



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

آراءُ ابن العليّ الإشبيليّ؛ أصولها عند سابقيه، وأثرها في لاحقيه

إعداد

يوسف محمود الحسني

إشراف

أ. د. محمد ربيع

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2024

آراء ابن العلق الإشبيلي؛ أصولها عند سابقه، وأثرها في لاحقته

إعداد

يوسف محمود الحسني

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2024/10/30م، وأجيزت:


التوقيع

التوقيع

التوقيع

التوقيع

أ. د. محمد رباح
المشرف الرئيسي
أ. د. تقي الدين التميمي
الممتحن الخارجي
أ. د. وائل أبو صالح
الممتحن الداخلي
أ. د. مهدي عرار
الممتحن الداخلي



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

آراء ابن العليّ؛ أصولها عند سابقه، وأثرها في لاحقته

إعداد
يوسف محمود الحسني

إشراف
أ. د. محمد ربيع

بناء على تعليمات منح درجة الدكتوراة الصادرة عن مجلس عمداء جامعة النجاح فقد تم نشر البحث

المستل التالي من الأطروحة:

الحسني، يوسف؛ ربيع، محمد (2024). ابن العليّ وآرؤه النحوية دراسة نحوية تحليلية. مجلة

جامعة خاتمة المرسلين العالمية. العدد الخامس.

الإهداء

إلى والديّ العزيزين، تقديراً و عرفاناً.

إلى غزّة بكل ما فيها

إلى صغاري الذين شغلت عنهم.

إلى كل من قدّم يد العون من أساتذة وزملاء.

الشكر والتقدير

قالوا " كفرُ النعمةِ لؤمٌ "، وإني إذ أضعُ قلمي من هذا البحثِ لا أتوانى عن إهداء عظيمِ الشكرِ والعرفانِ إلى أستاذي المشرف على هذا البحثِ الأستاذ الدكتور محمد ربّاع، الذي احتمل معي بسعةِ صدرٍ مسيرتي في هذا البحثِ، وأقال عثراتي في البحثِ فقومها، وأوضح ما أشكل وغمض، فكان فضله عليّ كحبة أنبتت سبع سنابلَ والله يضاعفُ لمن يشاء.

كما أتوجّه بالشكر إلى لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحثِ، وهم: الأستاذ الدكتور مهدي عرار، والأستاذ الدكتور وائل أبو صالح، والدكتور تقي الدين عبد الباسط.

وأخيرًا لا يسعني إلا أن أعبر عن تقديري الكبير إلى كلِّ من أسهم في إتمام هذا البحثِ بمساعدةٍ أو نصيحةٍ أو كلمةٍ طيبةٍ، وأخصُّ بالشكر: أساتذة قسم اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية. وزملائي في جامعة الخليل.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الأطروحة التي تحمل عنوان:

آراء ابن العليّ؛ أصولها عند سابقه، وأثرها في لاحقته

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: يوسف محمود الكبي

التوقيع: يوسف الكبي

التاريخ: ٢٠٢٤/١٠/٣٠

فهرس المحتويات

الإهداء	د
الشكر و التقدير	هـ
الإقرار	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الملاحق	ي
المُلخَص	ك
المقدِّمة	1
مقدِّمات مؤسَّسة (التمهيد)	6
أولاً: ابن العلق؛ حياته ومؤلفاته	6
ثانياً: كتاب البسيط قيمته ومنهجه	9
الفصل الأول: أصول مصادر ابن العلق الإشبيلي النحوية	14
مهادً وتأسيس	14
أصول النحو في اصطلاح النحويين	15
أولاً: السماع ومصادره	17
1. القرآن الكريم	17
2. الأحاديثُ الشريفةُ	21
3. الشعر	22
القياسُ النحويُّ	27
أهميَّة القياس	28
البصريُّون والقياس	29
الكوفيُّون والقياس	29

30.....	القياس عند ابن العلق
33.....	الإجماع النحويّ
33.....	البصريّون والإجماع
34.....	الكوفيّون والإجماع
35.....	ابن العلق والإجماع
36.....	أصولُ آراءِ ابنِ العلق عندَ النحاةِ السابقينَ
36.....	النحاةُ البصريّون
36.....	سيبويه: (ت 180 هـ)
44.....	الأخفش الأوسط (ت 215 هـ)
47.....	المبرد (ت 285 هـ)
50.....	أبو علي الفارسي: (ت 377 هـ)
53.....	النحاة الكوفيّون
53.....	الكسائيّ (ت 188 هـ)
55.....	الفراء (ت 207 هـ)
59.....	نحاة الأندلس
63.....	الفصل الثاني: آراء ابن العلق الإشبيلي
63.....	أولاً: موافقات ابن العلق ومخالفاته للبصريّين والكوفيّين
72.....	ثانياً: الآراء التي تفرّد بها
82.....	الفصل الثالث: أثر ابن العلق في اللاحقين؛ مسائل التوافق والاختلاف
82.....	أثر ابن العلق في اللاحقين
84.....	أولاً: مسائل وافقه النحاة فيها
92.....	ثانياً: مسائل خالفه النحاة فيها

102	الخاتمة والنتائج
103	المراجع العلمية
113	الملاحق
b	Abstract

فهرس الملاحق

ملحق (أ): شهادة قبول نشر البحث المسئل من الأطروحة 113

آراء ابن العليّ الشبليّ؛ أصولها عند سابقه، وأثرها في لاحقته

إعداد

يوسف محمود الحسني

إشراف

أ. د. محمد رباع

المُلخَص

جاءت هذه الدراسة إسهامًا في الكشف عن تراث عالم من علماء النحو في الأندلس، إذ يقوم هذا البحث على دراسة آراء ابن العليّ الشبليّ النحويّ، أصولها عند سابقه، وأثرها في لاحقته، وبيان منهجه النحويّ الذي ترك بصمات واضحة فيمن خلفه من النحاة، فعلى ما يتمتع به هذا العالم النحويّ من فضل؛ فإنه لم ينل القدر الوافي من الدراسة والبحث، فنال أفرانه شهرة لم يلق مثلها كابن عصفور وابن أبي الربيع الشبليّ وابن مالك، ومن هنا فقد استقامت خطة هذا البحث على مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول، وخاتمة تضمّنت أبرز النتائج.

في المقدّمة أبرزت أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، إضافة إلى المنهجية التي اتبعت في مختلف أبواب البحث، في حين عرض التمهيديّ لحياة ابن العليّ، وكتابته البسيط وقيّمته.

وخصّص الفصل الأوّل لدراسة أصول النحو عند ابن العليّ، وكان الاتجاه فيه يسير نحو تتبع الأصول العامّة للمنهج النحويّ عنده، دون التفات إلى القضايا الفرعية، فانصبّت الدراسة فيه في محاور، وهي: السماع، وما يتضمّنه من موقف ابن العليّ من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبويّ والشعر العربيّ، إضافة إلى القياس وأهميّته، وكذلك الإجماع، وفصلت في الحديث عن أصول آرائه عند النحاة السابقين من بصريّين وكوفيّين وأندلسيّين.

أمّا الفصل الثاني فاقْتصر على الآراء النحويّة لابن العليّ، التي تضمّنت موافقاته ومعارضاته للبصريّين والكوفيّين، إضافة إلى الآراء التي تفرّد بها.

أما الفصل الثالثُ فيرتكزُ على تتبُّعِ الآثارِ التي تَرَكَها ابنُ العِلاجِ رفضًا أو قَبولًا عندَ المتأخِّرينَ من النحاةِ، وذلكَ بتلمسِ تلكِ الآثارِ في مصنِّفاتِ عددٍ من أبرزِ النحاةِ كأبي حَيَّانَ، والمرادِيِّ، وابنِ عَقِيلِ، وناظرِ الجِيشِ، والسيوطيِّ، ثُمَّ ذُيِّلَ البحثُ بخاتمةٍ تضمَّنَتُ أبرزَ نتائجِ البحثِ وتوصيَّاتِهِ.

الكلمات المفتاحية: العِلاجِ الإشبيليِّ؛ أصولها؛ أثرها.

المقدمة

الحمدُ للهِ حمدَ الشاكرين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدَ بنِ عبدِ اللهِ إمامِ المتقين، وعلى مَنْ اتَّبعه إلى يومِ الدين، وعلى مَنْ سَلَكَ طريقَه من المؤمنين، وبعد؛

فلا يزالُ النحاةُ الأندلسيونَ يشكِّلونَ علامةَ بارزةً في مسيرةِ الدرسِ النحويِّ، وسمةً وضآةً في مراحلِ تطوُّره، وقيمةً هؤلاءِ النحاةِ لا تتأتَّى من كونهم ينتمونَ إلى مدرسةٍ خاصَّةٍ، لها خصائصُها ومناهجُها المستقلَّةُ أصولًا وفروعًا، وإنما تكمنُ في حَمَلِهِم تراثِ النحوِ المشرقيِّ كاملاً، وقدرتهم - بعدَ ذلك - على الدخولِ في ثناياه، وكشفِ أسرارِهِ وسبِّرِ أغوارِهِ، والولوجِ إلى ظواهرِهِ وبواطنِهِ، ومن ثَمَّ كانتْ لهم بعدَ ذلكَ تآليفُهُم ومصنَّفَاتُهُم، التي حملتْ - بينَ طَيِّباتِها - كثيراً من مناقشاتهم ومداخلاتهم وإضافاتهم، التي أضفتْ على النحوِ كثيراً من النضجِ والتقدمِ، بوصفهم نحاةً كانتْ لهم شخصيَّةٌ باديةٌ في هذا الميدانِ، فهمُ لم يكونوا مقلِّدين، بل اعتمدوا على نتاجِ فكرِهِم، ومجهوداتِ أفهامِهِم واجتهاداتِهِم.

فكانتْ لهم آراؤُهُم الخاصَّةُ، وأحياناً المبتكرةُ، كما كانتْ لهم خصائصُ وسماتٌ ميّزتهم عنِ السابقين؛ ولهذا فالبحتُّ في أعلامِ نحاةِ الأندلسِ يحتاجُ إلى مزيجِ جهدٍ وعَمَلٍ من أجلِ إبرازِ ما خفيَ واستكنَّ من جهودِهِم، وإخراجهِ إلى دائرةِ الضوءِ، وأنا بهذا لا أزعُمُ أنهم قد أهملوا من قبلِ الباحثين، فقد كانتْ لَهُم جهودُهُم المُعتبرةُ؛ إذ إنَّ البحتَ فيهِم ما يزالُ متواصلًا وبخاصَّةِ ابنِ العِلاجِ، فكثيرٌ من الدراساتِ حولِ نحاةِ الأندلسِ لم تُوفِّه حَقَّهُ من الدراسةِ، بل لم تتطرَّقْ إلى ذكرِهِ.

فلم تكنْ الأندلسُ بمنأى عنِ الدراساتِ النحويَّةِ التي كانتْ في البصرةِ والكوفةِ؛ لأنَّ صوتَها دوى في كلِّ ركنٍ من أركانِ العالمِ الإسلاميِّ الذي كانتْ فيه الهجرةُ إلى العِلْمِ نشيطةً، ولا أدلَّ على ذلكَ من الرحلاتِ التي تعدَّدتْ بينَ أقاليمِ العالمِ الإسلاميِّ المُختلفةِ.

وعلى الرغمِ من بدءِ تمزقِها، وتفرُّقِ أهلِها شيعاً وطوائفَ، فقد اتَّسعتْ رقعةُ العُلومِ ازدهاراً، وقد عرَفَ الأندلسيونَ علومَ العربيَّةِ - النحوَ خاصَّةً - عن طريقِ اتِّصالِهِم بالمشاركةِ، فأخذوا منها حاجتَهُم

واستدركوا عليهم من قواعد النحو، واستحدثوا لأنفسهم اتجاهًا خاصًا في النحو عُرفَ بالنحو الأندلسي، وفي مصادر أخرى بالمذهب الأندلسي أو المدرسة الأندلسية، ولا أبالغ إذا قلت: إن التأليف في هذا الإقليم البعيد عن موطن اللغة الأصلي قد وصل الذروة، وإن الإبداع تصاعد إلى أعلى الدرجات في تلك الحقبة التاريخية التي وصفها الكتاب بالعصر الذهبي للإنتاج النحوي، ألا وهي القرن السابع الهجري، حيث نشطت الحركة العلمية تأليفًا وتصنيفًا.

وعندما كنتُ في مرحلة البحث عن موضوع للدراسة، وبدأتُ أتفحصُ كتبَ النحو؛ ولاسيما المتأخرة منها، وقعتُ على إشاراتٍ، ونُقُولٍ من كتاب (البيسط في النحو)؛ إذ تجري المادة النحوية المنقولة عنه في كتب النحو المتأخرة وخاصةً عند أبي حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسيوطي، وغيرهم، حيث كانتُ منسوبةً إلى كتاب (البيسط) تارةً دون التصريح بذكر المؤلف من مثل: "قال في البسيط"، أو "ذكره في البسيط"، أو "حكاه في البسيط" أو التصريح باسم المؤلف أو اسم المؤلف مقرونًا بالكتاب تارةً أخرى من مثل: "قال ابن العليج"، أو "حكاه ابن العليج"، أو "حكاه الضياء في البسيط" أو "قال ضياء الدين بن العليج في البسيط"، ولم تتحدثُ كتبُ التراجم أو المصادر النحوية المتأخرة عن (ابن العليج) إلّا مقرونًا بـ(البيسط)، ثمّ إنها لم تذكرُ سواه، فمعظمُ مَنْ نقلَ عنه كلامًا، أو نسبَ إليه رأيًا، إنّما ينقلُ عن (البيسط)، ولا نعلمُ أكان لابن العليج كتابٌ آخرٌ أو كتبٌ أخرى غيرُ (البيسط)؟ هذا سؤالٌ سوف يظلُّ بغيرِ إجابةٍ إلى أن تُظهِرَ لنا الأيامُ على وجه اليقين آثارًا أخرى له، بيّد أن الثابتَ حتى الآن أن الرجلَ لم يُعرفَ إلّا بصاحبِ البسيط.

فعلى ما تمتّع به هذا العالم من فضلٍ من خلال تعويلِ علماء أجيالٍ، فإنّه لم ينلِ القدرَ الوافي من التكريم بالدراسة والبحث، بتكريس الجهود في دراسة تكشف عن آرائه، ومدى تأثيره بمن سبقه وتأثيره في مَنْ أتى بعده.

ولا يغيبُ عن الأذهانِ مدى أهمية هذه الدراسة، المستمدة من أهمية هدفها، وهو الكشفُ عن عنصرٍ مهمٍّ في الكيانِ الممتدِّ للدراساتِ اللغوية في الأندلسِ والاهتمامِ بها اهتمامًا تستحقُّه، علمًا بأنَّ كثيرًا من الدراساتِ التي تناولتْ نحاة الأندلسِ لم تعرِّضْ له، بل لم تأتِ على ذكره.

وقد جاءتْ دوافعُ اختيارِ آراءِ ابنِ العليِّ موضوعًا لهذه الدراسة مترابطةً منطلقًا من أهمية الموضوع؛ إذ استرشدَ أعلامُ النحاة برأيه كأبي حيَّان، والمرادي، وابنِ عقيل، وناظرِ الجيش¹، والسيوطي، والدماميني، والأزهري، وغيرهم؛ مما يدلُّ على أنَّ الرَّجُلَ صاحبُ علمٍ يُستتارُ برأيه؛ إذ كان يلقَّبُ بالإمام، ومن هنا فإنَّ هذه الدراسة تهدفُ إلى تجلية جوانبِ من آرائه، التي شغل بها عددٌ من أبرزِ نحاة العربية كما أسلفتُ.

وفي ذلك كشفٌ عن مجموعةٍ من الحقائق المرتبطة بحياة ابنِ العليِّ، وآرائه، ومنهجه النحويِّ، وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أنْ يجيء في ثلاثة فصولٍ تلتِ التمهيدَ الذي أُبنتُ فيه عن حياة ابنِ العليِّ أحدِ نحاة القرنِ السابعِ للهجرة، والذي عدَّ القرنَ الذهبيَّ للدراساتِ النحوية في الأندلس، وتحدثتْ عن كتابه البسيطِ في النحو، وما يحيطُ به.

عُدَّ الفصلُ الأوَّلُ؛ لدراسة أصولِ النحو عند ابنِ العليِّ، و كان الاتجاهُ فيه يسيرُ نحوَ تتبُّعِ الأصولِ العامة للمنهجِ النحويِّ عنده، دونَ التفاتٍ إلى القضايا الفرعية، فانصبَّتِ الدراسة فيه في محاور، هي: السماعُ، وما يتضمَّنُه من موقفِ ابنِ العليِّ من القرآنِ وقراءته، والأحاديثِ النبويةِ وأشعارِ العربِ، إضافةً إلى القياسِ وأهميته، وكذلك الإجماعُ، وفصلتُ في الحديثِ عن أصولِ آرائه عندِ النحاة السابقين من بصريينَ وكوفيَّينَ وأندلسيينَ.

¹ محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي المصري الحلبي؛ المعروف بناظر الجيش (ت: 778هـ)، مؤلف كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، حرص ناظر الجيش في تأليفه "تمهيد القواعد" أو شرح التسهيل أن يجعل المطلع عليه في غنى عن غيره من شروح التسهيل، لهذا فصل القول، وناقش، واستقصى آراء النحاة ونصوصهم. نقل عنهم، وحلَّل قولهم ونقد رأيهم.

أما الفصلُ الثاني: فاقْتصرَ على الآراءِ النحويَّةِ لابنِ العِلمِ، وتضمَّنتُ موافقاته ومعارضاته للبصريينَ والكوفيِّينَ، إضافةً إلى الآراءِ التي تفرَّدَ بها.

وإبني الفصلُ الثالثُ على تتبُّعِ الآثارِ التي تركها رفضاً أو قبولاً عندَ المتأخِّرينَ من النحاةِ، وذلكَ بتلمسِ تلكَ الآثارِ في مصنَّفاتِ عددٍ من أبرزِ النحاةِ كأبي حيَّانَ، والمراديِّ، وابنِ عقيلٍ، وناظرِ الجيشِ، والسيوطيِّ.

وقدْ كانَ لاختلافِ الهدفِ في فصولِ هذا البحثِ أثرٌ في اختلافِ المنهجيةِ، إذْ تفاوتتْ تبعاً لطبيعةِ الفصلِ بينَ المنهجِ التحليليِّ الاستقرائيِّ، فقدْ عمدتُ - بدايةً - إلى رصدِ المعطياتِ التاريخيَّةِ في القرنِ السابعِ الهجريِّ، التي أسهمتْ في إيجادِ منهجٍ نحويِّ خاصٍّ به، باستقصاءِ كلِّ ما يُمكنُ أنْ يكونَ له صلةٌ أو أثرٌ في الفكرِ النحويِّ عنده.

وفي الفصلينِ الثاني والثالثِ تتبَّعتُ آراءه النحويَّةَ، فاستقرَّيْتُها في كتابِ البسيطِ، أو من كتبِ النحاةِ الذينَ عولُّوا عليه واحتقروا به، وذلكَ بالرجوعِ إلى مصنَّفاتِ عددٍ من أعلامِ النحاةِ، كارتشافِ الضربِ، والتذليلِ والتكميلِ لأبي حيَّانَ، والجنى الداني، وتوضيحِ المقاصدِ والمسالكِ بشرحِ ألفيةِ ابنِ مالكٍ للمراديِّ، وتمهيدِ القواعدِ بشرحِ تسهيلِ الفوائدِ لناظرِ الجيشِ، والمساعدِ على تسهيلِ الفوائدِ لابنِ عقيلٍ، وهمعِ الهوامعِ للسيوطيِّ.

أما الدراساتُ السابقةُ التي لها ارتباطٌ بهذا الموضوعِ، فكانتْ على النحوِّ الآتي:

- بحثٌ منشورٌ في مجلَّةِ مجمعِ اللغةِ العربيَّةِ الأردنيِّ، 1994م، بعنوانِ: "ابنُ العِلمِ وكتابه البسيطُ" لمحمدِ حسنِ عواد، سعى فيه للتعريفِ بابنِ العِلمِ، وجمع ما تناثرَ من المسائلِ النحويَّةِ المنسوبةِ إليه، وتناثرتْ في مصنَّفاتِ نحويَّةٍ متعدِّدة.
- بحثٌ منشورٌ في مجلَّةِ الجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ المنورةِ، 1408هـ، بعنوانِ: الكشْفُ عن صاحبِ "البسيطِ" في النحوِّ لحسنِ موسى الشاعرِ، ذكرَ ما أرادَه من البحثِ، وهو تردُّدُ اسمِ صاحبِ البسيطِ

في مصنّفات أبي حيّان الأندلسيِّ، ونحاةٍ آخرين، فنقلوا عنه باسم "صاحب البسيط"، فذكروا: "قال صاحبُ البسيط" أو "وفي البسيط"، من غير أن يقوم هؤلاء المصنّفون بكشف مَنْ هو صاحبُ البسيط، فأراد كشف النقاب عن مؤلّفه، وإمّاطة اللثام عن هذا الغموض الذي اكتنّفه السبب الذي أوقع في الخطأ والوهم عددًا من المحقّقين المعاصرين.

- رسالة ماجستير في جامعة بغداد بعنوان: ضياء الدين ابن العليّ وكتابه البسيط في النحو: جمعًا وتحقيقًا ودراسةً، لهناء صالح العززيِّ، ذهبت في بحثها إلى أن كتاب البسيط مفقودٌ، وزعمت أنه شرح لكتاب المفصل للزمخشريِّ، ونحت في رسالتها هذا المنحى، فطبّقت البسيط على المفصل، وما ظهر من البسيط لاحقًا يدحض ما ذهبت إليه.
- بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية سنة 2023م، بعنوان: من مسائل الترجيح النحوي عند ابن العليّ في كتابه البسيط، لأحمد جاسم محمّد.
- بحث منشور في مجلة ديالى للبحوث الإنسانية سنة 2024م، بعنوان: الاهتمام بالحدّ النحويّ عند ابن العليّ في كتابه البسيط في النحو، لإيمان سعدون خلف.
- بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم الإنسانية سنة 2024م، بعنوان: موقف ابن العليّ من ضمير الشأن، لنور الهدى عبود خلف.

هذا وإنّي لأرجو الله أن يهديني سواء السبيل، فإن أصبتُ فمن الله، وإن قصرتُ فمن نفسي.

مَقَدِّمَاتُ مَوْسَسَةِ (التَّمْهِيدِ)

أولًا: ابن العلي؛ حياته ومؤلفاته

اسمه ونسبه

هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيليّ، ويُعرف بابن العليّ (الأندلسي أ.، 1420هـ، صفحة 9/420)، ووصف بالإشبيليّ ووصف بالمغربيّ، أمّا الوصف بالإشبيليّ فهو نسبة إلى إشبيلية في الأندلس، وهذا واضح الدلالة على أنه أندلسيّ، أمّا المغربيّ فقد جاء في أول النسخة من مخطوط البسيط في النحو: "قال الشيخ الإمام أبو عبد الله المغربيّ، رحمه الله وأرضاه بالجنة" (الإشبيليّ، 2021م، صفحة 2/15)، وانفردت المخطوطة بهذا الوصف، ولم تذكره كتب التراجم الأخرى، والوصف بالمغربيّ وصف بالجهة التي قدم منها، ويطلق هذا الوصف على كل من جاء من الغرب الإسلاميّ؛ غرب إفريقية والأندلس، وربما كان هذا الوصف من كاتب النسخة؛ لأنه ذكر في ترجمة ابن العليّ أنه صنّفه في اليمن، ويمكن أن تكون هذه النسخة أيضًا كتبت في اليمن، فخطها مشرقياً؛ ولذا وصف كاتبها ابن العليّ بالمغربيّ.

هذا ما ذكر عن اسم ابن العليّ ونسبه، ولم تذكر ترجمته سوى أربعة نصوصٍ متقدمة، وهي قريبة العهد به، فقد عاش في القرن السابع، وهذه النصوص في القرن الثامن الهجريّ، وهي التي عول عليها كل من كتب عنه، وهي على النحو الآتي:

النصّ الأوّل: هذا أقدم نصّ عرف بابن العليّ، قال أبو حيان في تفسير سورة الجاثية: حيث نقل عن بعض أصحابه، وهو الإمام العالم ضياء الدين والمعروف بابن العليّ، وكان قد أقام باليمن، وصنّف بها (الأندلسي أ.، 1420هـ، صفحة 9/40).

النص الثاني: أما العصر الذي عاش فيه صاحب البسيط، فقد قال ابن مکتوم (المتوفى سنة 749هـ):
إن صاحب البسيط كان من تلامذة أبي عليّ الشلوبين (المتوفى سنة 645هـ)، قال ابن مکتوم في
ترجمة الشلوبين: "وقد تخرج بالأستاذ أبي عليّ - رحمه الله - ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً: كأبي
الحسن بن عصفور، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل، وأبي الحسن بن أبي الربيع، وأبي عبد الله بن العليج،
وأبي الحسن الأبدئي، وأبي الحسن بن الضائع، وأبي عليّ بن أبي الأحوص، وأبي جعفر اللبلي، وأبي
القاسم الصفار، وأبي العباس بن الحاج، وغيرهم، وكلهم مصنّفون، أئمة كبار في علم العربية وغيره، قد
طبّقوا بعلمه الآفاق، وملّوا بفوائده وفرائده الأوراق..." (القفاي، د.ت، صفحة 2/334).

فابن العليج إذا من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري، ولكن يبدو أنه غادر موطنه بسبب حملات
النصارى على الأندلس، ولا ندري متى غادرها، ولا المدن التي مرّ بها، حتى وصل اليمن، وسكن بها،
وصنّف.

النص الثالث: قال ناظر الجيش: "ونقل الشيخ - يعني أبا حيان - عن صاحب البسيط: وهو رجل يقال
له: ابن العليج، ورأيت الشيخ يعظّمه، ويقبل كلامه، ويستكثر نقله" (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة
5/2195).

النص الرابع: قال ابن قاضي شهبة: "ابن العليج صاحب كتاب البسيط في النحو، ذكره أبو حيان، ونقل
عنه في كتاب البسيط كثيراً، قال: كان قد سكن اليمن وصنّف بها، ومما حكى عنه منع إبدال الجملة من
المفرد، وقد جوزّه ابن جنّي، وأجازّه ابن مالك" (شهبة، 1974م، صفحة 298)، (الأندلسي أ.،
1420هـ، صفحة 420/9).

وبعد قراءة النصوص التي ذكرتها المصادر في ترجمته أخلص إلى الآتي:

الأول: أن أبا حيان وصف ابن العليج بقوله: قال بعض أصحابنا، ويريد بقوله (أصحابنا)؛ أنه من
أصحابه الأندلسيين، وهذه من استعمالات أبي حيان أحياناً عند الحديث عن أحد من الأندلسيين.

وذكرَ أنَّ اسمَه: ضياءُ الدينِ الإشبيليِّ، فهوَ من إشبيليةَ، ووُصِفَ في نسخةِ البسيطِ المخطوطةِ بالمغربيِّ، ولا تعارضَ بينَ الوصفينِ، الإشبيليِّ والمغربيِّ، فكلُّ إشبيليٍّ من الغربِ الإسلاميِّ.

الثاني: عُرِفَ بابنِ العَلجِ، وهذه هي شهرتُه التي صاحبتْ كتابَه البسيطَ، فغالبًا إذا ذُكِرَ مؤلفُ البسيطِ أنْ يقالَ: البسيطُ في النحوِ لابنِ العَلجِ، والعَلجُ - بكسرِ العينِ وسكونِ اللامِ هوَ: العيرُ، والرجلُ من كَفَّارِ العجمِ، وجمعهُ أَعلاجٌ وعلوجٌ (الجوهري، 1987م، صفحة 1/330)، ويُطلَقُ على الرجلِ الشديديِّ، ويسمَّونَ به، يريدونَ التشبيهَ بالعجمِ.

الثالث: أنَّه إشبيليٌّ أخذَ عن شيوخها، وارتحلَ من الأندلسِ، وأقامَ في اليمنِ، وصنَّفَ فيها.

الرابع: أنَّه مِمَّنْ تخرَّجَ بأبي عليِّ الشلوبينِ، (ت: ٥٦٤٥هـ-)، وهذا يؤكِّدُ أنَّه عاشَ في القرنِ السابعِ الهجريِّ.

الخامس: أنَّ قولَ ابنِ قاضي شُهبة: "ذَكَرَهُ في شرحِ التسهيلِ الشيخُ أثيرُ الدينِ أبو حيانَ، ونقلَ عنه كثيرًا في كتابِ البسيطِ"، يؤكِّدُه كثرةُ هذهِ النصوصِ حتى تجاوزتْ أربعمئةَ نقلٍ في التنزيلِ والتكميلِ، وما وقفتُ عليه من نصوصٍ كثيرةٍ - وبعضها طويلٌ - منقولةٌ من البسيطِ.

السادس: أنَّ ابنَ العَلجِ صاحبُ شهرةٍ علميةٍ في النحوِ، وعُرِفَ عنه مخالفتُه بعضَ النحويِّينَ المتقدمينَ في مسائل¹.

شيوخه

انتفاءُ توفرِ معلوماتٍ ومضانٍ وقفت على سيرته وتاريخه، ترتبَ عليه جهالةُ شيوخه وتلاميذه، ولم تُوجدْ هناكَ نصوصٌ تدلُّ على أحدٍ من شيوخه، سوى ما ذكره ابنُ مکتومٍ في النصِّ الثاني، الذي تقدَّم نقلُه أنَّه تخرَّجَ بالأستاذِ أبي عليِّ الشلوبينِ، ولم يذكرْ المترجمونَ من شيوخه سوى أبي عليِّ الشلوبينِ، لكنَّ ابنَ

¹ "منها إيدال الجملة من المفرد، ورأيه في هذه المسألة هو الرَّاجح لاختلاف عامل كل واحد منهما، والبدل ليس كذلك"، ينظر: (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 438/2)

العلج في كتابه البسيط نقل عن شيخه أبي العلاء¹، ونصَّ أبو حيان في نقل له عن (البسيط)، حيث قال: " وذكر أبو العلاء إدريس " (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 263/12).

ونقل ابنُ العلج (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/21) عمَّن وصَّفه بالإمام نصوصًا متعدِّدةً، ومنها نصوصٌ، فيها نقل هذا الإمام عن الفراء في كتابه (الحدود)، ولم يُعرف هذا الإمام، وذكره ابنُ العلج في مواضع متعدِّدة.

وفاته

اكتنف حياة ابنِ العلج غموضٌ كبيرٌ في جميع جوانب حياته، والمعروف من سيرته قليلٌ جدًّا، ولكن بالنظر في تواريخ قريبة فقد تخرَّج بأبي عليِّ الشلوبين، (ت: 645هـ)، ونقل عن ابنِ عصفور (ت: 669هـ)، ونقولُ أبي حيان (ت: 745هـ) من كتابه كلُّ ذلك يدلُّ على أنه عاش ما بين 625 هـ؛ لتناسب شهرة تلمذته وتخرجه بالشلوبين، إلى عام 680هـ (عواد، 1994م، صفحة 195).

مصنَّاته

لم يذكر المترجمون لابنِ العلج مصنَّاتٍ سوى كتابِ البسيط في النحو، وعُرف الرجلُ به، فقليلٌ: قال صاحبُ البسيط، أو قيل: ضياءُ الدين بنُ العلج صاحبُ البسيط.

ثانيًا: كتابُ البسيطِ قيمتهُ ومنهجه

إنَّ كتابَ البسيط في النحو لابنِ العلج تردَّد عندَ أبي حيان في كتبه (التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، والبحر المحيط)، ثم سار ذكره في الأفاق بعدَ أبي حيان، وفارق الزمن بين الرجلين ليس كبيرًا؛ ويغلبُ على الظنِّ أنَّ ابنَ العلج عاشَ في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، بعدَ 650هـ، وأبو حيان (ت 745هـ)، وكان من المتعارف عليه أنَّ كتابَ البسيط قد عدت عليه يدُ الزمان، ولم يتبقَّ

¹ وهو أبو العلاء إدريس بن محمد بن موسى القرطبي المتوفى عام 647هـ، ينظر: (السيوطي ج.، د.ت، صفحة 436/1).

منه إلبا النصوصُ المتناثرةُ في بطونِ الكتبِ النحويّةِ، إلى أنْ عثرَ صالحُ بنُ حسينِ العايدِ على مجلّدةٍ منه، يقولُ: "وقد بدتُ لي في قراءةِ هذا السفرِ من كتابِ (البيسطِ في النحو) بعضُ ملامحه، فهذه المجلّدةُ منه التي سلّمتُ من نوائبِ الدهرِ، ونجّتُ من عوادي الزمانِ، تُنبئُ عن كتابِ نفيسٍ، وعن عالمٍ فدّ، ومصنّفٍ جهيدٍ، ذلكم هو ابنُ العليّ" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 11/1)، وقد وقفَ أبو حيّانَ على نسخةٍ كاملةٍ من هذا الكتابِ، وأنها كانت تحتَ نظره وهو يؤلّفُ التذييلَ والتكميلَ، وكذلك ارتشافَ الضربِ، وأنه نقلَ عن هذا الكتابِ نصوصًا كثيرةً عزاها إليه، منها ما يتعلّقُ بالنقلِ عن الفراءِ، ومنها ما يتعلّقُ بغيره، كما نقلَ عنه نصوصًا أخرى تتعلّقُ بالفراءِ، ولم يعزّها أبو حيّانَ إلى ابنِ العليّ أو إلى كتابه البسيطِ، ولكنها موجودةٌ بنصّها في هذا القسمِ الموجودِ من الكتابِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/5).

ونقلَ النحويّونَ بعدَ أبي حيّانَ عن هذا الكتابِ - كتابِ البسيطِ - وأغلبُ هذه النقولِ موجودةٌ عندَ أبي حيّانَ، وربّما عنه أخذتُ، وإن لم يسيروا إلى هذا؛ فأولُ تعريفِ بابِ العليّ هو ما ذكره أبو حيّانَ عنه، فلم يردْ ذكرُه نقلًا أو تعريفًا عن أحدٍ قبله (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/5).

إنّ ما وصلَ من كتابِ (البيسطِ في النحو) مجلّدٌ واحدٌ، ظهرَ أنه جزءٌ من عدّةِ أجزاءٍ، وهذا الجزءُ قطعًا ليسَ أوّلَ الكتابِ ولا آخره، فترى في بدايةِ حديثه عن الجموعِ، قال: البابُ الرابعُ: جمعُ التكسيرِ، ثم قال: البابُ الخامسُ: التصغيرُ، ثم البابُ السادسُ: النسبُ، ولم يذكرْ مثلَ هذا في بدايةِ هذا المجلدِ الذي بدأه بالحديثِ عن التوابعِ، وبيانِ حدِّ التابعِ، وذكرَ أنواعه، ثم بدأ بالكلامِ عن النعتِ وهو أوّلُ التوابعِ، وفي آخرِ هذا المجلدِ تجدُ العبارةَ الآتيةَ: تمّ الكتابُ..... يتلوه بابُ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/6).

قيمة الكتاب

تَشهَدُ الأجزاءُ المنشورةُ، والبقايا المتناثرةُ في بطونِ كتبِ النحوِ من كتابِ البسيطِ لابنِ العليّ، بالقدمِ الراسخِ في علمِ العربيّةِ، وتشهدُ له بالإحاطةِ وطولِ التقصّي، وتتبعُ المسائلَ النحويّةَ في مظانّها حيثُ جاءَ الكتابُ عرضًا مفصّلًا لأبوابِ النحوِ كافّةً مع عنايةٍ واضحةٍ بالخلافِ والتعليلِ.

وتظهر قيمة الكتاب ظهوراً بيّناً، حين نقف على تعويل العلماء المشهود لهم بالفضل، على هذا الكتاب واحتفائهم به، فقد عول عليه أبو حيان في كتبه، بل إنه يسوق في بعض الأحيان مختصرات من كتاب البسيط طويلة نسبياً، وعول عليه كثير من النحاة؛ كالمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والأسنوي، والأزهري، والسيوطي، وغيرهم، وحسب ابن العلي فخرًا أن يعتمد أبو حيان شيخ النحاة.

والمطبوع من كتاب البسيط، وما تصوّره النقول الموثقة في كتب النحو، تدل على أنه كتاب جامع لأبواب النحو ومسائله، ويتخلل الكتاب مناقشات لكثير من الآراء، ونقول عن النحاة، غير أن ابن العلي لا يقف عند النقل، بل يقدم آراء خاصة، ويُفسر، ويوجه، ويعترض، ويرد، ويأخذ، ويختار ما يراه مناسباً.

وبالنظر في الموجود من كتاب البسيط في النحو يتضح أنه متن نحوي طويل، وليس مختصراً من كتاب معين، وفيه تبدو شخصيئة النحوية ظاهرة، وتعامله مع قضاياها تعاملًا قويًا، ويؤكد هذا النحاة بعده على الأخذ منه، ويكتفون بقولهم: في البسيط لابن العلي، أو في البسيط في النحو، أو قال ابن العلي، وكل هذه الطرق تؤكد الأهمية التي وصل إليها هذا الكتاب.

منهج ابن العلي في البسيط

إن المدقق في ما ورد عن صاحب البسيط من نقول كثيرة يجد نفسه أمام علم ناضج وفكر عميق، استوعب آراء النحاة السابقين، فوازن بينها، ثم أخذ يرجح ويختار، ويقوي رأياً ويرد آخر، من غير أن يتعصب لمذهب أو لعالم، وليس هذا تفرّداً من صاحب البسيط، بل هي سمة عامة عند نحاة الأندلس، وهذا نهج واضح لكثير من تلامذة الشلوبين.

فابن العلي صاحب شخصيئة نحوية قادرة على الرد والأخذ، والإبداع والاختيار، تعرض وتُقوي، وتضعف، فهو ينقل عن سابقه، وينسب الآراء إلى أصحابها في الغالب، وفصل ورجح واجتهد.

وكانَ اهتمامُ صاحبِ البسيطِ بالقياسِ واضحًا جليًّا، فعَدَّهُ من أصولِ النحوِ، فأخذَ يقبلُ حكمًا لموافقةِ القياسِ، ويردُّ آخرَ لبعده عن القياسِ، فيقولُ مثلًا: وأمَّا بدلُ الغلطِ فأجازَه سيبويه وجماعةٌ، والقياسُ اقتضاهُ (السيوطي ع.، 1998، صفحة 183/3)، وفي حرفِ التعريفِ قالَ في البسيطِ: سيبويه ذهبَ إلى أنَّ حرفَ التعريفِ اللامُ وحدَه (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 117/2).

وقد رجَّحَ رأيَ سيبويه، كما في الوصفِ بـ(إلا)، فقالَ السيوطيُّ: جوَّزَ سيبويه أنْ يوصفَ بها كلُّ نكرةٍ ولو مفردًا، ومثَّلَ بـ (لو كانَ معنا رجلٌ إلا خالدٌ لغلَّبنا)، واختارَ صاحبُ البسيطِ رأيَه (السيوطي ع.، 1998، صفحة 2/269).

وفي بعضِ الأحيانِ يعترضُ على سيبويه، كما في وجودِ فرقٍ بينَ الحالِ والصفةِ الجامدة، قالَ في البسيطِ: استضعفَ سيبويه: مررتُ برجلٍ أسدًا، بنصبِ (أسدًا) على الحالِ، أي جريئًا أو شديدًا قويًّا، واستضعفَ: مررتُ برجلٍ أسدٍ، على الوصفِ.

ونقلَ عن المبرِّدِ في البسيطِ قولَه: ذكرَ المبرِّدُ في كتابه المسمَّى بالشافِي: إنَّ حرفَ التعريفِ هو الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وضُمَّتِ اللامُ إليها لعدمِ اشتباهِ التعريفِ بالاستفهامِ" (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 5/9).

صرَّحَ ابنُ العِلاجِ بتقديمِ السماعِ على القياسِ، فضعَّفَ رأيَ الكوفيِّينَ فيما ذهبوا إليه من أنَّ أمثلةَ المبالغةِ لا تعملُ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إنما عملَ لجريانه على الفعلِ في الحركاتِ والسكناتِ، وهذه غيرُ جاريةٍ، فوجبَ امتناعُها عن العملِ، ويكونُ المنصوبُ بعدها محمولًا على فعلٍ تفسرُه الصفةُ، وهذا ضعيفٌ حسبَ رأيِ ابنِ العِلاجِ؛ لأنَّ النصَّ مقدَّمٌ على القياسِ (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 2/256).

قالَ ابنُ العِلاجِ بعدمِ جوازِ الفصلِ بينَ الموصوفِ وصفتهِ بـ(إلا)، فلا يقالُ: جاءني رجلٌ إلَّا راكبًا، لأنَّهما كشيءٍ واحدٍ، وردَّ رأيَ الزمخشريِّ حيثُ جوَّزَ ذلكَ في المفردِ، نحو: ما مررتُ برجلٍ إلَّا صالحٍ،

وفي الجملة، نحو: ما مررت بأحدٍ إلَّا زيدٌ خيرٌ منه، كقوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهَلَّا كَنَابٌ﴾

مَعْلُومٌ ﴿[الحجر:4]، فعلقَ عليه بأنَّه مذهبٌ لم يقلْ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ، والصوابُ عندَ ابنِ العِلاجِ أنَّ

الجملةُ في الآيةِ والمثالِ الحاليَّةِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1529؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة

8/300؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 2/272).

نقل ابنُ العِلاجِ عن نحاةِ الكوفيَّةِ، أنَّ الخبرَ الجامدَ لا يتحمَّلُ ضميرًا، نحو: (زيدٌ أسدٌ)، وزعمَ الكسائيُّ أنَّه

يتحمَّلُه، وقد نسبَه ابنُ العِلاجِ وبعضُ النحاةِ إلى نحاةِ الكوفيَّةِ والرمانيِّ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/12؛

السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/365).

من هنا يتضحُ أنَّ ابنَ العِلاجِ صاحبُ منهجٍ واضحٍ، وعلمٍ ناضجٍ، وفكرٍ نحويٍّ عميقٍ، فقد استوعبَ

الآراءَ النحويَّةَ، ووازنَ بينها، وأخذَ يتبنَّى رأيًا، ويرجِّحُ ويقوِّي آخرَ من غيرِ تعصُّبٍ لمذهبٍ أو لعالمٍ

بعينه، وإنَّما مرجعُه قوَّةُ الرأيِ ورجاحتُه على غيره، فظهرَ بشخصيَّتهِ المستقلَّةِ التي لا نكتفي بالنقلِ

فقط.

الفصل الأول

أصول مصادر ابن العجاج الإشبيلي النحوية

مهاده وتأسيس

ازدهرت دراسة النحو في الأندلس، وخالط نحاتها نحاة البصرة والكوفة، من خلال كتبهم، وعرفوا اتجاهاتهم، فنهجوا نهجهم في الاختيار وكثرة التعليقات، وذلك للولوج إلى بعض الآراء الجديدة، أو التوسع في بعض المسائل، فأصبح نحوهم نحوًا ناضجًا مع إطلاقة القرن السادس وذاعت شهرة الأندلسيين فيه.

ومن بين هؤلاء ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) فكان يُدرّس الطلاب النحو في قرطبة ثم في بلنسية، وعني بكتاب الجمل للزجاجي، وابن الباناش الغرناطي (ت 528 هـ) الذي كان ذا باع طويل في علم العربية، ووضع الشروح على كتب متعددة للبصريين والبغداديين، وابن عطية الغرناطي، صاحب المحرر الوجيز (ت: 541 هـ)، وأبو القاسم السهيلي (ت: 581 هـ) مؤلف نتائج الفكر في النحو، وغيره، وابن خروف (ت: 609 هـ)، وابن عصفور (ت: 669 هـ)، وابن مالك، صاحب التصانيف المشهورة (ت: 672 هـ).

وبعدما تأصلت مسائل النحو في نفوسهم وشاع صيتهم في النحو التعليمي خاصة، شرع المشاركة في أخذه من علمائهم، ولاسيما من أولئك الذين رحلوا باتجاه المشرق كابن مالك وأبي حيّان وغيرهما (الأسمر، 1992م، صفحة 144).

يقول الشيخ الطنطاوي مبينًا تغلب النحو الأندلسي في القطرين (مصر والشام) على النحو البغدادي: "السر في تغلب المذهب الأندلسي... وتغلب المذهب الأندلسي عليهم، فتغلغل في الدراسة والتصنيف والرأي أخيرًا، فألفية ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح عليها، وطاف المؤلفون في القطرين حولها، هي التي توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة، واختصارًا

واتساعاً، وكذا (الكافية الشافية) له أيضاً، وقد راجت أقوال ابن مالك حتى عند المشاركة، فقد نقل الرضي عنه كثيراً في شرحه على (الكافية) لابن الحاجب، وبالجملة فإن اتجاه النحاة اقتفى المنهاج الأندلسي". (الطنطاوي، د.ت، صفحة 259)

ولكن المدقق فيما قاله الطنطاوي يجد أن تميزهم كان في جانب النحو التعليمي، فالناظر في تراث الأندلسيين النحوي تبهره المصنفات، وهذا الجمع من العلماء، وقد سبق أن جئت بقول ابن مكتوم في ترجمة الشلوبين عن تخرج أربعين رجلاً بالإستاذ أبي علي: كابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن أبي الفضل، وابن العلي، وابن الضائع، والأبدي، وابن أبي الأحوص، واللبي، وأبي القاسم الصفار، وابن الحاج، وغيرهم، فكانوا أئمة كباراً مصنفين في علم العربية وغيره، وملؤوا بفوائده وفرائده الأوراق، وطبقوا بعلمه الآفاق (القفطي، د.ت، صفحة 2/334).

وقد استطاع الأندلسيون أن يتتبعوا النحاة السابقين ولم يحدثوا في النحو آثراً جديدة، من تحقيق وتمحيص، وكمال توضيح وتبيين، واستدراك واستنباط واختيار وترجيح، إلا ما كان في جانب تيسير النحو وخاصة في الجانب التعليمي، وشهرة ابن مالك وأبي حيان الأندلسي تشهد بذلك، لا كما نقل صاحب الرسالة عن المدرسة الأندلسية: "فإنه ليقطع دون شك أن مدرسة الأندلس النحوية من أغنى مدارس النحو العربي في تاريخه الطويل، فكان لهم من جميع ذلك ما عرف لهم فيما بعد بالمذهب الأندلسي" (الحداد، 2005م، صفحة 51).

أصول النحو في اصطلاح النحويين

يقول الأنباري إن أصول النحو هي: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصولها (الأنباري، 1957م، صفحة 80)، وقد عرفه السيوطي بأنه: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل (فجال، 1989م، صفحة 25).

وهذه الأركان والأسس التي بنى عليها النحو العربي، حيث استطاع النحاة من خلالها أن يسيروا عليها في نحوهم وفق ما سار عليه لسان العرب الذين استشهد بكلامهم، وأن يعرفوا ما هو صحيح فيتبعوه، وما هو فاسد فيجتنبوه.

وعلى هذا فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الإجمالية المثبتة للقضايا الكلية.

أما علم النحو فهو: "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد إليها" (ابن جني أ.، د.ت، صفحة 1/34).

وعرفه بعضهم بأنه: "علم يُعرف به أحوال الكلام العربي من حيث الإعراب والبناء، والتعريف والتكثير، والتقديم والحذف، والاتصال والانفصال، والتأنيث والتذكير، والتعدي واللزوم، وما إلى ذلك مما يدخل في تنظيم الجملة وإصلاح الكلام" (نافع، 1975م، صفحة 13).

أصول النحو عند ابن العلي ومصادره

موضوع أصول النحو: هو أدلة النحو نفسها بحثاً عن أقسامها وحقيقتها وترتيبها وكيفية الاستدلال بها، وقد جعلها ابن جني ثلاثة، هي: السماع، والإجماع، والقياس (ابن جني أ.، الخصائص، د.ت، صفحة 1/34)، وجعلها الأنباري ثلاثة أيضاً، هي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال (الأنباري، 1957م، صفحة 81).

وجعلها السيوطي جمعاً بين ابن جني الأنباري أربعة، حيث قال: "وأدلة النحو الغالبة أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال" (السيوطي، 2006م، صفحة 22)، وسيتحدث الباحث عن هذه الأصول عند ابن العلي:

أولاً: السَّماع ومصادره

الأصلُ الأوَّلُ السَّماعُ أوِ النقلُ، وهوَ كلامُ العربِ الفصيحُ.

والأنباريُّ عرّفه بقوله: "اعلم أنَّ النقلَ هوَ الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ النقلَ الصّحيحَ، الخارجُ من حدِّ القلّةِ إلى حدِّ الكثرةِ، وعلى هذا يخرجُ ما جاءَ من كلامِ العربِ من المولّدين وغيرهم، وما جاءَ شاذًّا في كلامهم نحوَ الجزمِ بـ (لن) والنصبِ بـ (لم)" (ابن الأنباري ، 1957م، صفحة 81)، وقد حدّدَ السيوطيُّ معنى السماعِ: "ما ثبتَ من كلامٍ يوثقُ بفصاحتهِ، فشملَ كلامَ الله تعالى، وهوَ القرآنُ الكريمُ، وكلامَ نبيِّه -صلى الله عليه وسلّم- وكلامَ العربِ قبلَ بعثتهِ وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولّدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثةُ أنواعٍ لا بدَّ في كلِّ منها من الثبوتِ" (فجال، 1989م، صفحة 67).

واستشهدَ ابنُ العليّ بالشواهدِ المعروفةِ التي تردّتْ في كتبِ النحوِ، من القرآنِ الكريمِ، والشعرِ، وأقوالِ العربِ، وهذا أمرٌ جرتُ عليه كتبُ النحوِ، واختلفتْ طريقةُ ابنِ العليّ في إيرادِ الأدلّةِ كثرةً وقلّةً؛ فيكثرُ من الأدلّةِ في المسألةِ الواحدةِ أحياناً، وربّما يذكرُ شاهداً واحداً، وأحياناً يذكرُ جزءاً من الشاهدِ، وقد تنوعتْ شواهدُه، فكانتْ على النحوِ الآتي:

1. القرآن الكريم

هوَ عمادُ الأدلّةِ النقليةِ جميعها، وقد نزَعُ النحاةُ إلى الاعتمادِ عليه، وعلى قراءتهِ في الاستدلالِ على قواعدهم وأصولهم، على اختلافِ مدارسهم واتجاهاتهم (الأفغاني ، 1994م، صفحة 28).

واستدلَّ ابنُ العليّ بشواهدَ من القرآنِ الكريمِ؛ فقد يوردُ في المسألةِ الواحدةِ عدّةَ شواهدٍ، كقوله: "واعلمُ أنَّ أسماءَ الإشارةِ تقعُ موقعَ المضمّراتِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/159)، نحوَ قوله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:38]، وقوله: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة:68]، ومن ذلك ما

ذكره من أن المعطوفين إذا تغايرتا في المعنى واختلفا في اللفظ، ولم يكن أحدهما داخلاً في الآخر، فلا يجوز العطف، فقال: فلا يجوز العطف لأنه تكرير، إلا أن يكون إخراجاً لفائدة وتبنيها، إما لتعظيمه أو تحقيره، كقوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة:98]، وكقوله:

﴿فِيهَا فَتْكُهُمْ وَنَجَلُ رُمَانٍ﴾ [الرحمن:68].

أورد الخلاف في عطف المتفق معنى المختلف لفظاً، وأن من النحويين من جوزته كالفراء، واستدلوا بعدة شواهد، منها قوله: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة:53]، قال ابن العلي: قال مجاهد: "الكتاب والفرقان واحد، وشبهه الفراء بقولهم: بعداً وسحقاً، وأجازه الزجاج (الإشيلي، 2021م، صفحة 217/2)، ثم قال: "وقيل: منه قوله: ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعِزْتُمْ﴾ [النساء:135]؛ لأنه من لوى يلوي، وهو نوع من الإعراض (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/218). فهذا العطف منعه بعض النحويين؛ لأنه من عطف الشيء على نفسه، وتأولوا ما جاء من ذلك، ومنهم من أجازه كالفراء والزجاج، وذكر ابن العلي ما يؤيد هذا الجواز من شواهد.

وذكر أن الفعل الماضي لا يعطف على اسم الفاعل إلا بشرط الاعتماد أو الاقتران بالألف واللام واستدل له بعدد من الشواهد، منها ثلاث آيات، فقال: "والماضي فلا يعطف إلا على اسم الفاعل بمعنى الماضي المقترن بالألف واللام، نحو: هذا الضارب وقام؛ لقوة الفعل في الأول، قوله: ﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصْدِقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ﴾ [الحديد:18]، ومن الاعتماد قوله: ﴿صَفَّتْ وَبَقِضْنَ﴾ [الملك:19]، فالآية الأولى دليل على اقتران اسم الفاعل بالألف واللام، والآية الثانية أوردها دليلاً على الاعتماد على صاحب الوصف (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/219).

وذكر الخلاف في جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، فقال: "أما المجوزون فاحتجوا بالسماع والقياس.... أما السماع، فقوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:3].

وعندما ذكر أقسامَ الجملِ استشهد لكل قسمِ بآية، قال: "والجملُ تنقسمُ من جهةِ الزمانِ إلى ما هي للحالِ، أو الاستقبالِ، أو الماضي، والوصفُ بها يكونُ على نحوِ ما ذكرنا في اسمِ الفاعلِ من التجوزِ والتقديرِ، والأكثرُ أن تكونَ حاليَّةً؛ لأنها للثبوتِ، كقوله: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص:23]، وفي الماضي كقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ﴾ [الأنعام:92]، والمستقبل كقوله: ﴿لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم:42] (إبراهيم: 42) [الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/130].

ذكر ثلاثَ مسائلَ لاشرطِ اتحادِ الفاعلِ في عطفِ الأفعالِ، واستدلَّ لكلِّ مسألةٍ منها بآيةٍ: "وأما الاتحادُ في المفعولِ فلا يشترطُ؛ سواءً أصرَّحَ بالمفعولِ، كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام:1]، أم لم يصرَّحْ، كقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم:43]، وقد يجوزُ العطفُ وإن اختلفَ الفاعلُ، إذا كانَ في المعنى كالأولِ، كقوله: ﴿الْمَرْتَرَأَبُ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:63]: والمعنى أنزلَ الأرضَ به مخضرةً (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/238).

نقلَ عن ابنِ خروفٍ جوازُ حذفِ حرفِ العطفِ الواوِ في عطفِ الجملِ، واستدلَّ ابنُ خروفٍ بستِ آياتٍ من سورة الشعراء، أوردها ابنُ العليِّ كلها، ولم يختصرها، أو يحذفُ منها شيئاً، فقال: "وقد جاءتُ محذوفةً في الكتابِ العزيزِ، في الكلامِ المحمولِ بعضُهُ على بعضٍ في نحوِ قولِهِ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:23-24] حُمِلَ كَلَامُ بَعْضِهِمَا عَلَى بَعْضِ الْحَرْفِ

ثم حُذِفَ تخفيفاً، فالواو مرادةً في مثل هذا، وحسُنَ هذا لاستقلالِ الجملِ بأنفسها، ولم يجرْ مع المفردات؛ لأنها نائبةٌ منابِ العاملِ الأوّلِ " (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/241).

الاستدلالُ بالقراءاتِ

أولاً: استشهدَ بالقراءة السبعيّة، وإن لم يعزّها فقالَ عن رفعِ الفعلِ بعدَ (لا): بَلْ يُرْفَعُ عَلَى الْقَطْعِ، كقولهِ:

﴿لَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ﴾ [البقرة:233]، على قراءة الرِّفْعِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة

1/2/271).

ومن استشهاده بالقراءة السبعيّة كذلك، قولهِ: "وبعضهم أثبتَه - يعني: حملَ اللفظَ على الجوارِ - محتجاً

بقولهِ: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ [الرحمن:35] على قراءة الخفضِ (الإشبيلي،

2021م، صفحة 2/406).

ثانياً: يستدلُّ بالقراءاتِ غيرِ السبعيّة: منها قراءة يعقوبَ (جناتٍ) بالكسرِ في قولهِ: ﴿قُلْ أُوذِيْتُكُمْ بِيحْيَىٰ مِّن

ذٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران:15] على أنّها بدلٌ من خيرٍ، لا على أنّها من بابِ

العطفِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/225).

ثالثاً: استدلاله بالقراءاتِ الشاذّة: حيثُ استدلَّ بقراءة الحسنِ البصريّ: "بدتُ لهما سوءاتهما" بإفرادِ سوءة.

وقد يوردُ القراءة الشاذّة ويوجّهها ويوردُ قراءة الجمهورِ في الآية نفسها، من ذلك أنّ الكثرة المعطوفة

عليها مختلفةُ العاملِ، تكونُ من العطفِ على عاملين في قولهِ: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ

¹والذي قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وأبان عن عاصم، وهم من السبعة، ينظر: (ابن مجاهد، دت، صفحة 183)

²والذي قرأ بخفض نحاس ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء، ينظر: (ابن مجاهد، دت، صفحة 621).

وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴿البقرة:133﴾، ووجه القراءتين على البديل، فـ(إبراهيم) وحده بدلٌ من (الأب) وحده، والكلُّ بدلٌ من الجمع (آبائك) (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/226)¹.

رابعاً: ردُّ بعضِ القراءات: اعتمدَ ردُّ المتقدمينَ بعضَ القراءاتِ في ردِّ الاستدلالِ بهذه القراءة أو تلك، فقد قالَ عن قراءة حمزة والكسائيِّ من السبعة بنصبِ (آيات) من قوله: ﴿وَصَرَفِ الرِّيحِ ءَأَبَتْ لِقَوْمٍ يَمَقُلُونَ﴾ [الجاثية:5]، (وأما السَّماعُ فمتأولٌ، أما الآيةُ الأولى فأجابَ المبرِّدُ بما ظاهره القُدْحُ في قراءة النصب؛ لأنه عولَ على قراءة الرِّفع (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/230).

والمبرِّدُ ردُّ هذه القراءة، وهي قراءة اثنتين من السبعة، وذكرَ عدمَ جوازِ القراءة بها، وأوضحَ المبرِّدُ بأنَّ القرآنَ ليسَ موضعَ ضرورةٍ، وأرى أنَّ ما قاله المبرِّدُ مجاناً للصوابِ فالقراءة السبعية لا يمكنُ ردُّها. لم يكنْ ابنُ العليِّ ذا منهجٍ مختلفٍ عن منهجِ النحويينَ في الاستدلالِ بالقرآنِ الكريمِ، كثرةً أو قلةً، وكذلك موقفه من القراءاتِ سبعيةً أو غيرَ سبعيةً أو شاذةً، ولم تكنْ عبارته موحيةً بشيءٍ واضحٍ من ردِّ بعضِ القراءاتِ السبعية، كما فعلَ المبرِّدُ أو غيره من النحويينَ الذينَ اعترضوا على بعضِ القراءاتِ غيرِ السبعية.

2. الأحاديثُ الشريفةُ

كانَ ابنُ العليِّ مقلِّداً من الاستشهادِ بالحديثِ الشريفِ، وهذا نهجٌ كثيرٌ من المصنِّفاتِ النحوية، وقد استدلَّ ببعضِ الأحاديثِ، قال: وفي الحديثِ: "أحبُّكم إلى الله أحاسنكم أخلاقاً"، ولم أفُفَّ عليه بهذا اللفظِ في كتبِ الحديثِ، وإنما وقفتُ على قوله -عليه السلام-: "إنَّ خياركم أحاسنكم أخلاقاً" (البخاري، محمَّد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، باب حسن الخلق، حديث رقم 6035)، فقد استدلَّ به على جوازِ جمعِ الوصفِ من أفعلٍ إذا كانَ مضافاً (الإشيلي، 2021م، صفحة 251/3)؛ ثمَّ ذكره دليلاً على جمعِ أفعلٍ

¹ فقرأ ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وأبو رجاء بن حيوة بإفراد (أبيك) ، وقرأ الجمهور (آبائك) ، انظر: (ابن خالويه، دت، صفحة 9).

على أفاعل؛ حيثُ جمعَ أفعالَ (أحبَّ) و(أحسن) على أفاعلَ فقال: أحابكم وأحاسنكم (الإشبيلي، 2021م، صفحة 3/667)؛ وقد يوردُ الحديثَ معزواً إلى رسولِ اللهِ قال: "قوله عليه السلام: يا بلالُ فأذنْ" (ابن ماجه، سنن ابن ماجه، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال، حديث رقم 1652)، استدلَّ به على حذفِ المؤكِّدِ إذا كانَ معطوفاً عليه بالتأكيدِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/417)¹.

ومن الأحاديثِ التي أوردَها ابنُ العليِّ ما نقلَهُ عن الفراءِ، فقال: "وقال الفراءُ: منه قول النبيِّ - صلى الله عليه وسلّم - في الحديث: "ارجعنْ مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ" (عبد الرزاق الصنعاني، مصنف الصنعاني، باب: منع النساء من اتباع الجنائز، حديث رقم 6298) (الإشبيلي، 2021م، صفحة 3/630)²، استدلَّ به على أنَّهم قدَّ يجمعونَ الشيءَ على غيرِ جمعِهِ مراعاةً لصيغةِ جمعِ آخرِ مصاحبٍ له، فجمعَ موزورةً على مأزوراتٍ، مراعاةً لجمعِ مأجورةٍ على مأجوراتٍ.

وقد يوردُ الحديثَ مستشهداً به على السماع: "وقد استدلَّ بالسماع بحديث: صلَّى خلفه رجالٌ قياماً" (البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، باب: الإمام ليؤتمَّ به، حديث رقم 688) (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/83)³.

3. الشعر

عولَ النحويونَ على الاستشهادِ بالشعرِ كثيراً، وفي كثيرٍ من مسائلِ النحوِ والصرفِ واللغة؛ لأنه من اللغة العليا أولاً، ومن القبائلِ التي يحتجُّ بها ثانياً، ومن أشعارِ العربِ القديما في عصورِ الاحتجاجِ ثالثاً، ولشهرتهِ أثرٌ كبيرٌ في الاستدلالِ به، ممَّا يجعلُ الاستدلالَ به استدلالاً بمعروفٍ مشتهرٍ متداولٍ بينِ الخاصةِ والعامَّةِ، خلافاً للأدلةِ الأخرى التي لها صفةٌ خصوصيةٌ معينةٌ.

¹ وتتمته: جاءَ أعزائي إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلّم فقال: أبصرتُ الهلالَ الليلةَ، فقال: "أتشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وأنَّ محمداً رسولُ الله؟" قال: نعم، قال: فمُ يا بلالُ فأذنْ في الناسِ أن يصوموا غداً.

² الحديث: عن الثوري، عن رجلٍ، عن مورك العجلي قال: خرَّج النبيُّ صلَّى الله عليه وسلّم في جنازةٍ فرأى النساءَ فقال: "أتحملنَّه فيمن يحملُهُ؟" قلن: لا قال: "أفتحملنَّه فيمن يُدخلُهُ؟" قلن: لا قال: "أفحسبُ الترابَ فيمن يحسبُهُ؟" قلن: لا قال: "فارجعنْ مأزوراتٍ، غيرَ مأجوراتٍ".

³ ونصه عند البخاري: "صلَّى رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلّم في بيته وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً وصلَّى وراءَهُ قومٌ قياماً، فأشارَ إليهم أن اجلسوا".

وقد اختلفت طرائقُ النحويين في التعامل مع ما يوردونه من هذه الشواهد، إلا أن ورود البيت عند النحويين المتقدمين في القرن الثاني والثالث والرابع، كقيل بأن يكون هذا الشاهد كثير الدوران في كتب النحو التي جاءت بعد ذلك، وكان يقول عن بعضها: أنشده سيبويه، أو أنشده الكسائي أو الفراء وغيرهم (الإشبيلي، 2021م، صفحة 222/1، 573/3، 277/2). فيكون دليلاً على الثقة به، وعلى كثرة وروده في كتب النحو، وقد امتازت بالآتي:

أولاً: أورد شواهد ذكر من أنشدها من النحويين، دون أن يذكر قائلها، ولو كان القائل معروفاً، ومن ذلك أنه أورد مسألة جمع فاعل للعاقل على فواعل حملاً له على المؤنث، ثم قال: كقوله، أنشده سيبويه:

وإذا الرجال رأوا يزيّد رأيهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

(الفرزدق، 1936م، صفحة 1/496)

وقال أيضاً في المسألة نفسها ناقلاً عن السيرافي: ومنه قوله:

أحامي عن ذمار بني أبيكم ومثلي في غوائكم قليل¹

ولم ينسب البيتين إلى قائلتهما، وإنما اكتفى بذكر من أنشدهما من النحويين.

ثانياً: الكثير من شواهد لم يذكر قائلها، ولا من أنشدها، وإنما يُصدّرُها بقوله (الإشبيلي، 2021م، صفحة 396/2، 377/2، 277/1، 290/1): كقوله، أو كقولهم، أو كقول الشاعر، أو قال الشاعر، أو وأنشدوا، ونحو ذلك من العبارات المبهمة، وهو كثير في هذا الكتاب، بل صارت سمة واضحة فيه، فالذي يعني ابن العليّ صحة الشاهد وموضع الاستشهاد، وبيان وجه الاستدلال أحياناً، وربما لم يذكر القائل؛ لأن الشاهد ورد في نص نقله عن غيره، ومن ذلك حديثه عن دلالة السياق، وقوة الكلام في حذف الصفة أو الموصوف، قال الراجز (سيبويه، 1988م، صفحة 2/345؛ ابن مالك، 1990م، صفحة 3/323؛ الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/440):

¹ البيت لعنتية بن الحرث، انظر: (بن المثنى، 1998م، صفحة 488/2)، (السيرافي، 2008م، صفحة 353/4)، (الإشبيلي، 2021م، صفحة 560/3).

لو قلتُ ما في قومها لم تيّمَّ يفضُّلُها في حَسَبِ وَمِيسَمِ
يريد: ما في قومها أحدٌ يفضُّلُها في حَسَبِ (سيبويه، 1988م، صفحة 2/346؛ الإشبيلي، 2021م،
صفحة 1/441).

وظهرَ في كتابِ البسيطِ نوعانِ آخرانِ من الشواهدِ اتَّضحتْ بعد مراجعتها، وتوثيقها وبيانِ المصادرِ
الَّتِي أوردتها؛ وهي إمَّا شواهدُ نادرةٌ؛ وهي شواهدُ على هذه الشواهدِ في كتبِ النحوِ الَّتِي تقدَّمتْ على
ابنِ العِلمِ، وكانتْ قبلَ القرنِ السابعِ، بغضِ النظرِ عن ورودها بعده، أعني في القرنِ الثامنِ، فبعضُها
منقولٌ عن ابنِ العِلمِ، ومن أمثلةِ هذينِ النوعينِ الشواهدُ الآتيةُ:

الأول: وهي الشواهدُ النادرةُ الَّتِي لم أقفْ عليها في كتابِ نحويٍّ قبلَ هذا الكتابِ، الشواهدُ الآتيةُ:

استشهدَ على أنَّ (ثمَّ) تفيذُ ترتيبَ الأخبارِ بقولِ الأفيشرِ الأسيديِّ (الأسيدي، 1997م، صفحة 115):

سألتُ ربيعةَ مَنْ خيرُها أَبَا ثَمَّ أُمَّما فَقَالَتْ: لِمَها

أي: سألتها لتجيبَ عن الأبِّ أوَّلًا، ثمَّ عن الأمِّ ثانيًا (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/283).

الثاني: الاستشهادُ ببيتينِ لذي الرُّمةِ، استدلَّ بهما على (حتَّى)، إذا اعترضتْ بعد الأسماءِ، وقبلَ الفعلِ
الَّذِي نسقتْ عليه، قلتُ: القومُ حتَّى سعيدٌ جلسوا، والقومُ حتَّى محمدٌ جلوسٌ، فلكِ الجرُّ على ما تقدَّم
والعطفُ، والأحسنُ الجرُّ؛ لأنَّه لما خالفَ وضعه فتقدَّم على ما هو متأخِّرٌ عنه ضَعُفَ النسقُ لتأخُّرِ
الفعلِ عن المنسوقِ عليه لفظًا أو معنًى، إنَّ كانَ اسمًا فترجَّحَ الجرُّ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/299)؛
قالَ الشاعرُ (ذو الرمة، 1982م، صفحة 1539/3):

كأنَّ الناسَ حينَ تمرُّ حتَّى عواتقَ لم تكنْ تدعُ الحجالا

قيامًا ينظرونَ إلى بلالٍ رفاقَ الحجِّ تنتظرونَ الهالبا

فإن شئتَ نصبتَ عطفًا على الناسِ، وأدخلتها تحتَ كأنَّ، وإن شئتَ خفضتَ حينَ تقدّمتَ عن موضعِها،
ولأنَّ الأصلَ: ينظرون إلى بلالٍ حتى عواتقَ، وإن شئتَ رفعتَ؛ لأنَّه متأخّرٌ، وإن كانَ متقدّمًا
(الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/300).

واستشهدَ على أنَّ العطفَ لا يجوزُ إذا لم يتغايِر المتعاطفانِ إلّا على جهةِ التأكيدِ بعدةِ شواهدٍ، منها بيتٌ
لرؤبةِ بنِ العجاج، وهو قوله:

والبحرُ يدعو هَيْقَمًا وهَيْقَمًا¹

وقال²:

أقولُ والعيساءُ تمشي والفضلُ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/215)

والتقديرُ: تمشي الفضلُ والفضلُ.

ثالثًا: عنايتهُ بموضعِ الشاهدِ: اهتمَّ ابنُ العلقَمِ بموضعِ الاستشهادِ، ولو كانَ جزءًا من البيتِ، وربّما أُورد
البيتَ الآتي؛ لارتباطه بوجهِ الاستشهادِ، كما برّاه قوله:

..... تَجْرِي بِهِ الرِّيحَانِ

رِيحُ الشَّمَالِ مَعَ الجُنُوبِ وَتَارَةً رِهْمُ الرِّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ³

¹ ورواية بيت الشاهد فيه على النحو الآتي :

لِلنَّاسِ يَدْعُو هَيْقَمًا وَهَيْقَمًا كَالْبَحْرِ مَا لَقَمْتَهُ تَلْقَمًا

الهيقم : صوت البحر . (بن العجاج، 2020م، صفحة 184)

² أعرابي ساق مهرا لزوجته إبلا، ولم يسموه، وهو رجز من أبيات:

أقول والعيساءُ تمشي والفضلُ في جَلَّةٍ منها عراميس عَطَلُ

قطعت بالأحراج أعناق الإبل

العيساء : الناقة البيضاء ، قطع أعناق الإبل ببيعها. انظر : (المبرد، 1986م، صفحة 852)، (الأزهري أ.، 1964م، صفحة 1/195)

³ وتمام البيت: حالت وحيل بها وغير آيها صرف البلى تجري به الریحان .

انظر : الكتاب 3/238، والكامل 2/962، وشرح أبيات سيويه 2/281، وابن سيده، المخصص، دار الفكر، بيروت، 1978م، 9 / 67.

ومن ذلك ما جاء في اجتماع ثلاثة أحرفٍ لمعنى إذا اختلفَ اللفظُ، ممَّا أنشدَه الكسائيُّ:

لا إنَّ ما رأيتُ⁽¹⁾

فجمعَ بينَ (لا) و (إنَّ) و (ما) النافياتِ، وهي للجحدِ جميعاً.

وربَّما بيَّنَ ابنُ العِلمِ وجهَ الاستشهادِ ببيانِ التقديرِ؛ فعندَ حديثه عن حذفِ الفعلِ قبلَ (حتَّى)، استدلَّ بقولِ

الشاعرِ⁽²⁾:

وما كدَّتْ حتَّى أتقلَّ الغرمُ ظَهْرَه معاوي أو كادتْ تزلُّ ركائبُه

فقالَ ابنُ العِلمِ: والمعنى: ما كدَّتْ تفعلُ حتَّى أتقلَّ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/329).

الأصلُ أنْ يليَ حرفُ الاستفهامِ أحدَ المتعادلينِ، يلي (أم) الآخر، نحو: أقامَ زيدٌ أم قعدَ، أو أزيدٌ قامَ أم

عمرٌ، وما جاءَ خلافَ ذلكَ فهوَ قليلٌ.

وكانَ كثيرَ التعليقِ على ما يوردهُ من شواهدِ الشعرِ أو غيرها من الشواهدِ؛ لبيانِ السياقِ الَّذي وردتْ

فيه، وشرحِ مناسبةِ ورودِه التي هي وجهُ الاستشهادِ.

القياسُ النحويُّ

منذُ وضعِ أسسِ علمِ النحوِ لجأَ النحاةُ إلى القياسِ، وبدأَ التأليفُ فيه، فكانَ السبيلَ الأوَّلِيَّ لمعرفةِ اللغَةِ

ونحوها وأصولها، فقد أدركَ القدامى ضرورةَ تنظيمِ المادةِ اللغويَّةِ التي وصلوا إليها، ووضَّعوا تحتَ

ضوابطٍ عامَّةٍ، تجمعُ ظواهرها اللغويَّةَ، فوجدوا في قياسِ بعضِ الظواهرِ على بعضِ والجمعِ بينِ

الأشباهِ والنظائرِ، طريقاً ميسراً يساعدهم على استنباطِ القواعدِ النحويَّةِ واللغويَّةِ (السويح، 1986م،

صفحة 85).

¹ هذا نقل عن كتاب الحدود للفراء نقله ابن العِلمِ، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل، ولم أقف على قائله، وجاء مثالا بدون شعر في كتاب الإنصاف (لا إنَّ ما رأيتُ مثل زيد)، (الأثيري أ، 2003م، صفحة 475/2)، (الإشبيلي، 2021م، صفحة 298/2) * (الأندلسي أ، دت، صفحة 242/11).

² لم أقف لهذا البيت على قائل، ولم أجد من يذكره قبل ابن العِلمِ أو بعده، (الإشبيلي، 2021م، صفحة 329/2).

بنشأة علم النحو نشأ القياس النحوي، فقد اعتمد علماء النحو على القياس منذ أن وضعوا قواعد النحو، وبما أنه قيل: إن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، فقد قيل: إنه أول من وضع القياس، فقد قال ابن سلام الجمحي: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي (الجمحي، د.ت، صفحة 1/12)، ثم جاء بعده عبد الله بن أبي إسحاق، توسع في القياس أكثر من غيره، وكان إلى جانبه أبو عمرو بن العلاء؛ لكن أبا عمرو كان متوسطاً في كلام العرب، وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس، قال ابن سلام: "ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلاً، وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجرّداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها" (الجمحي، د.ت، صفحة 1/14)، ثم جاء الفراهيدي الذي قال فيه ابن جنّي: "سيد قوميه، وكاشف قناع القياس في علمه" (ابن جنّي أ.، د.ت، صفحة 1/362)، ثم جاء سيوييه، ولم يكن أول من أنشأ القياس؛ لكن كتابه (الكتاب) يعدّ أول مصدر للقياس النحوي؛ حتى قيل عنه: (قرآن النحو) لما احتوى من أقيسة منضبطة، اعتمد كل من جاء بعده عليها، فهو من رسخ القياس وضبطه في النحو (ضيف، د.ت، صفحة 60)، وجاء بعده أيضاً نحاة أعطوا القياس اهتماماً كبيراً ومنهم الأخفش الأوسط تلميذ سيوييه.

أهمية القياس

القياس هو العمود الفقري للنحو؛ فمن أنكره فكأنما أنكر النحو كله، قال الأنباري: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستتنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة (ابن الأنباري، 1957م، صفحة 95؛ السيوطي ج.، 1976م، صفحة 179)؛ وقال السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في أغلب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع (السيوطي ج.، 1976م، صفحة 179)، ووجود القياس في اللغة هو الذي يغنينا عن حفظ كل ما قالته العرب، قال محمد الخضر حسين: "ولولا هذه المقاييس، لضاعت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة العي"

والفهاهة، ويكثرُ من الإشارات التي تخرجُ به عن حسنِ السمْتِ والرزانةِ، ويرتكبُ التشابيهَ، محاولاً بها إفادةَ أصلِ المعنى، لا كما يستعملُها اليومَ حليّةً للمنطق، ومظهراً من مظاهرِ البلاغةِ" (حسين، 1960م، الصفحات 29-30).

البصريّون والقياس

سبقَ البصريّونَ الكوفيّينَ إلى دراسةِ اللغةِ والنحوِ، واتَّخذَ البصريّونَ منَ كثرةِ الشواهدِ التي تدورُ على ألسنةِ من يوثقُ بعربيّتهم؛ لتكونَ مثلاً يُحتذى بها، وقاعدةً تتبّعُ، متوخّيةً الحيطةَ الشديدةَ والدقةَ البالغةَ، من أجلِ تحقيقِ هدفهم، وهوَ وضعُ الأسسِ العامّةِ لقواعدِ اللغةِ، دونَ إهدارٍ للشواذِّ التي ثبتتْ صحّتها عنِ العربِ، فعملوا على حفظها ولم يقيسوا عليها.

يتّضحُ هذا المنهجُ فيما جاءَ في طبقاتِ النحويّينَ: "قالَ ابنُ نَوفَلٍ: سمعتُ أبي يقولُ لأبي عمرو بنِ العلاءِ: أخبرني عمّا وضعتَ ممّا سمّيتهَ عربيّةً، أيدخلُ فيها كلامُ العربِ كلُّه؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف تصنعُ فيما خالفتكُ فيه العربُ وهم حُجّةٌ؟ قالَ: أعملُ على الأكثرِ، وأسمّي ما خالفني لغاتٍ" (الأندلسي 1، د.ت، صفحة 1/39).

يقولُ الشيخُ محمّدُ الطنطاوي: "بالغَ البصريّونَ في التحريّ والتتقيبِ عنِ الشواهدِ السليمةِ، وأبلّوا في ذلكَ ما شهدَ لهم به الدهرُ، فتجافوا عن كلِّ شاهدٍ منحولٍ أو مفتعلٍ، فكانتْ أقيستهم وقواعدهم قريبةً من الصّحةِ لكفالةِ مقدماتها بسلامتها" (الطنطاوي، د.ت، صفحة 113).

الكوفيّون والقياس

أمّا الكوفيّونَ فقد أسسوا مذهبهم غالباً على كلِّ ما روى عنِ العربِ مهمّاً قلّت شواهدُه، حيثَ اعتدوا بالأشعارِ والأقوالِ الشاذّةِ التي سمعوها عن فصحاءِ العربِ، وقاسوا عليها (هلال، 1999، 211-212).

وإذا كانَ البصريُّونَ لا يقيسونَ إلَّا على الكثيرِ المسموعِ، غيرَ أنَّهم لم يحدِّدوا تلكَ الكثرةَ، نجدُ الكوفيِّينَ يتسامحونَ كثيرًا في القيودِ التي وضعها البصريُّونَ على السَّماعِ حتى قيلَ إنَّهم يعتدُّونَ بكلِّ مسموعٍ، ولذا قيلَ: البصريُّونَ أهلُ قياسٍ، والكوفيُّونَ أهلُ سماعٍ (عبد الفتاح، 1388هـ، صفحة 440؛ الأنصاري، 1962م، صفحة 360)، بمعنى أنَّ البصريِّينَ يقدِّمونَ أقيستهم، فسيطرَ القياسُ على مذهبهم، بينما يحترمُ الكوفيُّونَ المسموعَ عنِ العربِ، فكلُّ مسموعٍ عندهم مقبولٌ (الطويل، د. ت، صفحة 136)، وقد أثنى القاضي الجرجانيُّ على مذهبِ الكوفيِّينَ، بقوله: "وللكوفيِّينَ رُخصٌ لا توجدُ لغيرهم منَ النحويِّينَ، غيرَ أنَّهم لا يبلغونَ بها مرتبةَ إهمالِ القواعدِ" (ديره، 1991م، صفحة 134)

ف نجدُ أنَّ مفهومَ القياسِ نشأ منذُ بداياتِ علمِ النحوِ، فهوَ ركنٌ أصيلٌ من أركانِ اللغَةِ لا يمكنُ الاستغناءَ عنه في صرحِ اللغَةِ العربيَّةِ ونحوها.

القياس عند ابن العلي

ولمَّا كانَ القياسُ أساسًا منِ الأسسِ التي بُنيَ عليها صرحُ النحوِ، فقد استندَ إليه ابنُ العليِّ في دعمِ آرائه واختياراته، حيثُ إنَّه كانَ يجيِّدُ القياسَ ويكثرُ منه، ولا سيَّما في المسائلِ التي لا تحتاجُ إلى سماعٍ، فهوَ ليسَ بدعًا من العلماءِ، فقد أقرَّ بأهميَّةِ القياسِ؛ فجلَّ كتابه الذي وصلَ إلينا، ونقولُه المبتوثةُ في الكتبِ الأخرى، هو عبارةٌ عن قواعدٍ وقوانينٍ يُعرف بها كيفيَّةُ كلامِ العربِ، وما هذا إلَّا القياسُ، وقد عُنيَ بالقياسِ عنايةً كبيرةً، فعدهُ دليلًا قويًّا، فنجدُه يستخدمُه للاستدلالِ على قاعدةٍ نحويَّةٍ، أو يردُّ به رأيًا نحويًّا، ومن صورِ القياسِ عند ابنِ العليِّ:

في تعليقه لسببِ بناءِ (الذي) وفيه "ال"، قال: "أمَّا (الذي)، فاختلَفَ النحويُّونَ فيه؛ فذهبَ سيبويه إلى أنَّ أصلَه: لذي كـ (عمي وشجي)، ثمَّ اعتلَّ كالمقوصِ، والألفُ واللامُ دخلتا للتعريفِ، ويدلُّ على ذلكَ أنَّهم يُدغمونَ في اللامِ، فيقولونَ: الذي، وتثبتُ الياءُ؛ لزوالِ التثوينِ، وكانَ ينبغي لقياسِ هذا لو كانَ معربًا أن يظهرَ نصبًا، لكنَّه مبنيٌّ، وبُنيَ على السكونِ؛ لضعفِ الياءِ عن الحركةِ، ثمَّ لزمَتِ اللامُ؛ لأنَّها لا تتفكُّ

عن التعريف، فكانت كـ(الجماء الغفير)، فلا يُقال: جاؤوا جمًّا غفيرًا، و(أرسلها العراك)" (ابن السراج، د.ت، صفحة 164/1؛ الإشبيلي، 2021م، صفحة 279/1؛ سيبويه، 1988م، صفحة 187/1).

وفي حديثه عن بقاء عملِ حرفِ العطفِ، قال: "فإن كان غيرَ ظاهرٍ - أي: ليس ملفوظًا به - لم يجزْ إبقاءً عملها دونَ اللفظِ بها، كقولك: (لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ)، على معنى: لا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ وَأَنْ تَشْرَبَ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 223/2).

وحول حديثه عن (ألف) ال التعريفِ، قال: "قال بعضُ النحويين: إنها إذا اجتمعتْ مع همزة الاستفهامِ لفظًا، نحو: أَلرَّجُلُ؟ لَزِمَ إثباتُها معها، ثم قلبُها ألفًا، أمَّا إذا اجتمعتْ معها معنى لا لفظًا وجَبَ إثباتُها، ولا تُقَلَّبُ قياسًا، نحو: أَلرَّجُلُ قَامَ؟؛ لأنَّ همزة الاستفهامِ تقدّمتْ على المستفهمِ عنه لفظًا" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/252).

وإذا كان هناك سماعٌ يخالفُ القياسَ، فابنُ العليّ يحتفظُ به، ولا يقيسُ عليه تحقيقًا للقاعدة الأصولية الشاذُّ يحفظُ ولا يقاسُ عليه، فحكمُ الشذوذِ يمثلُ عندَ سيبويه محاولةً لتحديدِ المسموعِ والحدِّ من فاعليته في اللغة، فأهميّة المسموعِ ههنا أهميّة ذاتيةٌ لا تتجاوزُه إلى غيره؛ قال سيبويه معقبًا على إجازة الخليلِ ويونس: (اضرب أيُّ أفضل)، على هديّ (اضرب أيُّهم أفضل)، قال: "ولو قالتِ العربُ: (اضرب أيُّ أفضل) لقلته، ولا ينبغي لك أن تقيسَ على الشاذِّ" (سيبويه، 1988م، صفحة 1/36).

فالمرادُ قوله: "إنَّ حكمَ الشاذِّ جملةٌ، أنَّه لا يقاسُ عليه غيره، ولا يمتدُّ تأثيرُه إلى نظائره، ولا يعني أنَّ الشاذَّ مطرَحٌ، يؤكِّدُ هذا الحاجةُ على وجوبِ استخدامِ التراكيبِ الشاذَّةِ كما هي؛ لأنَّها كُثِرَتْ في الاستعمالِ وصارتْ كالمتملِّ" (رباع، 2020م، صفحة 171).

ذكرَ ابنُ العليّ الاتفاقَ على أنَّ زيادةَ (كان) لا تكونُ إلَّا بلفظِ الماضي؛ لذا حملَ زيادةَ (يكون) على الشذوذِ، مثاله قوله (الفرزدق، 1936م، صفحة 290): فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتَ بَدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ.

قال أبو حيان إسنادها إلى الضمير لا يمنع من زيادتها، مثل (ظن) لا يمنع من إلغائها إذا أسندت في مثل: (خالد ظننت قائم)، على ما ذهب إليه سيوييه والخليل (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/217)، وقد ذهب ابن العلي إلى هذا الرأي.

وذهب كثير من النحويين ومنهم أبو العباس إلى عدم زيادتها، فقالوا (كانوا) الضمير اسمها، و(لنا) خبرها، والجملة صفة لجيران، و(كرام) صفة ثانية، وهو مثل قوله: ﴿وَهَذَا كَتَبَ أَنْزَلَنَهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:155] (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/218).

فإذا وجد ابن العلي فساد القياس؛ فإنه لا يتردد في رده، وهذا ما فعله في امتناع نصب صفة النكرة على الحالية، قال: "ولو جاز أيضاً لانتبس بالصفة في قولك: (ضربت زيداً الراكب)، وقيل: لأن العرب أرادت في هذا النوع المجانسة في العمل، وهذا والذي قبله يطرد أيضاً في منع قطع النكرة من النكرة، وقيل في هذه الحال: والنكرة لا يُخبر عنها، فلا تكون الحال منها" (الإشيلي، 2021م، صفحة 1/82)، وقال السيرافي: "قد اتفق على أن الحال لا تكون معرفة، فلا حاجة إلى الاستدلال، قلت: وهذا لا يمنع الاستدلال، مع أنه قد قيل في (جهدك، وطاقتك، والعراك) ما قيل" (السيرافي، 2008م، صفحة 2/339).

ووجه جوازه مع تقدير الضعف كونه وصفاً في المعنى كان حالاً من المعرفة، فكان من النكرة، وبعضهم جوزه لا على ضعف، واستدل بالقياس والسماع، أمّا القياس فلأن المعرفة جرت عليها المعرفة صفةً، والنكرة حالاً، فلم يراعوا المجانسة، فكذا لا يُراعى في جانب النكرة، ولأنه لو لم يجر لما جاز تقديمها على النكرة مع الضعف، وقد جاز (السهيلي، 1992م، صفحة 182).

ففي الحديث: "صلى خلفه رجال قياماً" حمله على السماع (السهيلي، 1992م، صفحة 27).

والجواب: إنَّ القياسَ فاسدٌ؛ لأنَّ اختلافَ الإعرابِ لَمَّا اختلفتْ ذاتُ المانعِ، بخلافِ تابعِ النكرة، ولا حُجَّةَ في التقديم؛ لأنَّه إنَّما يتقدَّم نعتًا، لا حالًا، فيجبُ أن يكونَ حالًا حينئذٍ (الإشبيلي، 2021م، الصفحات 82/1-83).

وأما السماعُ فمما حكى سيبويه، وأما قطعُ هذا على الخبرِ في قولك: (هذا رجلٌ قائمٌ)، ففيه ما في الحالِ، والأحسنُ التبعُ إلَّا أن يكونَ متناقضَ المعنى، نحو: (هذا حلوةٌ حامضٌ) (الإشبيلي، 2021م، الصفحات 82/1-83).

الإجماع النحويّ

البصريّون والإجماع

أولُّ من استخدمَ الإجماعَ في أصوله سيبويه؛ لأنَّ مؤلِّفه أقدمُ مؤلِّفٍ وصلَ إلينا، وما عناهُ بالإجماعِ هو: ما اتَّفَقَ عليه النحويّون قبله، وكانَ غالبًا بإجماعِ العربِ على الظاهرة. فقد رأيناها ينثرُ في كتابه بعضَ عباراتِ الإجماعِ التي تدلُّ على عدّه أصلًا مرعيًا، من ذلك: "وقد زعمَ ناسٌ أنَّ (هو) في الآية ﴿وَأَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ:6] نعتٌ، وكيفَ يكونُ نعتًا، وليس في الدنيا عربيٌّ يجعلُها نعتًا للمُظهِرِ.

وقوله: "وليسَ منَ العربِ أحدٌ إلَّا يقولُ (في تصغيرِ ناسٍ) نوبسٍ (سيبويه، 1988م، صفحة 3/475).

من هذا يتضحُ أنَّ إجماعَ العربِ عندَ سيبويه حجةٌ قاطعةٌ لا تجوزُ مخالفتُه، وأما إجماعُ النحويّينَ عندَه فهوَ حجةٌ أيضًا، فقد استدلَّ بالإجماعِ على أنَّ الاسمَ المجردَ ثلاثةٌ أضربٍ: ثلاثيٌّ نحو: رجل، ورباعيٌّ نحو: جعفر، وخماسيٌّ نحو: سفرجل، ولا زيادةٌ في جعفرٍ ولا في سفرجلٍ، وحرّوفهُما كُلُّها أصولٌ" (سيبويه، 1988م، صفحة 4/328) وجاءَ المبرّدُ فصرّحَ بالإجماعِ باعتباره أصلًا، وجعلَه حجةً، فقال: "إنَّ إجماعهم حجةٌ على من خالفَ منهم" (المبرّد، د.ت، صفحة 2/175).

وعند أبي إسحاق الزجاج إجماع العرب حجة، فأجمعوا على قولهم في مضارع (وَدَدْتُ) بكسر العين في الماضي: (أودّ) على (أفعل) بفتح العين، ومن ثمّ قال: "وتقول في (يودّ): ووددت، أودّه ودًا ومودّةً، وودادةً، أمّا الكسائي فحكى، وددت الرجل، والذي يعرفه جميع الناس وددتته، ولم يحك إلا ما سمع إلا أنه سمع ممن لا يجب أن يؤخذ بلغته، لأنّ الإجماع على تصحيح أودّ، وأودّ لا يكون ماضيه وددت، فالإجماع يبطل وددت، أعني الإجماع في قولهم أودّ (الزجاج، 1988م، صفحة 179/1) ويقول الزجاج: والإجماع أولى بالاتباع".

الكوفيون والإجماع

كما استدلل البصريون بهذا الدليل، فقد استدلل به الكوفيون لتثبيت رأي أو دفع حجج الخصم، حيث نجد الفراء في كتابه (معاني القرآن) يعدّ إجماع النحويين أصلًا من الأصول التي يبني عليها مسائله النحوية، فكان يقول: "وكان النحويون يقولون كذا" (الزجاج، 1988م، صفحة 107/1) ومن ذلك:

استدلّهم على أنّ (إنّ) وأخواتها لا تعمل في الخبر الرفع قال الكوفيون: "أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف (إن وأخواتها) ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ لأنّنا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها. والذي يدل على ضعف عملها أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ولذلك لا تعمل في الخبر" (الأبباري أ.، 2003م، صفحة 1/144).

وفي مسألة ناصب المضارع بعد لام التعليل، لم يجز الكوفيون أن يقال إنّها لام الخفض التي لا تعمل في الأسماء؛ وعلّوا ذلك بأنّه لو جاز أن يقال: إنّ هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة،

والفعلُ بعدها ينتصبُ بتقديرٍ (أنّ) لجازَ أنْ يُقالَ: (أمرتُ بتركَم) على تقديرٍ: أمرتُ بأنْ تتركَم، فلما لم يجزْ ذلكَ بالإجماعِ دلَّ على فسادهِ" (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/469).

وجاءَ في الإنصافِ استدلالُ الكوفيينَ بالإجماعِ في قولهم: "إنّه يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ إشباعُ الحركاتِ التي هي الضمةُ والكسرةُ والفتحةُ فينشأُ عنها الواوُ والياءُ والألفُ...، فإذا كانَ هذا جائزًا في ضرورةِ الشعرِ بالإجماعِ جازَ أنْ يُشبعَ الفتحةُ قبلَ الألفِ المقصورةِ فتنشأُ عنها الألفُ فيلحقُ بالممدودِ" (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/749).

وفي مسألةِ إعرابِ الأسماءِ الستةِ نقلَ عنهم قولهم: "أجمعنا على أنّ هذه الحركاتِ التي هي الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ، تكونُ إعرابًا لهذه الأسماءِ في حالِ الإفرادِ نحو قولك: (هذا أبٌ لك، ورأيتُ أبا لك، ومررتُ بأبٍ لك)، وما أشبه ذلكَ" (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 1/19).

وفي مسألةِ رفعِ الاسمِ بعدَ الظرفِ والجارِ والمجرورِ، قالَ: "وبالإجماعِ لا يجوزُ ذلكَ" (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 53/1) وقد حصلَ الإجماعُ على أنّه إذا قالَ: (في بيته سعيدٌ جالسٌ)، إنّ سعيدًا لا يرتفعُ بالظرفِ" (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 54/1).

ابن العليّ والإجماع

اعتمدَ ابنُ العليّ مبدأَ الإجماعِ في النحوِ كما اعتمدَ الأصلينَ السابقينَ (السماعُ والقياسُ)، فكانَ الإجماعُ عنده أصلًا مرعيًا لا تصحُّ مخالفتهُ، فالإجماعُ عنده، وإن لم يعدّه في مرتبةِ القياسِ والسماعِ، إلّا أنّه كانَ يأخذُ، ويستأنسُ به بجانبِ الأدلّةِ الأخرى؛ إذ ينقلُ الإجماعَ عن العلماءِ المتقدّمينَ ويحترمهُ ويقطعُ به على ما يراه، ومن ذلكَ قوله بالشذوذِ في زيادةِ (يكون)؛ لأنّ زيادتها لا تكونُ إلّا بلفظِ الماضي، وهذا ما وقعَ الاتفاقُ عليه، فلا يقاسَ إلّا على ما وقعَ عليه الاتفاقُ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/217).

أجمعَ النحويّونَ على جوازِ إجراءِ (إلّا) على المعرفةِ، مثل (غير)، عندما تحدّثَ عن تقدّمِ المستثنى (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 8/245؛ الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1519).

وابنُ العَلجِ من النحاةِ الَّذينَ يَتمَيِّزونَ بسعةِ الاطِّلاعِ، وكثرةِ إمامه بآراءِ النحاةِ؛ إذ تجلَّى ذلكَ عندَ حديثه عن (ربِّ)، قال البصريُّونَ على أنَّها للتقليلِ كسيبويه، ويونس، وعيسى بنِ عمر، والمبرد، والزجاج، والأخفشِ والمازنيِّ، والجرميِّ،...، وكذلكَ نحاةُ الكوفةِ: كالكسائيِّ والفراءِ وهشامِ وابنِ سعدانَ وقد خالفَ الخليل، فإنَّه ذكرَ أنَّها للتكثيرِ دونَ التقليلِ وفي الإفصاحِ قيلَ: إنَّها للتكثيرِ، وهذا قولُ عددٍ من النحاةِ منهم صاحبُ العينِ، وابنُ درستويه للتقليلِ، أمَّا ابنُ البادشِ فقالَ: هي لمُبهمِ العددِ فيكونُ للتكثيرِ والتقليلِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1738).

وعندَ حديثه عن حروفِ العطفِ تحدَّثَ عن (الواو) وذكرَ كلمةَ الأكثرينَ في إشارةٍ إلى الإجماعِ، وقالَ الأكثرونَ: لا تكونُ للترتيبِ ولا لعدمِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/244).

أصولُ آراءِ ابنِ العَلجِ عندَ النحاةِ السابقينَ

النحاةُ البصريُّونَ

نقلَ ابنُ العَلجِ عن نحوِيِّ البصرةِ كثيرًا من الآراءِ، ذكرَهم بأسمائهم تارةً، وتارةً بكناهم، وثالثةً نقلَ عنهم ولم يسمِّهم، وموقفه منهم مختلفٌ؛ فتارةً يوافقهم، وأحيانًا يخالفهم، ويوردُ عليهم ما يرى إيرادَه من اعتراضٍ واستدلالٍ، وقد أكثرَ من النقلِ عن غالبيةِ أعلامِ مدرسةِ البصرةِ، وسنتطرقُ لأشهرهم:

سيبويه: (ت 180 هـ)

تختلفُ طرقُ ابنِ العَلجِ في النقلِ عنه، فتارةً ينقلُ عنه مباشرةً ويصرِّحُ بذلكَ، فيقولُ: قالَ سيبويه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1،224/76)؛ وتارةً ينقلُ ولا يشيرُ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/84)؛ وأخرى ينقلُ عن ظاهرِ قوله في مسائلَ لا يكونُ القولُ فيها أحيانًا صريحًا، وأحيانًا يشيرُ إلى أنَّ هذا هو ظاهرُ مذهبِ سيبويه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/299)، ومنَ المسائلِ التي ظهرتُ فيها طريقةُ ابنِ العَلجِ في الأخذِ عن سيبويه، المسائلُ الآتيةُ:

1. العامل في المنعوت هو العامل في النعت

ذهب سيبويه إلى أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وهذا مذهب الجمهور؛ لأنه عمل في الأول، وكان هذا من تمامه، ولم يكن سبيل إلى التركيب، عمل في الأول (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/43) وقال قوم: لا يعمل فيه العامل في المنعوت (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/44)¹.

وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ (السهيلي، 1992م، صفحة 180).

وإلى هذا القول ذهب أبو زيد السهيلي، وليس فيه نقض لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، لأن العامل في النعت - وإن كان معنوياً - فلولا العامل في المنعوت لما صح نصب النعت ولا رفعه، فكان الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، ولو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو في المعنى (السهيلي، 1992م، صفحة 180).

2. (أي) إعرابها، وبنائها

قال ابن العجاج: "اختلف النحويون في "أي" إذا حُذِفَ من صلتها جزء؛ فقال سيبويه (سيبويه، 1988م، صفحة 1/397): مبنية؛ لأنها خرجت عن نظائر أخواتها من الموصولات، فوصلت بالمفرد، وما خرج عن النظائر وجب خروجه عن أصله إلى البناء" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/321)، وقيل (ابن يعيش، د.ت، صفحة 3/45): لما خالفت أخواتها في الإعراب للمزية ارتفعت تلك بالنقص، فرجعت إلى الأصل، وقيل: لما حُذِفَ جزء الصلة تضمته؛ لأنه مفتقر إلى الصلة، و(أفعل) يبنى على الضم؛ لأنها

¹ بل جعلوا عامله معنوياً، وهذا قول الأخفش وتبعه السهيلي.

حركته، وله مزيّة كالمنادى (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/321)؛ أمّا الخليلُ فقال (سيبويه، 1988م، صفحة 1/397): لا يكونُ مبنياً، ووافقَه السهيليُّ فقال: هو الصحيح؛ لأنّ الخروجَ عن النظائرِ لم نجدُه علةً للبناء (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/321).

وسيبويه (سيبويه، 1988م، صفحة 1/398) يُجوزُ أيضاً أن يكونَ مع حذفِ الصلّةِ معرباً، لكنّ البناءَ هو الأحسنُ، ولذلك وقعَ الاختلافُ في قوله ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَةً أَشَدُّ﴾ [مريم:69]؛ فقال سيبويه: هو مبنيٌّ، وقال الخليلُ: هو معربٌ، وهو قولُ الكوفيّين، ويدلُّ عليه قراءةُ النصبِ في قراءة يعقوب (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/321).

3. إعرابُ الصفةِ إذا حُذِفَ الموصوفُ

كقولك: أَكَلْتُ طَبِيْبًا، ولبستُ لَبِيْبًا، وقمتُ طَوِيْبًا، ونحوه، قال امرؤ القيس (امرؤ القيس، 1984م، صفحة 120؛ ثعلب، 1960م، صفحة 143/1؛ سيبويه، 1988م، صفحة 103/3):

نَطَعَنُهُمْ سُوْلُكِي وَمَخْلُوْجَةٌ لَفَتَاكَ لَأْمِيْنَ عَلٰى نَابِلِ

يريدُ: نطعنهم طعنةً مستقيمةً وأخرى معوجةً، بمنزلةِ سهمينِ ألقيتَهما إلى صاحبك، فلا يقعانِ مستقيمينِ.

وهذا على مذهبِ سيبويه (سيبويه، 1988م، صفحة 1/116)؛ لأنّ مذهبه في صفاتِ المصادرِ أن تتنصبَ على الحالِ إذا حُذِفَت موصوفاتها، وقال الفراءُ: صفاتها تحلُّ محلّها (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/439)، وقولك: جنّتُ سريعاً، ونحوه، فمذهبُ سيبويه أنه ينتصبُ على الحالِ منه؛ لِضَعْفِ الوصفيّةِ، فلا يجتمعُ عليه حذفُ الموصوفِ وإيقاؤه وصفاً، ونحوه، والمبردُ وغيره يبقيه على أصله وصفاً (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/446).

4. الخلافُ في العاملِ في المعطوفِ

قيل: العاملُ هو الأولُ، قيل: وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/201) وقيل: هو كالبديلِ لكنْ نابتِ الحروفُ عنه بخلافِ البديلِ؛ لقوةِ الطَّرْحِ على تقديرِ العاملِ فيه، حيثُ اختلفَ في العاملِ في المعطوفِ على ثلاثةِ أقوالٍ؛ هي:

أ. العاملُ في المعطوفِ هو الأولُ.

ب. الحرفُ نابٍ منابَ العاملِ، وعزاه عددٌ منَ النحويينَ إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ.

ت. إنَّ العاملَ هو الأولُ بوساطةِ الحرفِ.

وذكرَ ابنُ العِجِّ القولينِ الأولينِ، وقالَ عن الأولِ منهما: إنَّه ظاهرُ قولِ سيبويه، وعزا غيرُه إلى سيبويه القولَ الثالثَ في هذه المسألةِ (الإشبيلي 2021م، صفحة 2/202؛ الفارسي 1985م، صفحة 1/701؛ السهيلي 1992م، صفحة 195؛ الاسترأبادي 975م، صفحة 2/636؛ ابن يعيش د.ت، صفحة 3/75)).

5. الخلافُ في النيابةِ عن عاملينِ مختلفينِ

كلامُ النحويينَ يقتضي أنَّ الإجماعَ منعقدٌ بينهم أنَّه لا يصحُّ في أكثرَ منَ معموليِّ عاملينِ، فلا يجوزُ: جاءَ منَ السوقِ إلى الجامعِ عمروٌ والمنزلَ الحانوتِ زيدٌ، وموضعُ الكلامِ النيابةُ عن عاملينِ، كثُرتِ المعمولاتُ أو قلَّتْ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/226).

وقَعَ اختلافُ النحاةِ في العطفِ على معموليِّ عاملينِ مختلفينِ، فمنعَهُ البصريُّونَ، وأجازَهُ الفراءُ وبعضُ الكوفيِّينَ، يقولُ السيوطيُّ: "الاختلافُ واقعٌ في جوازِ العطفِ على معموليِّ عاملينِ: فالمشهورُ عن سيبويه المنعُ، وبه قالَ المبردُ وابنُ السراجِ وابنُ هشامٍ، وجوزَهُ الأخفشُ والكسائيُّ والفراءُ والزجاجُ"

(السيوطي ج.، 1974م، صفحة 2/382)، فذهب المبرّد وجماعة من النحويين إلى أنه لا يجوز مطلقاً،

وقد عُرِيَ إلى سيبويه من حيث لم يحمل الخفض في قول الشاعر¹:

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنْهِيَّهُا وَلَا قَاصِرٌ عَنَّا مَأْمُورُهُا

على معمولي عاملين، بل على السبب، وذهب الفراء (الفراء ، 1955م، صفحة 3/45) إلى جوازه، وقد

عزاه بعض المتأخرين إلى سيبويه أخذاً من تجويزه العطف خفضاً في قولهم: (ما كلُّ بيضاء شحمةً ولا

سوداء فحمةً) (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/227).

6. دخول (ليت) على (أن)

إذا دخلت (ليت) على (أن) فهذا شاذٌ في القياس، لكنه ورد به السماع كثيراً، وأجاز الفراء ذلك لأن

معناها: وِدِدْتُ، وسَدَّتْ (أن) وصلتها مسدّاً اسم (ليت) وخبرها، كقول الشاعر⁽²⁾:

فِيَا لَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ تَلَقَّتُوا فَيُعَلِّمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَغَرَامِ

وقد سدّت مسدّ مفعولي (ظن)، كقوله: ﴿الَّذِينَ يَطْمُئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:46]، وكما سدّت مسدّاً

المبتدأ والخبر في نحو قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ [البقرة:103] على مذهب سيبويه.

وقال ابن العلي: اختلف فيه كما اختلف في: (ظننت أن سعيداً ناجحاً)، قال الأخفش بحذف الخبر، كما

حذف المفعول الثاني، وإذا باشرت ليت لـ (أن) فهو شذوذ، أمّا القياس فيقتضي منع ذلك، على الرغم

من مجيء السماع به، ولكن لا يقاس عليه (الأندلسي أ.، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، د.ت،

صفحة 5/156).

¹ البيت للأعور الشني في: (سيبويه، 1988م، صفحة 31/1)، (الميرد، د.ت، صفحة 194/4)، (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 306/4).

² البيت لقاتل مجهول في (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 155/5)، (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 330/1)، (ابن مالك ، 1990م، صفحة 39/2).

7. الجرُّ على الجوارِ

قال سيويوه: "وقد حملهم قُربُ الجوارِ على أنْ جرُّوا: (هذا جرُّ ضربٍ خربٍ)، وقالوا: (هذه جحرة ضيابٍ خربة)؛ فالجحرة مؤنثة، والضياب مؤنثة، والعدّة واحدة، فغلطوا، وهذا ما رآه الخليل، وهذا والأوّل سواء؛ لأنّه إذا قالَ هذا جرُّ ضربٍ متهدّم، فيفهم أنّه ليس بالضرب، مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضرب" (سيويوه، 1988م، صفحة 1/67)، (السيرافي، 1974م، صفحة 340/1)، (البغدادي، 1988م، صفحة 5/86)، وقال العجاج:

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المرملِ (العجاج، 1971م، صفحة 1/243)⁽¹⁾

وافق ابنُ العلقِ سيويوه في الجرُّ على الجوارِ، وهو كلُّ اسمٍ نُعتَ به ما قبله، وليس نعتاً له في الحقيقة، وإنّما هو من صفةٍ ما يتمُّ به الأوّل، وإنّما قلنا: من صفةٍ ما يتمُّ به الأوّل؛ ليجمع المضاف، نحو: جُحِرُ ضربٍ خربٍ (الإشيلي، 2021م، صفحة 1/99)؛ وكقوله:

فدافعتُ عنه الخيلَ حتّى تَبَدَّدتْ وحتّى علاني حالِكُ اللَّونِ أسودِ

(بن الصمة، د.ت، صفحة 64)

واتفق أكثرُ النحويين على أنّه من بابِ صفةِ الأوّل، وأنّه على غيرِ قياسٍ، وأنّه شاذٌّ، وليس لغةً أكثرِ العربِ، وسمّاه سيويوه غلطاً، وبهذا يظهرُ أنّه لا يكونُ في الكتابِ العزيزِ، وقال أبو عبيدة هو كثيرٌ في شعرِ العربِ (الإشيلي، 2021م، صفحة 1/101)؛ وذهب ابنُ جنّي (ابن جنّي أ.، د.ت، الصفحات 191/1-192) إلى أنّه من بابِ صفةِ السببِ، وأنّ أصلَ الكلامِ: هذا جُحِرُ ضربٍ خربٍ جحره، وأنّه شائعٌ وقياسٌ، وهو في القرآنِ في مواضعٍ كثيرة، في قوله: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد:20]، يريدُ مؤصّدٌ بأبها، ثم حذفَ، وجعلَ الفعلَ للنارِ، وقوله: ﴿جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل:5]، يريدُ مأكولاً

¹ صدر بيت وتتمته: على ذرى قلامه المهتل

حُبُّهُ؛ لأنَّ العَصْفَ تَبَنَّى الزَّرْعَ، ووجَّهَهُ عِنْدَهُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، لَكِنَّ الضَّمِيرَ تَمَّ نَقْلُهُ إِلَى الْخَبْرِ، فَصَارَ: خَرِبَ الْجُرِّ، كـ(حَسَنَ الْوَجْهِ)، ثُمَّ حَذَفَ الثَّانِي اخْتِصَارًا؛ وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَلَوْلَاهُ لَمَا جَازَ، كَمَا لَمْ يَجْزُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أُسَيْلٍ، تُرِيدُ وَجْهَهُ؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ ذِكْرِهِ.

والثاني كونه لا يكون للأول لو قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ، تُرِيدُ: وَجْهَهُ، لَمْ يَجْزِ لِلْبَيْسِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/102).

وقد ردَّ ابنُ العَلجِ على ما ذكره ابنُ جنِّي من سبعةِ وجوه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/103).

واتَّفَقَ سيبويه والخليلُ على أَنَّهُ قِيَاسٌ فِي شَبِيهِهِ وَمِثْلِهِ، حَيْثُ لَا يُخَالِفُ التَّابِعُ الْمَتَّبِعَ فِي مَا مِنْ شَأْنٍ النَّعْتِ أَنْ يُوَافِقَ الْمَنْعُوتَ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَقُلْتُ: هَذَا جَرًّا ضَبًّا خَرِبَانٍ، فَسَبِيوِيهِ يَجْرِيهِ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا عَوَّلُوا عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ لِقُوَّةِ الْمَعْنَى، وَاتَّكَلَّا عَلَى الْفَهْمِ، حَتَّى لَمْ يَعْتَمِدُوا الْمَعْنَى، كَانَ عَدَمُ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ أَوْلَى (سيبويه، 1988م، صفحة 217/1).

ويرى الباحثُ أنَّ ما نصَّ عليه سيبويه على وجودِ السَّماعِ عن العربِ، وما أورده من أمثلةٍ على ذلكِ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَيَّدٌ بِالسَّماعِ فَضْلًا عَنْ أَنْ فِيهِ تَوْسَعًا فِي الْاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ وَافَقَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ وَمِنْهُمْ ابْنُ الْعَلجِ.

8. الخلاف في العطف بـ (لكن) دون نفي

ذهب ابنُ العَلجِ إلى أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْعَرَبِ (لَكِن) بِغَيْرِ وَائِدٍ دَلَّ عَلَى الْعَطْفِ وَالتَّشْرِيكِ، وَادَّعَاءُ الْانْقِطَاعِ وَالْحَذْفِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى انْقِطَاعِهَا بِمَا حَكَاهُ سَبِيوِيهِ: «إِنِ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنِ طَالِحٍ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ لَكِنَ لَا يُتَدَارَكُ بِهَا بَعْدَ إِجَابِ، وَلَكِ الرَّفْعُ (سَبِيوِيهِ، 1988م، صفحة 435/1)، وَحِكَايَةُ سَبِيوِيهِ هَذِهِ فِي الْكِتَابِ، وَحَمَلُهَا عَلَى الْقَطْعِ، وَقَدْرَهُ: وَلَكِنِ هُوَ طَالِحٌ، بَعْدَ أَنْ مَنَعَ الْجَرَّ: وَلَكِنِ

طالح، وعلّق عليه ابنُ العليّ بمنعِ الجرِّ فيه على حذفِ الجارِ؛ لأنَّ حذفَ الجارِ وإبقاءَ عمله ضعيفٌ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 377/2).

9. العطف بحرف العطف (بل)

في نحو قولنا: ما قام زيدٌ بل عمرو، فذهبَ سيبويه (سيبويه، 1988م، صفحة 1/216) إلى أنها تُحقّقُ النفيَ للأوّل، وتوجبُ الفعلَ للمعطوفِ كالأوّلِ بمنزلةِ (لكن)، وذهبَ المبردُ (المبرد، د.ت، صفحة 3/305) إلى أنها توجبُ النفيَ للثاني، وتزيّله عن المعطوفِ عليه بمنزلةِ (بل) في الإيجابِ، وجوزَ ابنُ العليّ مذهبَ سيبويه، فرأى أنَّ الإضرابَ نفيٌّ، ونفيُّ النفيِّ إثباتٌ، فكأنَّكَ قلتَ في قولك: ما قام زيدٌ بل عمرو، قامَ زيدٌ بل عمرو، وعمرو، كما كان، والمبردُ جعلَ (بل) نائبةً عن (ما قام)، كما تكونُ الواوُ في قولك: ما قامَ زيدٌ، فكأنَّكَ أضربتَ عن النفيِّ الأوّلِ، وحكمتَ بالنفيِّ للثاني في الإيجابِ، أضربتَ عن إيجابِ الأوّلِ، وحكمتَ به للثاني، فكانَ المعنى على هذا: قامَ زيدٌ بل ما قامَ عمرو (المرادي، 1992م، صفحة 1/236)، ومذهبُ سيبويه أقوى لوجهين:

أحدهما: أنَّ (بل) ضعيفةٌ، فلا تتوبُّ عن الفعلِ المنفيِّ، وإنَّما كانَ في الواوِ؛ لأنها دالّةٌ على الجمعِ.

ثانيهما: أنها محمولةٌ على (لكن)، ولا تضمُرُ في (لكن)، وأيضًا فإنَّ المعنى يصيرُ بها إيجابًا، فلا تتوبُّ إذن عن نفيِّ؛ لأنَّ المعنى منقلبٌ عنه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 384/2).

وقد أكثرَ ابنُ العليّ النقلَ عن سيبويه، ولكنّه لم يكدُ يخرجُ عن الطرقِ السابقة، فهو إمّا أنْ ينقلَ عنه مباشرةً، أو يشيرَ إلى ظاهرِ مذهبه أو يذكرَ بأنّه عزّي إلى سيبويه إذا كانَ قد نقله عن المتأخريين من نحويّ الأندلسِ.

الأخفش الأوسط (ت215هـ)

نقل عنه نحويو الأندلس، وانتسبت آراؤه بمخالفة البصريين في مسائل تتعلق بأصول مذهب البصرة، ووافق الكوفيون عليها، وممن نقل عنه ابن العلي، وقد ينقل عن الأخفش بالإحالة على مذهبه دون ذكر اسمه، ومن المسائل التي نقلها عنه الآتي:

1. زيادة الفاء في خبر المبتدأ

وهذا القول من الأقوال المشهورة التي قال بها الأخفش، كقولك: هذا زيدٌ فأحسن إليه.

وقيل: تكون زائدة، كقوله (الطائي، 1411هـ، صفحة 215):

وحتى تركت العائدات يعدنه يقلن: فلا تبعد وقلت له: ابعدي

فالفاء زائدة، وإليه ذهب الأخفش في الخبر، كقولك: زيدٌ فقائمٌ (الأخفش، 1990م، صفحة 1/83)، وأنشد عليه:

وقائلة: خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا¹

أما جمهور النحاة فتأولوا ذلك على أن خولان خبر لـ(هو) المحذوفة، وأجاز الفراء والشنتمري دخولها في كل خبر، نهياً أو أمراً، نحو: سعدٌ فأكرمهُ، وسعدٌ فلا تكرمهُ (السيوطي ع، 1998، صفحة 406/1)، وأما السيرافي فقال: "هذه خولان؛ فلذلك أدخل الفاء، ومعنى قوله: "وأكرومة الحيين خلوا كما هيا" من قول القائلة، أرادت أن هذه الفتاة التي أشارت عليه بتزويجها، هي خلوا كما كانت لم تتزوج" (السيرافي، 2008م، صفحة 493/1)، والبصريون يمنعون من زيادتها كالواو، أما البيت الأول فمعطوفها محذوف، كأنه قال: لا يبعد فلا تبعد، وأما الثاني فهي غير عاطفة، بل هي معقبة، والتقدير: هذه خولان فانكح (الإشيلي، 2021م، صفحة 280/2).

¹ أنشده الأخفش مستدلاً به على زيادة الفاء، ولم يذكر قائله، واستشهد به على زيادة الفاء في قوله: فانكح. انظر: (سيبويه، 1988م، صفحة 701/1)، (الأخفش، 1990م، صفحة 70/1)، (الهروي، 1973م، صفحة 243)، (النحوي، دت، صفحة 80/1)، (البغدادي، 1988م، صفحة 455/1)

2. القول في (إيّا) وما بعدها

جاء في البسيط: "ذهب بعضهم¹، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه إلى أنّ ما بعدَ (إيّا) حرفٌ، واختلفوا في (إيّا)؛ فقيل: (إيّا) هو المضمَرُ المنفصلُ، وإنّ ما بعده دالٌّ على الخطابِ أو الغيبةِ" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/214).

وقيل: هو مُبهمٌ، وليس مضمراً، وحكيَ عن الأخفش (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/570)²، واستدلَّ أبو عليّ الفارسيّ (الفارسي، 1969م، صفحة 27) على أنّها مضمَرٌ أنّ الظاهرَ من شأنه أنّه تتولاه العواملُ المختلفةُ معنًى، وهذا لا يدخلُ عليه إلّا الناصبُ، فدلَّ على أنّه مضمَرٌ منصوبٌ كما هو المرفوعُ كذلك، فليس مبهماً، وذكرَ ابنُ كيسانَ أنّه ذهبَ بعضهم إلى أنّ الجميعَ (إيّا وما بعدها) هو الاسمُ المضمَرُ³.

3. الخلافُ في النيابةِ عن عاملينِ مختلفينِ

وقفنا على هذه المسألةِ قبلاً، عندَ الحديثِ في أصولِ آراءِ ابنِ العليّ عندَ سيبويه؛ إذ لا حاجةَ لتكرارِ الحديثِ عنها، وقد فصلنا آراءَ العلماءِ فيها.

4. حرفُ العطفِ (ثمّ) لا يدلُّ على الترتيبِ

وأما (ثمّ) فلا تكونُ إلّا عاطفةً، فلو قلتَ: ضربتُه ثمّ بكى، لم يكنْ فيه دليلٌ على أنّه كانَ للضربِ.

وأما غيرُ هذا من الأسبابِ فتدخلُ فيه المهلةُ، كقولك: كانَ هذا خشباً ثمّ صارَ تابوتاً، ونحوه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/281).

¹ هذا رأي الأخفش والبصريين، كما في: (ابن جني أ.، دت، صفحة 189/2)، (الزمخشري، 1993م، صفحة 166).

² وهو رأي الميرد.

³ هو قول الكوفيّين غير الفراء، انظر: (النحوي، دت، صفحة 100/3)، (المرادي، 1992م، صفحة 493).

وقد قيل: إنها لا تدلُّ على الترتيب، وإنَّها بمنزلة الواو، وينسبُ إلى الأخفش (الأخفش، 1990م، صفحة 1/396)، كقوله: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود:90]، والتوبةُ والنَّدْمُ يتقدَّمُ على الاستغفارِ.

5. استقباحُ وقوعِ الجملةِ الاسميَّةِ بعدَ (أم)

وكان أبو الحسنِ الأخفشُ يستقبِحُ وقوعَ الجملِ الاسميَّةِ بعدها، وآياتُ القرآنِ شاهدةٌ عليه، كقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6]، ونحوه، ويدلُّ على ما قلناه من منع وقوعِ الجملِ الاسميَّةِ بعدها أنَّ ما وردَ منه في كلامها؛ فإنَّما هو بالفعلِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/360)، كقوله (بن ثابت، 1987م، صفحة 434):

ما أبالي أنبَّ بالحزنِ تيسُّ أم جفاني بظَهْرِ غيبٍ لئيمٍ
وقوله (ذو الرمة، 1982م، صفحة 2/873):

سواءً عليك اليومَ أنصاعتِ النوى بخرقاء أم أنحى لك السيفَ ذابحُ

6. العطفُ بـ (حتى)

إنَّها تعطفُ الأسماءَ دونَ الأفعالِ، قال ابنُ العليِّ: وخالفَ أبو الحسنِ الأخفشُ في هذا، فجعلها كالفاء؛ إذا كانتُ سببًا كما في قولك: ما تأتينا حتى تحدثنا، فعطفَ الفعلَ على الفعلِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/293)، (المرادي، 1992م، صفحة 508)، (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/159).

المبرّد (ت 285 هـ)

نقل ابنُ العِلاج عن المبرّد عدداً من آرائه، ذكره بالمبرّد تارةً، وتارةً بكنيته أبي العباس، وثالثةً نقل عنه ولم يسمّه، وموقفه منه مختلف؛ فتارةً يوافقُه، وأحياناً يخالفُه، ويوردُ عليه ما يرى إيرادَه من اعتراضٍ واستدلالٍ، ومن ذلك المسائلُ الآتيةُ:

1. تكرير الفعل في النفي

قال ابنُ العِلاج: "الفرقُ بينَ تأويلِ الجمعِ وعدمِ تأويله يتبيّنُ في النفي، إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمرو، فعلى الجمعِ تقولُ: ما مررتُ بزيدٍ وعمرو؛ لأنّه يَنزَلُ منزلةَ (هذين)، وهو محتملٌ لعدمِ المرورِ بكلِّ واحدٍ منهما، أو لأحدهما دونَ الآخرِ.

وإذا لم يتأوّلْ كانَ النفيُ نفيينِ، فنقولُ: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍ؛ لأنّهما مرورانِ، فلم يكنْ كالاختصامِ، وخالفَ المبرّدُ والمازنيُّ سيبويه في هذا، فزعمَ أنّ النفيَ يكونُ على هذا للكلامِ الأوّلِ؛ لأنّه بفعلٍ واحدٍ؛ لأنّه إمّا أن يُقدَّرَ فعلٌ في الأصلِ وإمّا لا؛ فإنّ قُدِّرَ لم يكنْ من عطفِ المفردِ، وكلامنا فيه، وإن لم يُقدَّرْ فيكونُ نفيّه بحسبه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/250).

وردّ ابنُ العِلاج على المبرّد والمازنيّ فقال: "والجوابُ: أنّ نفيَ الشيء لا يلزمُ أن يكونَ بحسبه مطلقاً، بل إذا أشكلَ، فيُصارَ إلى نفيٍ آخرَ، ألا ترى أنّك لو نفيتَ قولك: كلُّ رجلٍ قائمٌ، نفيَ استغراقٍ لما قلتَ: ليسَ كلُّ؛ لأنّه جزئيٌّ؛ بل تقولُ: لا رجلٌ واحدٌ قائمٌ، ونحوه، وكذلكَ هذا، فإنّه يُشكَلُ برفعِ الجمعِ، وليسَ على حدِّ سواءٍ من المعنى" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/250).

2. النصب حين حذف داعي الجرّ

نقل ابنُ العِلاج عن الكسائيّ: الشنقُ ما خمسا إلى خمسٍ وعشرينَ، والشنقُ: ما لم تجبْ فيه الزكاةُ من الإبلِ خاصّةً فنصبَ؛ إذ تقديرُ الكلامِ: الشنقُ ما بينَ خمسٍ، ولم يسقطْ (إلى)، وعليه حملوا قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ مِمَّا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: 26].

وأنكره أبو العباس والزجاج، وأنكراً فيه أن تكون (ما) نكرة موصوفة، واختاراً أنها زائدة، و(مثلاً) مفعولاً ثانياً لضرب (الإشيلي، 2021م، صفحة 276/2) فلم يرد قول المبرد، وذكره بكنيته، وردّ بإنكار المبرد قول الكسائي.

3. مجيء واو العطف زائدة

قال ابن العلي: "ولا تكون مقحمة في غير ذلك إلا شاذاً، كقولهم: سبحانك اللهم وبحمدك، ربنا ولك الحمد، وقال الشاعر (بن يعفر، 1968م، صفحة 19):

حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنُّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْفَاجِرُ الْخَبُّ

وقيل: قولهم: كنت ولا شيء لك، يريدون: لا شيء لك؛ لأنه خبر كان.

4. النصب على التمييز

وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحي سمناً، وإن شئت قلت: راقودٌ خلٌّ، وراقودٌ من خلٍّ.

وذهب المبرد إلى أنها على الحال (المبرد، د.ت، صفحة 3/260)؛ وذلك أنه لما رآها تجري جميعاً صفةً نصبها على الحال؛ لأنها كالصفة، وهو فاسدٌ من وجهة نظر ابن العلي، يقول: "فإننا نتكلم في ما يكون قبل الصفة، فإذا كانت الصفة جازاً الحال فيها بالحمل عليها، فهو حكم ثانٍ" (الإشيلي، 2021م، صفحة 1/123) وقيل: هما على التمييز؛ لأن كل واحدٍ منهما أصله (من) ثم حذفت، فينبغي إن لم تُضف أن تنتصب تمييزاً، كما في: عشرين من الدراهم، ونحوه، ثم إذا جازت الصفة جازاً نصبها على الحال (سيبويه، 1988م، صفحة 1/274).

5. حذف الموصول وبقاء صلته

الموصول لا يُحذف، وتبقى صلته، وذهب الفراء (الفراء ، 1955م، صفحة 271/1؛ ابن مالك، 1982م، صفحة 2/60) إلى جواز حذفه إذا صُدِّرَ الكلامُ بـ (من)، وزعم أنَّ العربَ تفعلُ ذلك، تقول: "منا يقول كذا، ومنا لا يقوله"؛ لأنَّ (من) بعضٌ لما هي منه، فلذلك أدَّتْ عن المعنى المتروك، كقولِه: ﴿وَمَا مِثًّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفات:164]، وقال الكميُّ (بن زيد، 2000م، صفحة 155): لكم مَسْجِدًا اللهُ المَزرورَانِ والحَصَى لَكُمْ قَيْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا. أي: مِنْ بَيْنِ مَنْ أَثْرَى وَأَقْتَرَا، وَأَنْكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ (المبرد، د.ت، صفحة 135/2)، والزجاجُ (الزجاج، 1988م، صفحة 57/2)، وجمهورُ أصحابِنَا (ابن مالك ، 1982م، صفحة 61/2؛ الإشبيلي، 2021م، صفحة 337/1)، وما احتجَّ به محمولٌ على حذفِ الصفةِ، كأنه قال: فَرِيقٌ يَفْعَلُ كَذَا.

6. جواز التوكيد اللفظي مع وجود الفاصل بينهما

وقد يؤكِّد اللفظُ به للتباعِدِ، كقولِه: ﴿يَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:35]، فهو تأكيدٌ على رأي المبردِ، قال في المقتضبِ: "وذلك قولك قد علمت أن زيدًا إذا أتاك أنه سيكرمك، وذلك أنك قد أردتَ قد علمتَ أن زيدًا إذا أتاك سيكرمك، فكررتَ الثانيةَ توكيدًا، ولست تُريدُ بها إلا ما أردتَ بالأولى فهذا أحسنُ الأَقْوَالِ عِنْدِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ" (المبرد، د.ت، صفحة 2/356).

وهذا الرأي قاله ابنُ مالكٍ بأنه عملٌ على تأكيدِ (أنكم) الأولى بـ (أنكم) الثانية مع الفصلِ بينهما، ولك أن تجعلَ الثانيةَ مبتدأً خبره (إذا متم)، والجملةُ تكونُ خبر (أن) الأولى، أمَّا التوكيدُ فهو أجودُ (ابن مالك ، 1990م، صفحة 3/303).

أمَّا الزجاجُ فرأى أنَّ إعادةَ (أنكم) الثانيةَ، على أنه حذفٌ، وفي الكلامِ دليلٌ على المحذوفِ على معنى يُعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا مُخْرَجُونَ، ويكونُ على وجهٍ آخرَ، على معنى أَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ يَتَخَلَّصُ مِنْهُ، أَوْ يَنْجُو مِنْهُ، أَفَأَنْتَ تَتَّقُهُ، أي لا يقدرُ أحدٌ أن ينفذَ مَنْ أَضَلَّهُ اللهُ، وسبقَ في

علمه أنه من أهل النار" (الأخفش، 1990م، صفحة 4/350؛ الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/465)، أما الفراء (الفراء، 1955م، صفحة 1/59) فجعل الثانية جواباً الأولى والشرط يكون جواباً الشرط.

7. اختصاص (حتى) بالاسم الظاهر دون الضمير

جاء في الجنى الداني: "لمجرور حتى شرطان: الأول: تجرُّ الاسم الظاهر، وليس الضمير، هذا مذهب البصريين، وأجازَه الكوفيون، كقول الشاعر¹:

فـلـا، والله، لا يُلْفِي أناسٌ فـتـى، حَتَّى، يا ابنَ أبي زياد

وهذا من بابِ الضرورة عند البصريين.

والثاني: أن يكون آخر جزء، أو ملاقياً آخر جزء" (المرادي، 1992م، صفحة 543)، فقد أجاز المبرد دخولها على غير الظاهر قياساً لها على (على)، وردَّ ابنُ العِجِّ هذا بأنه لو دخلت على غير الظاهر لنقل ذلك، ولكنه لم يُنقل (الإشبيلي، 2021م، صفحة 289/2).

8. العطف بـ(بل)

سبق تناول هذا الموضوع، وتمَّ بيانُ موقف كلِّ من سيبويه والمبرد، وترجيح ابنِ العِجِّ.

أبو علي الفارسي: (ت 377 هـ)

نقل ابنُ العِجِّ عن أبي عليِّ الفارسيِّ آراءً متعدِّدةً، وأكثرها منقولٌ عن التكملة وإيضاح الشعر، وبعضها الآخر عن كتبه في المسائل، وأخرى نقلها نحاةً آخرون، ومن ذلك الآتي:

1. صلة الموصول المعرف بـ(ال)

الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ، كما يوصل الذي موافقةً للكوفيين، ومخالفةً للبصريين، أما الكوفيون فاحتجوا بوروده في كلامهم واستعمالهم، كقول الشاعر (الهدليين، 1384هـ، 1/474):

¹ البيت بلا نسبة في (المرادي، 1992م، صفحة 544)، (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 273/2)، (السيوطي، ع.، 1998، صفحة 424/2)

لَعَمْرِي لِأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَانِلِ
فـ (البيت) وقع خبراً لأنت، و(أكرم) هي صلة للبيت، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، أي: البيت
الذي أكرم أهله حذف الموصول (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/594)، موافقةً للعكبري أي على
حذف الذي للضرورة، أي: أراد البيت الذي أكرم (العكبري، 2009م، صفحة 2/121).

قال ابن العلي: ويجوز أن يكون على حذف مضاف، كأنه قال: لبيتك أكرم أهله، ثم حذف، وأكد، أو
يكون خبراً بعد خير، كأنه قال: لبيتك البيت، كما تقول: لشعرك الشعر، ثم أخبر عنه بأنه أكرم أهله
(الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/377).

2. جواز البدل في تأكيد التكرار

جوز أبو علي (الفارسي، 1969م، صفحة 247) البدل في تأكيد التكرار، نحو: يا زيد زيد الطويل؛ إمّا
لأنه موصوف، وإن كان بغير وصف فعلى أنه بمنزلة الأجنبي، كما ينزل المخالف منزلة الموافق في
اللفظ، كما ذكرنا، والأحسن أن تكون مع عدم الزيادة الوصفية تأكيداً (الإشبيلي، 2021م، صفحة
1/460).

وفائدة هذا التأكيد (ابن يعيش، د.ت، صفحة 40/4)، إمّا تمكين المعنى وإثباته، أو تعظيمه وتفخيمه، أو
توهم عدم فهم ووعي للقول، أو رفع غلط في الأول.

3. المعنى المراعى في بدل الاشتمال

ذهب أبو علي إلى أن النار في قوله: ﴿ قُتِلَ أَحَبُّ الْأَحْدُودِ النَّارُ ﴾ [البروج: 4-5]، هي من باب بدل
الاشتمال (الفارسي، 1969م، صفحة 284)، وذهب السيرافي (السيرافي، 2008م، صفحة 10/2)، وابن
جنّي (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 624/3) إلى أن المراعى في بدل الاشتمال اشتمال المعنى على
الأمرين: البدل والمبدل منه، أي: أن الفعل يستدعيهما، لكن أحدهما على طريقة القصد والحقيقة،

والآخر بطريق التبع والتجوّز، فمتى كان الفعل يستقلُّ بأحدهما لم يكن من الباب، فيكون على هذا هو البديل الذي يستدعيه عامله، أو ما هو بمعناه بالذات، ومُبدلُه بالعرض والمجاز (الإشبيلي، 2021م، صفحة 543/1).

وخطأ السهيليُّ أبا عليٍّ في أنّها بدلُ اشتمالٍ من (الأخدود)، والنارُ جوهرٌ وليستَ بعرضٍ، وليس فيها شرطٌ من شروط بدلِ الاشتمالِ، وليستَ مضافةً إلى ضميرِ الأخدودِ، فعجبَ من ترك ما هو أصحُّ في المعنى وأليقُّ بالصناعة، وهو حذفُ المضافِ (السهيلي، 1992م، صفحة 240)، كأنّه قال: "قُتل أصحابُ الأخدودِ، أخذودِ النارِ"، أمّا ابنُ العليج فقد وافق السهيليَّ في تخطئة أبي عليٍّ الفارسيِّ في هذه المسألة.

والذي أراه أنّ رأيَ أبي عليٍّ الفارسيِّ في أنّها بدلُ اشتمالٍ، أو بدلُ بعضٍ من كلِّ (الأخدود: الحفيرُ بما فيه)، أولى ممّا قاله السهيليُّ وابنُ العليج.

4. جواز استعمال (إمّا) حرف عطف

وأما (إمّا) فهي بمنزلة (أو) في معناها من الشكِّ والتخييرِ والإبهامِ والتفصيلِ، إلّا أنّها تزيدُ على (أو)؛ لأنّها تبني الكلامَ أوّلاً على ما يكون؛ إنّ شكَّ فشكُّ، وإنّ تفصيلٌ فتفصيلٌ، بخلاف (أو)، فإنّ الكلامَ أوّلاً على التعيينِ ثمّ عرضَ الشكِّ، وكذلك في معانيها، واختلفوا في كونها عاطفةً بعدَ الاتّفاق على أنّ الأولى ليستَ عاطفةً؛ لأنّه صدرُ الكلامِ، وحرفُ العطفِ لا يكونُ صدرًا (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/348).

فقال أبو عليٍّ: "وليستَ إمّا بحرفِ عطفٍ؛ لأنّ حروفَ العطفِ لا تخلو من أن تعطفَ مفردًا على مفردٍ، أو جملةً على جملةٍ (الفارسي، 1969م، صفحة 296)"، قال المالقي: "والصحيحُ أنّها حرفُ عطفٍ، وهو نصُّ الصيمريِّ في تبصّرتِه" (المالقي، 2019م، صفحة 100) وقال غيره: هي عاطفةٌ مع الواو؛ لأنّها لازمَتُ فصارتُ كأنّها حرفٌ واحدٌ كـ(أو).

وقيل: "(إمّا) وحدّها هي العاطفة، ولا تكون الواو عاطفة؛ لأنّها في العطف للجمع، ولا يكون هنا الجمع، وصارت هذه الواو منقوضة المعنى بـ(إمّا)، فلم تعطف، كما ينقض الإيجاب نفي(ما) فلا تعمل" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/348).

النحاة الكوفيون

نقل ابن العلي عن الكوفيين بصفة عامّة، وإن كان نقله عن البصريين أكثر، ويظهر ذلك في نقله عن أعلام الكوفة في الآتي:

الكسائي (ت 188 هـ)

عول ابن العلي في كتابه (البيسط في النحو) على الكسائي في مواضع متعدّدة، ومنها:

1. إعراب ضمير الفصل

واختلف الكوفيون في موضعه؛ إذ يرى الفراء (الفراء ، 1955م، صفحة 1/409) أنّ موضعه موضع الاسم الذي قبله، فيجري مجرى التوكيد للأول، وهو مُعرّب بإعرابه في المعنى لا في اللفظ، وذهب الكسائي (ابن مالك ، 1982م، صفحة 2/27) إلى أنّه مُعرّب بإعراب الثاني، فموضعه موضع الخبر، وهو معه كالشيء الواحد، فلذلك تدخل عليه اللام، وذهب ابن العلي إلى فساد رأي الكسائي؛ لأنّه لا يكون مؤكّداً له؛ لعدم التابعية، ولا للأول؛ لعدم كونه معه، ولا يجب أن يكون المبتدأ مذكوراً في الفصل، بل يكون على أصل الابتداء (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/235).

2. رفع الفعل المضارع وجزمه بعد (حتى)

زعم الكسائي أنّه جائز أن يقول: "أسأت حتى لا يؤخذك ربك"؛ جزماً ورفعاً، ورفض ابن العلي ذلك قال: "والجزم ليس بجائز إلّا محض الحكاية، والنصب الوجه عند الفراء، وقال: لا أشتهي الرفع" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/329). وكان الكسائي يتوهم أنّ (حتى) إذا صلح بعدها (أن) في

الاستئناف نصبت، وهذا في الحكاية جائز، وليس كذلك، إنما تصلح الحكاية إذا صلح ما بعدها (صار)، وترى الفعل بعدها يكون حالاً للاسم الذي قبل (حتى) كقولك: ضربتُ عبدَ الله حتى إنه لمرحومٌ، وأما إذا كان قبلها اسمٌ وبعدها الفعل، فإنَّ الفعل يكون في تقدير الزمان كالمصدر فتصب، كقولك: إنَّ القومَ قاثمونَ حتى تطلعَ الشمسُ، فتكون غايةً لفعلٍ أو معناه متقدماً، ولو كان قبلها ما هو مجردٌ عن الفعلية لم يجز (الإشبيلي، 2021م، صفحة 330/2).

3. جواز العطف بـ(لا)

وهي بمعنى (لم) (الهروي، 1973م، صفحة 157)، ولو دخلت بعد النفي لم يجز، لو قلت: (زيدٌ ما يقومُ لا يجلسُ)، للنفي، وكذلك: لن يقومَ خالدٌ لا يقعدُ، لا يجوز نصبُ، بل الرفعُ على القطع (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1997)، كقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ﴾ [البقرة: 233] على قراءة الرفع¹.

وقد أجاز الكسائي (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1998)، والفراء (الفراء، 1955م، صفحة 1/149)، والأندلسي (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1998) العطفَ فيها، فقالا: (لَا تُضَارُّ) نسقاً على (لَا تُكَلِّفُ)، فإن أتيت بالواو جاز؛ لأنها حينئذٍ لمجرد التأكيد، لا للعطف (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/372).

فتصديراً ابن العلي قول الكسائي بقوله: ويتوهم الكسائي، أو وزعم الكسائي، مما يدل على عدم متابعتيه له في بعض أقواله التي صدرها بنحو ذلك.

¹ هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

الفراء (ت 207 هـ)

تردّد اسم الفراء كثيراً عند ابن العليّ، وفي عددٍ من مسائلِ النحوِ والتصريفِ، وتتوّعت الإحالةُ عليه؛ فتارةً يُذكرُ باسمِ الفراءِ، وتارةً بكنيتهِ أبي زكريّا؛ وينقلُ نقولاً مختلفةً ومتنوعةً تفردَ الفراءُ بذكرها، فقد نقلَ عن الفراءِ كثيراً من مسائلٍ (حتّى)، ونقلَ عن كتابِ الفراءِ (الحدود) نصّاً طويلاً، ونقلَ عنه عدداً من الآراءِ في النحوِ، ومنها:

1. جواز تقديم معمول خبر (كان) وأخواتها

منعَ الفراءُ تقديمَ معمولِ خبرِ كان وأخواتها عليها، إلّا إذا وقعَ ظرفاً، أو مجروراً، نحو: خالدًا كان سعيدٌ ضارباً، وخادمه كان سعيدٌ يضربُ (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/375)، أمّا ابنُ العليّ فأجازَ ذلك، قالَ تعالى: ﴿أَهْلُؤَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ:40]، وقالَ في الظرفِ والمجرورِ: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:8]، وقالَ: ﴿أَيُّالَهُ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة:65].

وقالَ النحويّونَ بجوازِهِ، ظرفاً كانَ أو غيرَ ظرفٍ، وعندَ ابنِ السراجِ الجوازُ كما جازَ في المبتدأ والخبرِ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/244)، وأمّا أبو حيّانَ والأندلسيّونَ فأجازوا (خادمه كان سعيدٌ يضربُ)، ينصبونَ الخادمَ بـ(يضربُ)؛ لأنّه يجوزُ تقديمُ الم معمولٍ لكلِّ ما جازَ أن يتقدّمَ من الأخبارِ، والكوفيّونَ منعوا تقديمَ الخبرِ وتوسيطه، على مذهبِ الكسائيِّ ومذهبِ الفراءِ (الداميني، 1983م، صفحة 3/237).

2. جواز عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان

وإنّ لم يتّفقا لفظاً فهي من المترادفة، وقد اختلفَ في عطفه؛ فمنهم من راعى المعنى، فمنع؛ لأنّه عطفُ الشيء على نفسه؛ لأنّه يوهم المغايرة، ومنهم من جوّزه؛ لاختلافِ اللفظِ كالفراءِ (الفراء ، 1955م، صفحة 1/37)، وكأنّه يجعله كالتأكيد، وأنشدوا (الحطيئة، 1407هـ، صفحة 64):

أَلَا حَبِّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

ومنه قوله: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة:53] قال مجاهدٌ: الفرقانُ والكتابُ واحدٌ (الطبري، 2001م، صفحة 677/1)، وشبههُ الفراء بقولهم: بُعدًا وسُحفاً (الفراء ، 1955م، صفحة 1/37)، وأجازهُ الزجَّاجُ (الفراء ، 1955م، صفحة 1/134).

وقد وافق ابنُ العِلاجِ الفراءَ فيما ذهبَ إليه من تجويزهِ العطفِ إذا اختلفَ اللفظُ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/214).

3. جواز العطف على معمولي عاملين

اختلفَ النحويونَ في العطفِ على معمولي عاملينِ مختلفينِ، فمنعه البصريونَ، وأجازهُ الفراءُ وبعضُ الكوفيّينَ، يقولُ السيوطيُّ: "اختلفَ في جوازِ العطفِ على معمولي عاملينِ: فالمشهورُ عن سيبويه المنعُ، وبه قالَ المبردُ وابنُ السراجِ وهشامُ، وجوزَهُ الأخفشُ والكسائيُّ والفراءُ والزجَّاجُ" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/228؛ السيوطي ج.، 1974م، صفحة 2/383).

ومعنى العطفِ على معمولي عاملينِ مختلفينِ: أن يُعطفَ بحرفٍ واحدٍ معمولينِ على معمولي عاملينِ مختلفينِ، نحو قولنا: ليس محمدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ صالحٍ.

قالَ ابنُ العِلاجِ: وكلامُ النحويينَ يقتضي أن الإجماعَ منعقدٌ بينهم أنه لا يصحُّ في أكثرَ من معمولي عاملينِ، فلا يجوزُ: جاءَ منَ البيتِ إلى الجامعِ سعدٌ والسوقِ البيتِ سعيدٌ، وموضعُ الكلامِ النيابة عن عاملينِ كُتِرَتِ المعمولاتُ أو قَلَّتْ، وقد اختلفَ في هذا؛ فذهبَ المبردُ وجماعةٌ منَ النحويينَ إلى أنه لا يجوزُ مطلقاً (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/226؛ الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/2014)، وقد عُزي المنعُ إلى سيبويه من حيثُ لم يُحملِ الخفضُ في قولِ الشاعرِ الأعورِ الشنّي (الشنّي ، 1999م، صفحة 1/63):

فَليْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنكَ مَأْمُورُهَا.

وقد جرّه قومٌ فجعلوا المأمورَ للمنهي، والمنهي هو الأمر؛ لأنه من الأمور وهو بعضُها، فأجراه وأنته" (سيبويه، 1988م، الصفحات 31/1-32)، وقد اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين، فمنعه البصريون، وأجازهُ الفراءُ وبعضُ الكوفيّين (السيوطي ج.، 1974م، صفحة 1332/4).

فمن ذهب إلى نيابةِ الحرفِ قال هنا: لا يجوز؛ لأن الحرفَ ضعيفٌ، فلا تصحُّ نيابته عن عاملين، وأيضاً فإنه لو صحَّ لصحَّ عن ثلاثة (ابن السراج، د.ت، صفحة 2/75)، ولا يكون، وأيضاً لو عطفَ لكانَ على الاشتراكِ، ولا يصحُّ؛ لأنه بمعنى الإفراد، فهو من عطفِ الجملِ.

وهذه حججٌ فاسدةٌ عند ابنِ العليِّ: أمّا الأولُ فلأنه قد جازَ نيابتها عن عاملين في قولك: مررتُ بزيدٍ وعمرو، وهو الفعلُ وحرفُ الجرِّ، وكذلك: جئتُ إلى زيدٍ وأخيك، ولا ينوبُ عن الحرفِ خاصةً؛ لأنه لا يكونُ لها ما يُدخله تحتَ الفعلِ، والثاني فلأنه يجوزُ في الأقلِّ ما لا يجوزُ في الأكثرِ، وأمّا الثالثُ فالواوِ جامعةٌ، وأمّا مَنْ لا يقولُ بالنيابةِ فحجته أن العاملَ إنّما وصلَ بالواسطة؛ لأنها هي المدخلةُ تحتَ حكمهما لا يطلبه لضرورته (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/228)، وأمّا المجوزونَ فاحتجوا بالسماعِ والقياسِ؛ أمّا القياسُ فقياسُها على النيابة عن الواحدِ؛ ولأنها قد نابت عن عاملين، وأمّا السماعُ فقوله: ﴿إِنَّ فِي

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٢﴾ ... وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَآيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الجنّة 3-5].

فنصبها¹ عطفٌ على (الآيات) الأولى، وخفضُ (وتصريف الرياح) عطفٌ على (خلقكم)، كأنه قال: وإن في اختلاف الليل والنهار آيات (الفراء ، 1955م، صفحة 3/45).

وأجاب ابنُ العليِّ بقوله: أمّا القياسُ فمعارضٌ بما تقدّم (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/230)، وأمّا السماعُ فمتأولٌ؛ أمّا الآية الأولى فأجاب المبرّدُ بما ظاهره القدحُ في قراءةِ النصبِ²؛ لأنه عوّلَ على قراءةِ الرفعِ، وقالَ الزمخشريُّ: يلزمه في الرفعِ كذلك؛ لأنه إمّا أن يكونَ رفعاً بخبرِ إن، وفيه العطفُ

¹ قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: (ابن مجاهد، د.ت، صفحة 594).

² قال المبرّد عن هذه القراءة: "وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا"، (المبرّد، 1986م، صفحة 375/1).

الَّذِي فَرَّ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ بَخْبِرِ الْمَبْتَدَأِ فَيَنْبَغِي إِظْهَارُ الْجَارِ، إِذْ لَا نَقُولُ: الدارِ عَمْرُو (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/230)، وقال الأعمى: إِنَّ مَنْ جَوَزَ الْعُطْفَ عَلَى عَامِلِينَ فَلَيْسَ مُطْلَقًا، بَلْ بِشَرَطٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعُطْفَ عَلَى عَامِلِينَ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ مُؤْتَلِفَةٍ مِنْ عَامِلِينَ وَمَعْمُولِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِنْ تَمَامِ الْآخِرِ (الأعمى الشمنتري، 1994م، صفحة 90).

وَالرَّأْيُ فِيهَا ذَكَرْتُ أَنَّ النِّحَاةَ عَلَى ثَلَاثَةِ اتِّجَاهَاتٍ، أَحَدُهَا: الْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَهَذَا مُرَدُّو؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ يَرُدُّهُ؛ وَلِأَنَّ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ لَا تُرَدُّ؛ فَهَمَا مِنَ الْقِرَاءِ السَّبْعَةِ وَقِرَاعَتِهِمْ حَجَّةٌ؛ لِتَوَاتُرِهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَا يَجُوزُ لِلْمُبَرِّدِ أَنْ يُعَلِّطَ مَنْ قَرَأَ الْآيَتِينَ عَلَى أَنَّهُمَا عُطْفٌ عَلَى عَامِلِينَ؛ لِذَا فَإِنَّ الْمَنْعَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّعْلِيلِ الْمُنْطَقِيِّ الَّذِي يَخَالِفُ السَّمَاعَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ يَنْقُضُهُ بِمَا وَرَدَ مِنْ شَوَاهِدٍ شَعْرِيَّةٍ وَنَثْرِيَّةٍ.

وَالثَّانِي: الْجَوَازُ الْمَطْلُوقُ، وَقَدْ اعْتَمَدَ أَصْحَابُهُ عَلَى كَلَامِ النِّحَاةِ الْمَصْنُوعِ، وَاللُّغَةُ تُؤَخِّدُ بِالسَّمَاعِ لَا بِمَا صَنَعَ النِّحَاةُ.

وَالثَّلَاثُ: الْجَوَازُ الْمَشْرُوطُ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَالَّذِي أَيْدَاهُ ابْنُ الْعَلَجِ مُوَافَقَةً لِلْفَرَاءِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعْمَالَ يَشْهَدُ لَهُ، وَلِأَنَّهُ يَخْلُصُ مِنْ كَلْفَةِ التَّقْدِيرِ وَالتَّوَيْلِ، فَهُوَ يَأْخُذُ الْقَوْلَ عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ الْأَوْلَى لَا التَّقْدِيرُ.

4. إبدال الفعل المضارع من اسم الفاعل

أَجَازَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِبْدَالَ الْفِعْلِ الْمَضْرَعِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَالِقُ الْحَيِّ وَالنَّوَى ط يُخْرِجُ﴾ [الأنعام 95]، قَالَ ابْنُ الْعَلَجِ: وَقِيلَ: عَلَى الْقَطْعِ، وَالْقَائِلُ بِالْقَطْعِ هُوَ الْفَرَاءُ (الفراء ، 1955م، صفحة 1/213)، وَأَمَّا عَكْسُ هَذَا، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ وَضَاحِكٌ، فَجَوَّزَهُ الزَّجَّاجُ حَمَلًا عَلَى الْأَوَّلِ (الإشبيلي، 2021م، صفحة 2/220)، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "مُخْرِجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ بِلْفِظِ اسْمِ الْفَاعِلِ، بَعْدَ قَوْلِهِ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ، عَطَفَهُ عَلَى فَالِقِ الْحَبِّ وَالنَّوَى، لَا عَلَى الْفِعْلِ، وَيَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ:

موقعه موقعُ الجملةِ المبيّنةِ لقوله فالحِ الحَبِّ والنَّوى؛ لأنَّ فلقَ الحَبِّ والنَّوى بالنباتِ والشجرِ النامينَ من جنسٍ إخراجِ الحَيِّ من الميتِ" (الزمخشري، 1407هـ، صفحة 2/47)، وهذا رأيُ ابنِ العليِّ الذي وافقَ فيه الزمخشريُّ وأراه وجيهاً، وقد ردَّ على السهيليِّ الذي منع ذلكَ (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/221)، (السهيلي، 1992م، صفحة 319).

5. جواز العطف بـ(حتى)

قال أبو حيان: (حتى) عند الكوفيين لا تكون عاطفةً، أمّا التفريعُ فهو على مذهب أهلِ البصرة، وهو كونُ المعطوفِ بها تابعاً للأولِ، فيكونُ جزءاً من أجزائه أو واحداً من جمع، مثاله: حضرَ القومُ حتى أشرفهم، وأكلتُ الذبيحةَ حتى ذيلها، فلو قلت: ضربتُ الغلامينَ حتى أحسنهما لم يجز، لأنّه ليسَ جزءاً من أجزائه (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1999).

قال ابنُ العليِّ: "وأما إن كانَ ما بعدَ (حتى) من غيرِ جنسِ الأولِ فلا بدَّ أن يكونَ لهما شاملٌ مقصودٌ، وقياسُ قولِ الفراءِ أنّه يجوزُ فيه النسقُ، ولا يتعيّنُ الخفضُ بأنّه غايةٌ، فنقول: مطرتِ السحابةُ السهلَ حتى الجبلَ، على معنى: والجبلُ" (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/306)¹.

قال الفراءُ: "ومما يذهبُ بعضُهُ على كثيرٍ من أهلِ النحوِ أن يقولَ القائلُ: أَيْصِيدُ كَلْبُكَ الأرانِب؟ فنقولُ: نعم، حتى الظباء؛ جرّاً ونصباً؛ لأنَّ الظباءَ من الصيِّدِ، فصارَ كأنّه ممّا يدخلُ تحتَ الأولِ" (الإشيلي، 2021م، صفحة 2/306).

نحاة الأندلس

نقلَ ابنُ العليِّ عن نحويّ الأندلسِ العديدِ من الآراءِ، ذكرهم بأسمائهم تارةً، وتارةً بكنائهم، وثالثةً نقلَ عنهم ولم يسمِّهم، وموقفه منهم مختلفٌ؛ فتارةً يوافقهم، وأحياناً يخالفهم، ويوردُ عليهم ما يرى إيرادَه من اعتراضٍ واستدلالٍ، فنقلَ عن السهيليِّ (ت: 581هـ) مشيراً إليه بإحدى كناه التي يكنى بها، فقد نقلَ عنه

¹ فيجوز النصب على العطف، والخفض على الجر.

بقوله: قال أبو زيد، وبتتبع النصوص المنقولة دلت على أن المراد هو السهيلي، وله عدة كنى، قال محمد البنا في دراسته التي قدم بها تحقيقه لنتائج الفكر: "وقد عُرف السهيلي بثلاث كنى، ثنتان ذكرهما ابن دحية، فأما الثالثة فهي أبو الحسن، على أن أعرف هذه الكنى هي أبو القاسم" (السهيلي، 1992م، صفحة 8).

وقد نقل عنه كثيراً من الآراء، ومن ذلك المسائل الآتية:

1. العامل في النعت

اختار ابن العلي رأي الجمهور في أن العامل في النعت، هو العامل في المنعوت.

أما السهيلي، فقال: في المسألة قولان:

"أولهما: رأي سيبويه أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت (سيبويه، 1988م، صفحة 1/209)، وقد ذهب إلى هذا حين منع الجمع بين النعتين، إذا اتفقا إعراباً، مثل: جاء خالدٌ وهذا عبدُ الله العاقلان؛ لاختلاف العاملين.

الثاني: العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، وهو رأي جماعة ومنهم السهيلي (السهيلي، 1992م، صفحة 231).

وساق وجوهاً لتعزيز ما ذهب إليه، منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارةً والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره، وقد رد ابن العلي على ما جاء به وعمل على تفنيد رأيه (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/45).

2. (أي) إعرابها، وبنائها

تناولنا هذه المسألة سابقاً، وأوضحنا موقفَ السهيليِّ من (أي)، فلا ضرورةَ لإعادتها (السهيلي، 1992م، صفحة 39).

3. (ما) المصدرية اسم

مذهبُ سيبويه والجمهور أن (ما) المصدرية حرفٌ (السهيلي، 1992م، صفحة 199)، وذَهَبَ السهيليُّ (السهيلي، 1992م، صفحة 180) إلى أن (ما) المصدرية اسمٌ، وأنها هي التي بمعنى (الذي) من الصلة، وليست حرفاً، وهو رأيُ المبرِّد والرمانيِّ، واستدلَّ على ذلك بأن نقول: أعجبتني أن تجلسَ، ولا تقول: أعجبتني ما تجلسُ؛ لأنها بمعنى (الذي)، فتكون مبهمَةً، فلا يكونُ صلتهَا خاصًّا، بل مبهمًا، وهذا خاصُّ، ولو كانت بمعنى (أن) لجاز (الإشبيلي، 2021م، صفحة 328/1).

وما ذكره عن المبرِّد غيرُ صحيح، قال في المقتضب: "و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة (أن)، والأخفش يراها بمنزلة الذي مصدرًا كانت أو غير مصدر... والقياس والصواب قول سيبويه" (المبرِّد، د.ت، صفحة 3/200)، حيث نسبته المبرِّد إلى الأخفش.

4. الواو الجامعة والعاطفة

فرَّق السهيليُّ بين الواو الجامعة وغير الجامعة، فإن كانت جامعةً عملَ الأول، وإن لم تكن؛ فالعامل غير الأول جمعًا بين الأدلة، جاء في نتائج الفكر: "وهذا الأصلُ مستتبُّ في جميع حروفِ العطفِ إلَّا في (الواو) الجامعة، وهي التي تعطفُ الاسمَ على اسمٍ لا يصحُّ انفراده، كقولك: اختصمَ يزيدُ وهشامٌ، وجلستُ بين عبد الله وزيدٍ، فإنَّ (الواو) جمعتِ الاسمينِ في العاملِ، فكأنك قلت: اختصمَ هذانِ، واجتمعَ الرجلانِ، إذا قلت: اجتمعَ سعدٌ وسعيدٌ" (السهيلي، 1992م، صفحة 1/88).

وقد وافقه ابن العلي، قال: "والذي يظهر لي أن هذه الحروف إما أن يصلح بعدها الفعل أو لا، فإن لم يصلح فإما لمانع في الفعل، وإما لعدم قبول المحل؛ فالأول إما أن يكون المانع حاصلًا معه في الأول أو في الثاني، فإن كان في الأول نحو: (ما قام زيد ولكن عمرو)، فلا يكون الأول؛ لأنه منفي، وإما في الثاني فكقولنا: قام إما زيد وإما عمرو، ولا يصح: وإما قام عمرو؛ لتوطينها بـ(إما) الأولى ودخولها على الاسم، وإن لم يقبل، فإما لأن الموضع لغير الأول، أو لا يقبل عاملاً، والثاني كقولك: اختصم زيد وعمرو، فالعامل إذن الأول" (الإشيلي، 2021م، صفحة 208/2) والأول كقوله⁽¹⁾:

عَفَّتْهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا.

قال الشاعر (النميري، 1980م، صفحة 150):

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونََا

فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على الحواجب مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف؛ لأن العيون لا تزجج، وإنما تكحل، مثلًا، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت كلمة العيون على كلمة الحواجب مع بقاء معنى كلمة (زججن) على معناها الأصلي الذي ذكرناه، بل ذهبوا إلى أحد طريقتين: الأول: أن يكون قوله (العيونا) مفعولًا به لفعل محذوف يناسبه، وكأنه قال: زججن الحواجب وكحلن العيون، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، والطريق الثاني: أن تتوسع في كلمة (زججن) فتجعل المراد بها حسن أو جملن أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفردًا على مفرد.

¹ لم ينسب البيت إلى قائل معين، وهو من شواهد: (الفراء، 1955م، صفحة 14/1)، (السيرافي، 2008م، صفحة 83/3)، (ابن يعيش، دت، صفحة 82/2)، (السيوطي ج، 1406هـ، صفحة 108/2)، (السيوطي ع، 1998، صفحة 130/2)، (المبرد، دت، صفحة 223/4)، (ابن جني أ، دت، صفحة 431/2)، (ابن يعيش، دت، صفحة 8/2)، (البغدادي، 1988م، صفحة 499/1).

الفصل الثاني

آراء ابن العليّ الشيبليّ

أولاً: موافقات ابن العليّ ومخالفاته للبصريين والكوفيّين

إنّ الخلافات في مسائل النحو ليست حديثاً الظهور، بل ظهرت منذ نشأته، ومن ذلك الخلاف المشهور بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، والخلاف بين النحاة أنفسهم الذين ينتمون إلى مدرسة بعينها، ومع امتداد مسيرة النحو إلى نحاة الأندلس أخذوا يوافقون ويخالفون النحاة السابقين من بصريين وكوفيّين، وهذا ما نهجه ابن العليّ في كتابه البسيط، فوافق وخالف وتفرّد في بعض الآراء، ومن ذلك:

1. جواز مجيء الحال من المضاف إليه

أجاز ابن العليّ أن تأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً، موافقاً لبعض البصريين، وأبي عليّ الفارسيّ، وخرّجوا عليه قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْحِحَاتٍ﴾ [الحجر: 66]، وقد تطرّق أبو عليّ الفارسيّ لهذه المسألة في الشيرازيات (الفارسي، 2004م، صفحة 284)، وأجاز محبته بدون شروط، وجوزّه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءاً ما أضيف إليه (السيوطي ع، 1998، صفحة 2/235)، نحو قوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَلِّبِينَ﴾ [الحجر: 47]، حيث اشترطوا شروطاً لذلك:

فالشرط الأول: أن يكون المضاف ممّا يصحُّ عمله في الحال، كاسم الفاعل أو المصدر، كقول مالك بن الريب:

تقول ابنتي إن انطلقك واحداً إلى الروع يوماً تاركي لا أبالي
والذي سوّغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدرٌ يعملُ عملَ الفعل، فهو يتطلّبُ فاعلاً كما يتطلّبُ فعله الذي هو انطلق، وإن لم يكن المضاف ممّا يصحُّ عمله في الحال، فيمتنع مجيء الحال من المضاف

إليه، وعلى هذا فلا يجوز: (رَأَيْتُ غَلامَ هَندٍ رَاكِبَةً)، وهذا ما عناه ابنُ مالِكٍ بقولِهِ: إِذا اِقتَضَى المِضافُ عَمَلَهُ.

والشَرطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ المِضافُ جِزْءًا مِنَ المِضافِ إِلَيْهِ، وَعَلامَةُ ذَلِكَ حَذْفُ المِضافِ، وإِقامةُ المِضافِ إِلَيْهِ مِقامَهُ.

والشَرطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ المِضافُ مِثْلَ جِزْءِ المِضافِ إِلَيْهِ، أو كِبَعْضِ المِضافِ إِلَيْهِ، وَقَدِ اسْتَشْهَدَ النِّحاةُ عَلى ذَلِكَ بِقولِهِ: ﴿مَلَّةٌ إِبرَهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:123]، فَحَنِيفًا حَالٌ مِنَ إِبراهِيمِ المِضافِ إِلَى المَلَّةِ (ابن مالِك ، 1982م، صَفاة 1/336؛ ابن مالِك ، 1990م، صَفاة 2/342).

وقَدِ سَبَقَ ابنُ الشَّجَرِيِّ ابنُ مالِكٍ فِي اسْتِراطِ هَذِهِ الشَّرْوطِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْها بِصِورةٍ مِباشِرةٍ، حَيْثُ أَجازَ ابنُ الشَّجَرِيِّ أَنْ يَكُونَ (مُذْبِرًا) حَالًا مِنَ الهِاءِ فِي حِوامِيَّهِ، فِي قولِ النابِغَةِ الجَعْدِيِّ (الجَعْدِي، 1998م، صَفاة 35):

كَأَنَّ حِوامِيَّهِ مُذْبِرًا حُضِبْنَ وَإِنْ كانَ لَمْ يُخْضَبِ

قالَ لأنَّ (الحِوامِي) ما عَنِ إِيمانِ حِوافِرِهِ وشِمانِئِها، فَهِيَ بَعْضُ المِضافِ إِلَيْهِ (ابن الشَّجَرِيِّ، 1978، صَفاة 3/97).

2. حَذْفُ تَمييزِ (كائِن)

قالَ ابنُ العِلاجِ بَضْعَ حَذْفِهِ لِلزَّومِ (مِن)؛ لِأَنَّهُ حَذْفُ مَعْمولٍ وَعامِلٍ، أَمَّا أَبُو حِيانَ فَعَلَّقَ عَلى مَن قالَ بِحَذْفِهِ بأنَّهُ لا يَلْتزِمُ حَذْفَهُ وَهُوَ فِي حِالةِ الجِربِ (مِن)، بَلْ حَذْفٌ وَهُوَ فِي حِالةِ النِّصَبِ كَمَا حَذْفُ مِمنَ (كم) الاسْتِفاةِ (الأندلسِي أ.، 1988م، صَفاة 51/10)، واخْتَلَفَ النِّحاةُ فِي جِوازِ حَذْفِ تَمييزِها، فَجِوزَهُ المِبرِّدُ والأَكْثَرُونَ (السِّيوطِي ع.، 1998، صَفاة 297/2)، وَ(كائِن) يَظْهَرُ مِنَ اسْتِعمالِ العَرَبِ

لها أنها للتكثير، وهي بمعنى كم الخبرية، وزعم سيبويه أن معنى (كأين) هو معنى (رُبَّ) (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 49/10).

ولم يرد تمييزها في القرآن الكريم إلا مفردًا مجرورًا بـ(من)، وقال ابن عصفور (الإشبيلي ع.، 1400هـ، صفحة 149/2) وابن خالويه (السهيلي، 1992م، صفحة 317) بلزوم جرّه بـ(من)، قال ابن خالويه: إلا أنها لم تقوَ على نصب التمييز قوّة (كم)، فألزمت (من) لضعفها عن العمل، والجمهور على أنه ليس بلازم (ابن السراج، دت، صفحة 1/320)، ولكنه الأكثر، نصّ على ذلك سيبويه، قال: إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من)، وقال: "وإن حذف (من) و(ما) فعربي" (ابن خالويه، 1401هـ، صفحة 114).

ولا تضاف (كأين) إلى التمييز؛ لأن المحكي لا يضاف، وكذلك وجود التووين في آخرها تنوينًا، وذهب المبرّد إلى أن الاختيار في جرّها بـ(من) سببه رفع اللبس عن المنصوب في قولنا: كأين رجلًا ضربت، فمع عدم وجود (من) لا يتعين أن يكون المنصوب هو التمييز، أو مفعولًا بضربت، ويكون التمييز محذوفًا (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 10/51).

3. حذف نون الوقاية في ضمير الفاعل

قال ابن العلي: "وأما في ضمير الفاعل فلا خلاف أن نون الوقاية هي المحذوفة" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/202) لأنها حرف، أما نون الضمير (نون الإناث) فهي الباقية؛ لأنها الفاعل، وهذا ما ذهب إليه المبرّد ومن وافقه وهو رأي البصريين من أن الفاعل لا يحذف، ورجّحه ابن جنّي، والخضراوي، وأبو حيان والسيوطي (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/218).

وتزاد هذه النون لتقي آخر الفعل من الكسر؛ لأنها لا بدّ من كسر ما قبلها، وقد تترك عند اجتماعها مع نون أخرى، هي ضمير أو علامة إعراب، فالضمير في الفعل كقوله:

تَرَاهُ كَالْتَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

(الزبيدي، 1985م، صفحة 180)

يريدُ (إذا فليني)، فحذفوها استتقالاً لاجتماع النونات، والأصلُ الإدغامُ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لمعنى، فلا يحذفُ أحدهما مَهْمَا وَجِدَ سَبِيلٌ إِلَى الْإِبْقَاءِ، إمَّا بِالْإِدْغَامِ، أَوْ يَحْتَمِلُ التَّفْكِيكَ، وَقَدْ قَرَأَتِ الْقِرَاءُ ﴿أَتَحْجُونِي﴾ [الأنعام:80]، ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر:64]، بِالْإِدْغَامِ¹ وَالْحَذْفِ²، وَكَانَ الْأَوْلَى حَذْفَ نُونِ الْوَقَايَةِ؛ لِأَنَّ الْاِحْتِيَاجَ إِلَى الْإِعْرَابِ أَوْلَى، وَلِأَنَّ النِّقْلَ وَقَعَ بِهَا، وَلِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلْحَذْفِ فِي الْحُرُوفِ الْمَشْبَهَةِ (سيبويه، 1988م، صفحة 519/3؛ الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/202؛ ابن مالك، 1990م، صفحة 1/52).

وذهبَ الأَخْفَشُ (السمين الحلبي، 1406هـ، صفحة 5/16؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/172) إِلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ عِلْمَةَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ قَدْ يُحْذَفُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلٍ

(امرؤ القيس، 1984م، صفحة 258)

تخفيفاً، فكَذَلِكَ هَذَا.

4. قضية الحمل على الجوار

وقفتُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حِينَ الْحَدِيثِ عَنْ أَصُولِ آرَاءِ ابْنِ الْعَلِجِ عِنْدَ سَيْبَوِيهِ، وَتَمَّ بَيَانُ مَذَاهِبِ النَّحَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمُوَافَقَةَ ابْنِ الْعَلِجِ لِسَيْبَوِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (سيبويه، 1988م، صفحة 43).

¹ قراءة القراء السبعة سوى ابن عامر ونافع. ينظر: (ابن مجاهد، دت، صفحة 261)، (أبو زرعة، دت، صفحة 257)، (بن أبي طالب، 1984م، صفحة 436/1).

² بحذف إحدى النونين "أتحاجوني"، "تأمروني"، وهي قراءة ابن عامر ونافع.

5. جواز وصف فاعل الفعلين بلفظ واحد

قال أبو سعيد السيرافي: "لا خلاف بين أصحابنا أن الفعلين إذا اتفقا معناهما جاز أن يوصف فاعلهما بلفظ واحد، كقولك: (ذهب سعيدٌ وانطلق عمروُ الصالحانِ)، و(جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان)، وإذا اختلفَ معناهما، فمذهبُ الخليلِ وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحدٌ، فأجازا: (ذهب أخوك وقدم عمروُ الرجلانِ الحلیمانِ)، وأبى المبردُ والزجاجُ وكثيرٌ من المتأخرين جوازَ ذلكَ إلَّا في المنفصلين" (السيرافي، 2008م، صفحة 2/392).

أما رأيُ المبردِ فهو منعُ نعتِ الفاعلين بلفظ واحدٍ، إذا اختلفَ العاملانِ في المعنى (المبرد، د.ت، صفحة 4/315)، وردُّ المبردِ هذا ردٌّ على قولِ سيبويه: "وزعم الخليلُ أنَّ الجريين أو الرفعين، إذا اختلفا فهما بمنزلةِ الجريِّ والرفعِ،... وتقول: (هذا رجلٌ وامرأته منطلقانِ)، و(هذا عبدُ اللهِ وذاك أخوك الصالحانِ)؛ لأنَّهما ارتفعا من وجهٍ واحدٍ، وهما اسمانِ بُنيا على مبتدئين، و(انطلقَ عبدُ اللهِ ومضى أخوك الصالحانِ)؛ لأنَّهما ارتفعا بفعلين، و(ذهب أخوك وقدم زيدُ الرجلانِ الحلیمانِ)" (سيبويه، 1988م، صفحة 59/2)، فالخلافُ بين المبردِ وسيبويه في المثالِ الأخيرِ؛ فقد منعَ المبردُ في مثلِ هذا القولِ وأمثاله أن يوصفَ فاعلهما بلفظ واحدٍ؛ لاختلافِ العاملين، فالذي رفعَ الفاعلَ الأوَّلَ غيرُ الذي رفعَ الفاعلَ الثاني، ولا بدُّ من اتحادِ العاملين في المعنى لجوازِ وصفِ فاعليهما بلفظ واحدٍ، في حين يجيزُ ذلكَ سيبويه ومن تبعه.

وتطرقَ ابنُ العليِّ لهذه المسألةِ فقال: "أما إنَّ اتَّفقا في الإعرابِ، فإمَّا أن يَتَّفقا في العاملِ، فيكونَ واحدًا بالنوع أو الشخصِ، أو يختلفا بالنوع فسيبويه والخليلُ وأبو العباسِ، وأكثرُ النحويين يمنعونه، نحو: (جاء زيدٌ وهذا محمدُ العاقلينِ)، و(هذا رجلٌ وفي الدارِ آخرُ منطلقينِ)" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/427؛ الإشبيلي ع.، 1400هـ، صفحة 1/211)، ويذهبُ ابنُ مالكٍ إلى ما ذهبَ إليه المبردُ من وجوبِ قطعِ النعتِ إذا اختلفَ العاملانِ (ابن مالك، 1990م، صفحة 318/3؛ ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 415/2)، وإلى ذلكَ يذهبُ المراديُّ (المرادي، 2008م، صفحة 314/2).

وهو بذلك يمنع الإتياع إن اختلف العاملان في المعنى، نحو: (جاء زيدٌ وذهبَ عمروُ العاقلانِ)، ويُقدَّرُ المرفوعُ خبراً على إضمارِ المبتدأ، ويوضحُ ذلكَ ابنُ عقيلٍ، بقوله: "يجبُ القطعُ، ويمتنعُ الإتياعُ إن اختلفَ معنىَ العاملينِ أو عملهما (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 202/3)، وإلى ذلكَ ذهبَ الأشمونيُّ (الأشموني، 1998م، صفحة 324/2)، وأمّا علّةُ منعِ الإتياعِ إذا اختلفَ معنىَ العاملينِ، فهي أنّ كلَّ جملةٍ يحقُّ لها أنْ تنفصلَ عن الأخرى، فقولهم: (جاءَ عبدُ اللهِ وذهبَ زيدُ العاقلانِ)، يُفصلُ إلى: (جاءَ عبدُ اللهِ)، و(ذهبَ زيدُ)، وبناءً على ذلكَ لكلِّ فاعلٍ عاملٌ مختلفٌ عن الآخرِ، والعاملُ في الفاعلِ هو العاملُ في النعتِ؛ لذا لا يجوزُ أنْ يعملَ في النعتِ الواحدِ عاملانِ مختلفانِ في المعنى، فإن اتّحدَ المعنى والعملُ وجبَ الإتياعُ، نحو: (مضى زيدٌ وانطلقَ عمروُ الصالحانِ)، ورأيُ الأشمونيِّ المنعُ (الأشموني، 1998م، صفحة 95/3)، وكذلك الأزهرِيُّ (الأزهرى خ.، 2000م، صفحة 122/2).

وذكرَ ابنُ العليّ: "وأما إن اتّفقا في الشّخصِ فلا خلافَ في جوازِهِ، نحو: مررتُ بزيدٍ وأخيكَ العاقلينِ، وإن اتّفقا في النوعِ، فأما أن يتّفقا في المعنى، أو يختلفا، فإن اختلفا فأما أن يكونا فعلينِ، أو ما في معناهما، أو مبتدئينِ، أو حرفينِ، أو إضافتينِ، فإن كانا فعلينِ أو مبتدئينِ، نحو: (جاءَ محمّدٌ وخرجَ محمودُ العاقلانِ)، و(هذا زيدٌ وذاكَ عبدُ اللهِ المنطلقانِ)، فذهبَ المبرّدُ إلى أنه لا يجوزُ؛ لأنّه لا يُؤثّرُ عاملانِ في معمولٍ واحدٍ أثريينِ متّفقينِ، كما لا يُؤثّرُ مختلفينِ" (الإشبيلي، 2021م، صفحة 1/429)، وذهبَ ابنُ السّراجِ إلى عدمِ جوازِهِ (ابن السّراج، د.ت، صفحة 2/32)، وجوزَ سيبويهُ هذا، وهو ظاهرُ قولِ الخليلِ (سيبويه، 1988م، صفحة 1/247)، وقد ردَّ السيرافيُّ مذهبَ المبرّدِ ورجّحَ رأيَ سيبويهِ (السيرافي، 2008م، صفحة 2/392).

وذهبَ ابنُ عصفورٍ إلى ذلكَ مجيزاً ما منعه المبرّدُ (الإشبيلي ع.، 1400هـ، صفحة 1/162)، وبما أن أساسَ المنعِ المعنى، فلا بدّ من جوازِ ما منعَ بناءً على المعنى قياساً على ما سبقَ، وقد أيّدَ ابنُ العليّ موقفَ سيبويه.

6. جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين

سبق الحديث عن هذا الموضوع، وتمّ تفصيلُ آراء النحاة في هذه القضية.

7. (كلا وكلتا) بين الإفراد والتنثية

قال ابنُ العِج: "اختلفَ فيها البصريّونَ والكوفيّونَ، فذهبَ البصريّونَ إلى أنها لفظٌ مفردٌ دالٌّ على التنثية، وألفه منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ، ووزنه (فعلٌ) كـ (معى)، وألفه منقلبةٌ مع المضمِر، وغيرُ منقلبةٍ مع الظاهر" (الإشيلي ع.، 1400هـ، صفحة 484/1).

وذهبَ البصريّونَ إلى أنّهما في اللفظِ مفردانِ، وفي المعنىِ مثنيانِ، وهما مضافانِ دائماً، فإمّا أن يُضافا إلى ظاهرٍ فيعربانِ إعرابَ الاسمِ المقصورِ بالألفِ مطلقاً، وإمّا أن يُضافا إلى ضميرٍ فيعربانِ إعرابَ المثنيّ بالألفِ رفعاً والياءِ نصباً وجرّاً، ولا يجيزُ البصريّونَ غيرَ هذا، وهما عند الكوفيّينَ مثنيانِ حقيقةً، ويذكرُ أبو حيّانَ في هذا النصِّ أنّ في المسألةِ مذهبيّن:

الأول: (كلا وكلتا) مثنيانِ معنَى مفردانِ لفظاً:

واختلفَ أصحابُ هذا المذهبِ على ثلاثةِ أقوالٍ: الأوّل: أنّهما يلحقانِ بالمثنيّ معنَى لا لفظاً إذا أُضيفا إلى ضميرٍ، أمّا إذا أُضيفا إلى اسمٍ ظاهرٍ، فلا، فيعربانِ إعرابَ الاسمِ المقصورِ، قاله البصريّونَ (سيبويه، 1988م، صفحة 3/413؛ المبرد، د.ت، صفحة 3/241؛ ابن الأثيري، 1957م، صفحة 85؛ الزمخشري، 1993م، صفحة 119؛ المرادي، 2008م، صفحة 12).

الثاني: إجراءُهما مع الظاهرِ مجرأهما مع المضمِر، حكاهُ الكسائيُّ والفراءُ ودُرَيْدُ وجماعةٌ لغّةً عن بعضِ العربِ، ذكرَ الفراءُ أنّهم كنانةٌ (الفراء، 1955م، صفحة 2/184)، وإلى ذلك ذهبَ ابنُ مالكٍ (ابن مالك، 1990م، صفحة 12).

القول الثالث: أنهما على لغةِ القصرِ في المثنى فقد تضافانِ إلى المضمَرِ، ويكونانِ بالألفِ على كلِّ حالٍ (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 1/327).

المذهب الثاني: (كلا وكتنا) مثنيان لفظاً ومعنى (ابن مالك، 1990م، صفحة 12):

ذهب إليه الكوفيون وآخرون كابن خروفٍ والخشني¹ وغيرهما.

ويقول الأنباري: الكوفيون على أن (كلا وكتنا) تثنيتهما لفظيةً ومعنويةً، والألفُ فيهما كالألفِ في المثنى، وحذفت نونُ التثنيةِ منهما لأنها ملازمةٌ للإضافة، وأصلُ كلا (كل) حذفت اللامُ، والألفُ زيدت للتثنية، والتاءُ في (كتنا) للتأنيثِ (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/359).

ويقول الجوهري: "فهو عنده غيرُ مثنى بل اسمٌ مفردٌ، أما الفراءُ فقال هو مثنى مأخوذٌ من كلِّ فحفت اللامُ وزيدت الألفُ للتثنية، وكذلك كتنا للمؤنث"، وهذه لغة قومٍ من العربِ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 257/1).

وقد احتج أصحابُ المذهبِ الأولِ البصريونَ ومن نَحَا نَحْوَهُم بالآتي:

أولاً: الدليلُ على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنيةً معنويةً إتيانُ الضميرِ مفرداً حملاً على اللفظ، ومثنى حملاً على المعنى، وحملُ الضميرِ على اللفظِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1814)، كقوله: ﴿كَلَّتَا

أَجْتَنِينَ ءَأَتَتْ أَكُلَهَا﴾ [الكهف: 33] فقال (آتت) بالإفرادِ حملاً على اللفظ، وقال الشاعرُ:

كَلَّا أَخْوَيْنَا نُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَعْلَبَ ضَايِعٍ²

فقال: (نو) بالإفرادِ حملاً على اللفظ، والحملُ فيها على اللفظِ أكثرُ من المعنى (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/448).

¹ أبو ذر الخشني من النحاة الأندلسيين المشهورين في القرن السادس الهجري، شرح كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وإيضاح أبي علي الفارسي، ولكن ضياع كتبه هذه وفقدتها ذهب بأكثر آرائه النحوية إلا نزرًا يسيراً تداولته كتب النحويين.

² البيت غير منسوب لقاتل: (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 442/2)

ثانياً: الإضافة إلى التنثية، فنقول: جاعني كلا أخويك، وجاعني أخواك كلاهما (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/448).

ثالثاً: جواز إمالة الألف فيهما، ليست للتنثية أنها تجوز إمالتها، كقوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء:23]، قرأها الكسائي و حمزة وخلف بالإمالة، وألف التنثية لا تجوز إمالتها (ابن الجزري، 1351هـ).

رابعاً: لو كانت للتنثية لانقلبت ألفها في النصب والجر إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر؛ لأنه أصل، والضمير فرعه، تقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/448).

خامساً: لو كانت مثناة لكان إمّا ملفوظاً به، أو لا، فإن لم يكن فادعاءً أصلٍ بغير أصلٍ لا يكون (الإشيلي أ.، 2021م، صفحة 1/486).

وقد احتج الكوفيون على أن الألف للتنثية بوجوه (الإشيلي أ.، 2021م، صفحة 490/1):

أحدها: أنها منقلبة نصباً وجرّاً، وهو قياس المثنى، وقد ذهب إليه أبو علي (الفارسي، 2004م، صفحة 414/2)¹.

والثاني: أنها يخبر عنها بالمثنى.

والثالث: أنه يؤكد بها المثنى، ولا تؤكد الواحد.

والذي أراه رجحان رأي البصريين، الذين وافقهم ابن العلي، وساق الأدلة لتعزيز رأيهم، ودل على وجاهتها، مع ذكره لرأي الكوفيين، مع مراعاة أن المسألة يحكمها السماع عن العرب، وأن كل ما ذكره

¹ قال أبو علي ولو كانت تنثية لانقلبت الألف فيه في حال الجر والنصب، إذا أضيف إلى المظهر".

المختلفون وَرَدَّ عن العرب؛ فقد وردَ عنهم استعمالُ (كلا وكتنا) بالألفِ رفعًا والياءِ نصبًا وجرًا عندَ الإضافةِ إلى ضميرٍ، والتزامِ الألفِ رفعًا ونصبًا وجرًا عندَ الإضافةِ إلى اسمٍ ظاهرٍ، وكذلك التزامُ الألفِ مطلقًا، سواءً عندَ الإضافةِ إلى ضميرٍ أو اسمٍ ظاهرٍ، وكذلك تمَّ الإخبارُ عنهما بالمتنَّى أو المفردِ.

8. فتح همزة (إن) وكسرها في جواب القسم

مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ في همزة (إن) في جَوَابِ القِسْمِ الكَسْرُ، وبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ، مِثْلُ: وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، أَمَّا الكَسَائِيُّ والكُوفِيُّونَ فقالوا بجوازِ الفتحِ مَعَ اخْتِيَارِهِمُ الكَسْرَ، لِأَنَّ الكَسْرَ أَكْثَرُ وَأَجُودٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الفتحَ مُسْتَعْمَلٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَكِنَّهُ أَقْلٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الكَسْرِ (ابن مالك ، 1977م، صفحة 230)، وذكر المرادي: إجازة الكوفيين الفتح إذا وقعت جوابًا للقسم، دون لام، نحو: والله أن زيدًا قائم" (المرادي، 1992م، صفحة 413؛ ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 1338/3؛ ابن مالك ، 1977م، صفحة 230).

تتاول ابنُ العَلجِ أصلَ الخلافِ في أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ مِنْ القِسْمِ والمَقْسَمِ عَلَيْهِ هِيَ مَعْمُولَةٌ لِلْأُخْرَى، وَعِنْدَهَا هَلْ يَكُونُ المَقْسَمُ عَلَيْهِ مَفْعُولًا لِفِعْلِ القِسْمِ أَمْ لَأ؟ فَهِنَاكَ خِلَافٌ فِي هَذَا، فَمَنْ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ بِفَتْحِ هَمْزَةٍ (أَنَّ)؛ لِأَنَّ هَذَا حُكْمُهَا إِذَا وَقَعَتْ مَفْعُولًا، وَمَنْ قَالَ: لَأ؛ وَعَدَّهَا تَأَكِيدًا، وَلَأَ عَمَلٌ لَهَا فِيهِ، كَسْرٌ، وَمَنْ أَجَازَ الْأَمْرَيْنِ قَالَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ" (السيوطي ع.، 1998، صفحة 439/1).

ثانيًا: الآراء التي تفرد بها

1. ضمير الفصل

تباينت آراء النحاة في ضمير الفصل، واختلف البصريون والكوفيون في تسميته، فالبصريون يسمونه ضمير الفصل، والكوفيون يسمونه العماد والدةامة (ابن الشجري، 1978، صفحة 1/161؛ الأنباري أ.، 2003م، صفحة 2/706؛ ابن يعيش، د.ت، صفحة 3/110؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/227)، قال سيبويه: "وإنما كان الفصلُ في (أظن)، ونحوها لأنه موضعٌ يلزمُ فيه الخبر" (سيبويه، 1988م،

صفحة 2/387)، وقال الفراء في معانيه: "العربُ اعتمدتِ العمادَ في الظنِّ بسببِ النصبِ" (الفراء ، 1955م، صفحة 1/51).

وأما الرضيُّ فقالَ مبيِّناً تسميتهَ عندَ سيبويهِ والخليلِ: "سُمِّيَ ضميرُ الفصلِ فصلًا لفصلِهِ ما قبلَهُ عمّا بعده، وذلكَ ليدلَّ على أنه ليسَ من تمامِهِ بل هو خبرُهُ، ويفضي المعنيانِ إلى شيءٍ واحدٍ، أمّا الكوفيونَ فيسمونهَ عمادًا؛ مثلَ العمادِ الذي يحفظُ السقفَ من السقوطِ، كذلكَ هوَ يحفظُ ما بعده منَ السقوطِ عنِ الخبريةِ".

وجاء في البسيطُ لابنِ العليِّ، في فائدةِ ضميرِ الفصلِ: "قيلَ: الفرقُ بينَ الصفةِ والخبرِ، فإذا وقعَ بينَ الشئينِ اقتضى أن يكونَ خبرًا؛ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ لا يُفصلُ بينهما" (الإشيلي ١، 2021م، صفحة 228/1)؛ وردَّ بأنه يكونُ الإعرابُ فارقًا، وأجيبَ بأنه قد لا يكونُ كالابتداءِ، وردَّ بأنه يقتضي أن يكونَ أصلُهُ في الابتداءِ، كـ(كان) ونحوه، ولذلك لا يُقطعُ فيها إلَّا قليلاً (الإشيلي ١، 2021م، صفحة 229/1)، وقيلَ: فائدتهُ التنبيهُ على أن ما يأتي المنكلمُ به هوَ خبرٌ عنِ الأولِ، أي ليسَ متوهمًا بشيءٍ، ومع ذلكَ فيفيدُ تأكيدَ الخبرِ، وهوَ تعليلُ سيبويهِ (سيبويه، 1988م، صفحة 394/1).

وذكرَ ابنُ العليِّ شروطًا لضميرِ الفصلِ في كتابهِ (الإشيلي ١، 2021م، صفحة 230/1؛ السيوطي ع، 1998، صفحة 278/1):

الأولُ: شرطُهُ في المبتدأِ والخبرِ، سواءً كانَ على أصلِهِ أو غيرَ بالعواملِ، أي وقوعُهُ بينَ المبتدأِ والخبرِ.

الثاني: أن يكونَ تابعًا للأولِ في التنبيهِ والجمعِ والغيبةِ والخطابِ.

الثالث: أن يكونَ بينَ معرفتينِ، أو ما هما في حكمهما، ممَّا لا تدخلُهُ الألفُ واللامُ كـ(ملاك، وشبهك، وأفعل من كذا)، فنقولُ: زيدٌ هوَ القائمُ، وظننتُ زيدًا هوَ مثلكَ، وأفضلَ منك.

الرابع: أن يكونا مبتدأً وخبرًا في الأصلِ أو في اللفظِ.

وإنما اشترط الإتيان، كقولك: ظننتُ الزيدَينِ هَمَا القَائِمِينَ، ونحوه؛ لأنَّ فيه معنى التوكيد، والتوكيدُ جارٍ كذلك، ولم يكن في الإعرابِ؛ لأنَّ الضمائرَ قد لا تقعُ في الإعرابِ كما في البدلِ، نحو: مررتُ بكَ أنتَ، وإنما وقعت بين الابتداء والخبرِ لأنَّ فائدتها فيه، واعتناءً بالأخبارِ التي هي محلُّ الفائدة، فلذلك لا تدخلُ في الفصَلاتِ؛ لأنها كلُّها واقعةٌ آخرَ الكلامِ، فلا تدخلُ بين الحالِ وذي الحالِ، وقرأ محمدُ بنُ مروانَ المدنيُّ ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود:78]، بنصب (أطهر) على الحالِ والفصلِ، ونقل ابنُ العِج عن أبي عمرو أنه لحن، أمَّا الخليلُ فقال: إنَّ جعلَ أهلَ المدينةِ هذا فصلًا أمرٌ عظيمٌ (الإشبيلي .، 2021م، صفحة 230/1)، وجوزَ الفراءُ دخوله أوَّلَ الكلامِ (الفراء ، 1955م، صفحة 1/51).

وأضافَ ابنُ العِج بأنه لا يكونُ فصلًا بينَ خبرينِ، فلا تقولُ: حسبتُ هذا مرًّا هوَ حلواً؛ لأنَّ الثاني لا يعولُ عليه وحده، فلا يؤكِّد كونهُ للأوَّلِ، وكذلك لا يكونُ أيضًا بينَ ما هوَ تامٌّ بنفسه دونَ الثاني، لو قلتُ هذا عبدُ الله هوَ القائمُ، لم يكن؛ لتمامِ الأوَّلِ وكذلك لو لم يصحَّ أن يكونَ خبرًا، كقولك: كانَ زيدٌ أنتَ خيرًا منه؛ فإنَّك لا تعني به الأوَّلَ، بل (أنتَ)، فلا يكونُ فصلًا (الإشبيلي .، 2021م، صفحة 1/232؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 2/304؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/278).

2. حكم الفصل بين نعم وفاعلها

قال ابنُ العِج: بجوازِ وقوعِ الفصلِ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ؛ لأنَّه متصرفٌ في رفعِ المضمَرِ والظاهرِ، وعدمِ وجودِ التركيبِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/2046؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 10/101؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 3/29)، أمَّا ابنُ أبي الربيعِ: فقالَ بمنعِ الفصلِ بينَ نَعَمَ وفاعلها بأيِّ شيءٍ، أكانَ شبهَ الجملةِ ولا غيرها، فلا تقولُ: نَعَمَ في البيتِ الرجلُ خالدٌ، وتقولُ: نَعَمَ الرجلُ في البيتِ خالدٌ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/2046؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 30/3).

وقال أبو حيانَ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/2046؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 10/101؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 3/30): ينبغي ألا يفصلَ بينَ نَعَمَ وبئسَ وفاعلها بظرفٍ ولا مجرورٍ ولا غيرهما

إِلَّا بِسْمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ أوردَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ لِجَوَازِ الْفَصْلِ شِعْرًا، قَالَ: وَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ رِفَاعَةُ الْفَقْعَسِيُّ (الْأَنْدَلُسِيُّ أ.)، 1988م، صَفْحَةٌ 4/2046؛ الْأَنْدَلُسِيُّ أ.، د.ت، صَفْحَةٌ 10/101؛ السِّيُوطِيُّ ع.، 1998، صَفْحَةٌ 3/30):

يُبَادِرُنَ الدِّيَارَ يَزْفَنَ فِيهَا وَبِئْسَ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ
وَأرى أَنَّ أَبَا حَيَّانَ وَافَقَ ابْنَ الْعَلَجِ فِي جَوَازِ الْفَصْلِ، وَلَكِنَّهُ سَلَكَ مَسْلَكًا لَيْتِنًا؛ وَذَلِكَ تَأْدِبًا مَعَ أَسْتَاذِهِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ، فَقَدْ أوردَ الدَّلِيلَ دُونَ أَنْ يُحْطَى مَذْهَبَ شَيْخِهِ، فَهُوَ يَخْتَارُ جَوَازَ الْفَصْلِ، لَا امْتِنَاعَهُ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ التَّنْذِيلِ، لَمْ يُجْزِ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْفَصْلَ بَيْنَ نَعْمَ وَمُضَمَّرِ الْمَضْمَرِ، لَا تَقُولُ: نَعْمَ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا سَعِيدًا، أَمَّا أَبُو حَيَّانَ فَقَالَ: وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ، كَقَوْلِهِ: أُمَّتُهُ شَرٌّ جَدًّا [الْكُهْفُ 50]، فَفَصَّلَ بَيْنَ (بِئْسَ) وَتَفْسِيرِ الْمَضْمَرِ بِقَوْلِهِ (لِلظَّالِمِينَ) (الْأَنْدَلُسِيُّ أ.)، د.ت، صَفْحَةٌ 114/10).

أَجَازَ الْكَسَائِيَّ الْفَصْلَ بِمَعْمُولِ الْفَاعِلِ، نَحْوَ: نَعْمَ فَيْكَ الرَّاعِبُ زَيْدًا، وَالْجَمْهُورُ عَلَى مَنَعِهِ.

3. المنصوب بعد (حبذا)

كَانَ رَأْيُ ابْنِ الْعَلَجِ فِي الْمَنْصُوبِ بَعْدَ (حَبِّذَا) فِي قَوْلِنَا: (حَبِّذَا زَيْدًا رَاكِبًا)، مَغَايِرًا لِأَرَاءِ النَّحَاةِ الْآخَرِينَ فِي إِعْرَابِ (رَاكِبًا) بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، لَيْسَ حَالًا، وَلَا تَمْيِيزًا (الْأَنْدَلُسِيُّ أ.)، 1988م، صَفْحَةٌ 4/2026؛ السِّيُوطِيُّ ع.، 1998، صَفْحَةٌ 3/42)، وَهَذَا مَا رَفَضَهُ أَبُو حَيَّانَ، وَقَالَ عَنْهُ: إِنَّهُ قَوْلٌ غَرِيبٌ، وَوَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ (حَبِّذَا)، فَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْأَخْفَشُ، وَالْفَارَسِيُّ، وَالرَّبِيعِيُّ، وَخَطَّابٌ، إِلَى النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، إِذَا وَقَعَ الْأَسْمُ جَامِدًا أَوْ مُشْتَقًّا، فِي حِينِ ذَهَابِ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ إِلَى النَّصْبِ عَلَى التَّمْيِيزِ جَامِدًا أَوْ مُشْتَقًّا (الْأَنْدَلُسِيُّ أ.)، د.ت، صَفْحَةٌ 169/10؛ الْأَنْدَلُسِيُّ أ.)، 1988م، صَفْحَةٌ 4/2061)، وَفَصَّلَ الْبَعْضُ: الْمَشْتَقُّ حَالًا، وَالْجَامِدُ تَمْيِيزًا (ابْنُ عَقِيلٍ، 1400هـ، صَفْحَةٌ 2/144).

4. إعمال المصدر في التمييز

يعمل المصدرُ عملَ الفعلِ بعدّةِ شروطٍ، وبيّناها على النحو الآتي:

الشرط الأول: صحّة حلولِ فعلِهِ محلّه، نحو: "أعجبني ضربك سعيدًا، والتقدير: أعجبني أن ضربت سعيدًا (ابن الوراق ، 1999م، صفحة 305؛ ابن يعيش، د.ت، صفحة 6/59؛ ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/437)

وهنا أودُّ الإشارةَ إلى أنه لم تتفق كلمة النحاة على هذا الحرفِ المصدرِيّ: فوجدتُ سيبويه لم يُقدّرَ هذا الحرفَ بغيرِ (أنّ) الثقيلة (ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/230)؛ فوجدتُ من النحاة مَنْ قدّرَ الحرفَ المصدرِيّ بـ (أنّ) المصدرِيّة، ومن هؤلاء النحاة: ابنُ الوراق (ابن الوراق ، 1999م، صفحة 305)، وابنُ جنّي (ابن جنّي أ.، د.ت، صفحة 195)، والعكبريُّ (العكبري، 2009م، صفحة 1/448)، ومن النحاة مَنْ قدّرَ الحرفَ المصدرِيّ بـ (أنّ) المصدرِيّة، و(ما) المصدرِيّة كابن مالك والمراديّ وابن هشام وغيرهم (ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/437؛ المرادي، 2008م، صفحة 2/841؛ الأنصاري ا.، د.ت، صفحة 3/170).

الشرط الثاني: أن يكونَ المصدرُ مُظهرًا، فلو أُضمرَ لم يعمل، وهذا هوَ مذهبُ البصريّين، فلا يُقالُ عندهم: (مروري بسعيدٍ حسنٌ، وهوَ بخالدٍ قبيحٌ)، بتعليقِ المجرورِ بـ(هو)؛ لكونه ضميرَ المروور، وحتّهم: إزالةُ المصدرِ عن الصفةِ التي هي أصلٌ للفعلِ بسببِ الإضمارِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 2257/5؛ المرادي، 2008م، صفحة 2/842؛ الأشموني، 1998م، صفحة 202/2).

وقد قالَ الكوفيّونَ بجوازِ عملِ المصدرِ إذا وقعَ مضمراً، مثل: (مروري بمحمّدٍ حسنٌ، وهو بسعيدٍ قبيحٌ)، فـ(بسعيدٍ) عندهم متعلّقٌ بـ(هو) العائدِ إلى المصدرِ (ابن مالك ، 1990م، صفحة 434/2)، وقد استدلَّ الكوفيّونَ لمذهبهم بقولِ الشاعرِ (بن أبي سلمى، 2005م، صفحة 68):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَدَقُّتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

أي: وليس الحديث عنها، ف (هو) ضميرُ (الحديث) و(عن) متعلِّقٌ به (ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/434؛ ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 2/226)، وقد خرَّجَ البصريونَ البيتَ السابقَ على أن الجارَّ والمجرورَ (عنها) متعلِّقٌ بـ (أعني) (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 5/2257؛ المرادي، 2008م، صفحة 2/842؛ الأشموني، 1998م، صفحة 2/202)، وقد أيَّدَ ابنُ مالكٍ مذهبَ البصريينَ (ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/434).

وهنا أودُّ الإشارةَ إلى أنَّ أبا حيَّانَ، والمراديَّ، والأشمونيَّ، وابنَ عقيلٍ، قد نسبوا إلى الفارسيِّ وابنِ جنِّي القولَ بجوازِ إعمالِ ضميرِ المصدرِ في المجرورِ، لا في المفعولِ الصريحِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 5/2257؛ المرادي، 2008م، صفحة 2/842؛ الأشموني، 1998م، صفحة 2/202)، وأجازَ ابنُ جنِّي إعمالَ المصدرِ في الظرفِ على تخريجه للمسألة، ولم يشرْ إلى جوازِ إعمالِ ضميرِ المصدرِ في المجرورِ كما نسبَ إليه، وبناءً على هذا يكونُ ما نسبَه النحاةُ لابنِ جنِّي مخالفاً لما نصَّ عليه في قوله السابق، ولعلَّ النحاةَ قاسوا على قوله بجوازِ عملِ ضميرِ المصدرِ في الظرفِ، والقولَ بجوازِ عمله في المجرورِ أيضاً؛ لأنَّ الظرفَ والمجرورَ يجريانِ في وادٍ واحدٍ، ويُلحقُ كلُّ منهما بالآخرِ في الكثيرِ مِنَ الأحكامِ، ثمَّ نسبوا إليه بعدَ ذلكَ القولَ بجوازِ إعمالِ ضميرِ المصدرِ في المجرورِ، وقاسَ أبو حيَّانَ عليه جوازَ إعمالِهِ في الظرفِ، وقد ردَّ أبو حيَّانَ مذهبَ الكوفيِّينَ في مثل: يعجبني ضربُ سعيدٍ خالداً، وهو بكرةً، بأنَّه غيرُ موجودٍ في كلامِ العربِ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 5/2257).

الشرط الثالث: ألا يكونَ المصدرُ مُصغراً، فلا يُقالُ: (أعجبني ضربُيكَ عمراً)؛ وذلكَ لأنَّ التصغيرَ خاصٌّ بالأسماءِ، إضافةً إلى إحداثِ نقصٍ في المعنى نتيجةً لإزالةِ المصدرِ عن صيغةِ أصلِ الفعلِ (العكبري، 2009م، صفحة 449/1؛ ابن مالك ، 1990م، صفحة 434/2؛ الأزهري خ.، 2000م، صفحة 5/2).

الشرط الرابع: الإفراد، فإن وقع المصدرُ في حال التنثية، لم يعمل، مثل: (عجبتُ من ضَرْبِكَ خالداً) (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 5/2257).

وأما إن كان مجموعاً جمع تكسيرٍ فقد اختلف فيه النحاة على النحو الآتي:

فذهب قومٌ من النحاة إلى جوازِ إعمالِ المصدرِ مجموعاً، وقد اختارَ هذا المذهبَ ابنُ هشامٍ اللخميّ وابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ في شرح التسهيل (ابن عصفور ، 1418هـ، صفحة 1/131؛ ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/434؛ الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 5/2257)، وقد استشهدَ من أجازَ بعدة شواهد منها: قولُ العرب: (تركته بملاحسِ البقرِ أو لادها)، فـ(ملاحس) أعملت، وهو جمعُ (ملحس) بمعنى الفعل (لحس)، وقد نصبَ المفعولَ به وهوَ (أو لادها) (ابن جني أ.، د.ت، صفحة 2/209؛ ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/435؛ ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 2/227)، ومنه أيضاً قولُ الشاعر¹:

وقد وعدتكَ موعداً لو وقتت به مواعيد عرُوب أخاه بيثرب

فـ (مواعيد) مصدرٌ مجموعٌ جمع (ميعاد) بمعنى وعد، وقد عملَ الفعلُ فنصبَ (أخاه) على أنه مفعولٌ به (ابن جني أ.، د.ت، صفحة 2/209؛ ابن عصفور ، 1418هـ، صفحة 1/131؛ ابن مالك ، 1990م، صفحة 2/434؛ ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 2/228)، وقد ذهب قومٌ آخرون من النحاة إلى منع إعمالِ المصدرِ إذا كان مجموعاً؛ وذلك لأنَّ المصدرَ أو تنثيته يُخرجانِ المصدرَ عن الصيغة الأصلية التي هي الفعل، وأيضاً بالحملِ على منع إعمالِ المصدرِ إذا صُغِر؛ لأنَّ كلاً منهما مبينٌ للفعل، وقد اختارَ هذا المذهبَ أبو حيانَ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 2258/5) والسيوطي (السيوطي ع.، 1998، صفحة 44/3).

أما ابنُ العليّ فتنبى عمله مجموعاً في التمييزاتِ وذلك لاشتماله على دلالةِ الفعل؛ لقابليته أن يعملَ فيه ما يعملُ في الحالِ والظرفِ من العواملِ الضعيفة، مثل: عجبتُ من تحرقاته غضباً؛ لأنه بمعنى تحرق

¹ البيت لعبيد الأشجعي في (الأزهري أ.، 1964م، صفحة 186/3)، (ابن مالك ، 1990م، صفحة 435/2)، (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 2257/5).

غضبًا، وكذلك في الخبر، ومنه قولُ الرسولِ الكريم: "أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا"، فالمحاسنُ عاملٌ في التمييز، وهو جمعٌ.

وأرى أن ما جاء به ابنُ العليج من جوازِ إعمالِ المصدرِ المجموعِ في التمييزِ له وجاهتهُ بناءً على ما تمَّ مناقشتهُ في هذه المسألة.

5. الصفة المشبهة؛ الفصل بينها وبين معمولها وزمنها

أجاز ابنُ العليج الفصلَ بينَ الصفةِ ومعمولها منصوبًا أو مرفوعًا كقولهِ: ﴿جَتَّتِ عَدْنٌ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَجْرُ﴾ [ص:50]، أمَّا الخفافُ فقالَ بأنَّه لا يُفصلُ بينها وبينَ معمولها إلَّا ضرورةً (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 11/34)، كما قالَ الشاعرُ:

سِيرِي أُمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى وَالطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا
(الخطيئة، 1407هـ، صفحة 17)

وابنُ مالكٍ لم ينعرضْ لزمنِ هذهِ الصفةِ، في ألفيته فقالَ (ابن مالك ، د.ت، صفحة 2/247):

صَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
والخلافُ فيها قائمٌ؛ إذ ذهبَ كثيرٌ من النحاةِ إلى عدمِ الاشتراطِ أن تكونَ بِمعنى الحَالِ، وابنُ طاهرٍ:
أجازَ مجيئها للأزمنةِ الماضي والحاضرِ والمستقبلِ، بجوازِ قولنا: مررتُ بِامرئٍ حاضرٍ الابنِ غدًا،
فالمعنى فيه للمستقبلِ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 11/14)، واشترطَ السيرافيُّ: كونها بِمعنى الماضي،
موافقةً للأخفش، ومخالفةً لابنِ السراجِ والفارسيِّ والشلوبينِ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 11/15).

ونقل السيوطي عن البسيط أن بعضهم يرى بأنها لا توجد إلا حالاً؛ لدالتها على الثبوت، والثبوت من ضرورات الحال (السيوطي ع.، 1998، صفحة 63/3).

وأرى أن ما ذكره ابن العلي من جواز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها، رأي له وجهته ويؤيده ما جاء في القرآن والشعر، وأن الصفة المشبهة ثابتة ولا تصلح إلا أن تكون حالاً، وهو الذي ذكره ابن مالك، ولا يجوز أن تصاغ للمستقبل فلا يصح: مررت برجل طاهر القلب غداً، ولا للماضي، فهي في رأيي للحال أبداً.

6. أعراف المعارف

اختلف النحويون في أعراف المعارف، فقيل: المضمرة؛ لأنه لا يوصف؛ لتمام خصوصيته، ولعدم الاشتراك، بخلاف الأربعة، وهو رأي سيبويه (العكبري، 2009م، صفحة 1/494؛ الإشبيلي ا.، 2021م، صفحة 1/395)، وقيل: رأيه التسوية بينه وبين العلم (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 1/459؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 2/113).

وقيل: أعرافها العلم وعليه الصيمري، ونسب لسبويه (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/187)، وعزى للكوفيين ما عدا الفراء؛ لأنه بوضعه، لا يصلح لأكثر من واحد، بخلاف الباقي (الإشبيلي ا.، 2021م، صفحة 1/395) وعند ابن السراج: أسماء الإشارة هي الأعراف (العكبري، 2009م، صفحة 1/494)، وعند أبي حيان: العلم (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 2/113).

ولم يختلفوا في أن المضمرة أعراف من الإشارة، ولا أن هذه الثلاثة أعراف من الباقي ما عدا المضاف إلى المضمرة، وأن المضاف بحسب ما يُضاف إليه، فالمضاف إلى الأعراف أعراف من المضاف إلى غير الأعراف، وليس المضاف إلى شيء مساوياً في التعريف للمضاف، ما عدا المضاف إلى الألف واللام على مذهب سيبويه، فإنه مساوٍ له، وإذا لم يكن مساوياً، فهو دونه في المرتبة، فيلتحق بما هو دون الأصل في التعريف، فيساويه (الإشبيلي ا.، 2021م، صفحة 396/1).

قال ابنُ العليّ: والصحيحُ عندي في الأعرافية أنَّ التخصيصَ حيثُ كان أقوى وأشدَّ، فهو الأعرافُ؛ لأنَّ التخصيصَ هو التعريفُ، والقوَّة والضعفُ فيه أيضًا هو، بحسبِ عدمِ الاحتمالِ لغيرِ ما خصَّصَ، لا بحسبِ الصلاحيةِ؛ فإنَّ عدمَ الصلاحيةِ بحسبِ الوضعِ ليس له تأثيرٌ في التخصيصِ، ولو كان لم يكن الصالحُ تخصيصًا، وليس له تأثيرٌ في منعِ الاحتمالِ لوجوده معه، وليس لعدمِ نعتِه تأثيرٌ في الأعرافية؛ لأنَّه يكونُ للتأكيدِ ونحوه (الإشيلي ا.، 2021م، صفحة 396/1).

وإذا كان الأعرافُ هو ما بعدَ عنه الاحتمالُ، فالمضمرةُ للمتكلِّمِ هو أعرافُ المعارفِ (الإشيلي ا.، 2021م، صفحة 1/397) وبذلك يكونُ ابنُ العليّ قد تفرَّدَ في مسألةٍ تحديدِ أعرافِ المعارفِ.

الفصل الثالث

أثر ابن العلي في اللاحقين؛ مسائل التوافق والاختلاف

أثر ابن العلي في اللاحقين

ورد ذكرُ البسيط في النحو لابن العلي في كتبِ النحو المتأخرة بصورة لافتة لمن يتصفح المؤلفات النحوية بعد القرن السابع، حيث عول عليه أبو حيان (ت 745 هـ) في كتبه (ارتشاف الضرب، والبحر المحيط، والتذييل والتكميل)، ونقل عنه كثيراً، وذكره في مئات المواضع، وعدّه أبو حيان مصدراً اعتمد عليها في النقل، وقرن اسمه بأسماء أكابر النحاة، قال في الارتشاف: "وهو قول الأستاذ أبي علي، وتبعه صاحبُ البسيط، وابنُ أبي الربيع،...، وتبعه الجزولي" (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/2136)، "وقد نقل صاحبُ البسيط وصاحبُ كتاب الإنصاف الخلف،...، والرماني لا للكسائي وحده" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/14)، "وزعم الأستاذ أبو علي، وابنُ عصفور، وصاحبُ البسيط، وابنُ مالك،..." (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 5/2223)، ومن ينظر في تناول أبي حيان لمسائل ابن العلي يراه مجللاً له تارةً ومُثبياً عليه أخرى، وقد اختلفت طرقه في الأخذ عنه؛ إذ تردّد اسمه في كتب أبي حيان أزيد من أربعين موضعاً؛ إن في ذكر اسمه صريحاً، وإن بقوله (قال صاحبُ البسيط)، أو جاء في البسيط.

وقد تراوحت نُقولُ أبي حيان عن ابن العلي بين الموافقة والمخالفة، فقد يوافق في رأيه، فيقول هذا هو الصحيح، أو وأنا أختارُ هذا، أو يسكتُ عند نقله دالاً على موافقته، وإن كان غير موافق له فيعترض عليه قائلاً: وليس بصحيح (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/1862)، و الصحيحُ كذا (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 2/162)، والصحيحُ خلافُ هذا (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/311)، والصحيحُ لا يجوزُ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1119)، وهو قولٌ غريبٌ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 10/170)، (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 4/2062)، و يصفه بالوهم أو الزعم أحياناً (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1253).

وكذلك عولّ عليه المراديُّ الحسنُ بنُ قاسمٍ (ت749هـ)¹، وقدّ عولّ عليه في كتبه، وتردّدَ اسمه، ودّكره باسم كتابه البسيط.

واحتقّى به ابنُ عقيلٍ بهاءُ الدينِ أبو محمّدٍ عبدُ الله (ت 769 هـ)، تلميذُ أبي حيّانٍ حيثُ تابعَ شيخه أبا حيّانَ في التعويلِ على كتابِ البسيطِ في النقلِ، فقدّ عولّ عليه في كتابيه (المساعدُ على تسهيلِ الفوائدِ)، و(شرح ابنِ عقيلٍ على ألفية ابنِ مالكٍ)، وتردّدَ اسمه في كتبه، ودّكره باسم كتابه البسيط.

واحتقّى به ناظرُ الجيشِ محمّدُ بنُ يوسفَ، محبُّ الدينِ (ت778هـ) (العسقلاني، د.ت، صفحة 5/61)، (كحالة، د.ت، صفحة 12/121)، وأنفقَتُ مصادرُ ترجمته أنه لم يؤلّفْ إلّا كتابين: أحدهما في النحو، شرح التسهيلِ (السيوطي ج.، د.ت، صفحة 276/1؛ الحنبلي، 1986م، صفحة 259/6)، والآخر في البلاغة، شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان (السيوطي ج.، د.ت، صفحة 276/1).

تابع ناظرُ الجيشِ شيخه أبا حيّانَ في الاعتمادِ على كتابِ البسيطِ في النحو، فقدّ عولّ عليه في كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيلِ الفوائدِ)، وتردّدَ اسمه في كتبه، ودّكرَ باسم كتابه البسيطِ أيضًا وعولّ عليه السيوطي² في كتابيه الأشباه والنظائر، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، وتردّدَ اسمه فيهما كثيرًا، ودّكرَ باسم كتابه البسيطِ، واحتقّى به كثيرٌ من النحاة كذلك كالأزهريّ، والأشمونيّ، والدمامينيّ، والأسنويّ، وغيرهم.

ظهرَ فيما نقلَ عن ابنِ العليّ من آراءٍ، ونصوصٍ، وشروحٍ، بأننا أمامَ عالمٍ نحويّ صاحبِ شخصيّةٍ تفاعلتُ مع النحاة الآخرين فأخذتُ وردتُ، واختارتُ وأبدعتُ، واعترضتُ وقوتُ وضعقتُ، إضافةً عن أنّ الكثيرَ من الآراء كانت طريفةً في موضوعاتها، وأبرزتُ دقّةَ النظرِ النحويّ الذي تمتعَ بها ابنُ العليّ

¹ ينظر ترجمته في الكتب الآتية: (ابن الجزري، 1351هـ، صفحة 227/1)، (السيوطي ج.، 1967م، صفحة 536/1) (الحنبلي، 1986م، صفحة 278/8)، (السيوطي ج.، د.ت، صفحة 276/1)، (الزركلي، 2002م، صفحة 211/2)، (ضيف، د.ت، صفحة 342) (كحالة، د.ت، صفحة 271/3).

² ينظر ترجمته في: (السيوطي ج.، 1967م، صفحة 375/1)، (السيوطي ج.، د.ت، صفحة 1375).

في تتبّعه للمسائل والقضايا النحويّة، وهذه الآراء دلّلت على قوّة ابنِ العليّ في فنّه ومؤلفاته، الأمر الذي حملَ النحاة بعده على الاحتفاء به والأخذ عنه (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 4/7).

وسأنتطرقُ لأهمّ المسائل والآراء التي أثّرت في النحاة اللاحقين موافقةً ومخالفةً:

أولاً: مسائل وافقه النحاة فيها

1. حدّ الإعراب

جاء في حدّ الإعراب: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذفٍ" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1/115)، وقال أبو حيّان: وما ذهب إليه ابنُ مالك قول طائفةٍ من النحاة، عدّوا الحركات اللاحقة أو آخرَ المعربات هي الإعرابُ بنفسه؛ لأنّه لا شيء يتبيّن به إعرابُ المعرب غيرُها، وعلى هذا فيكونُ الإعرابُ عند هؤلاء لفظياً، ووافقهم ابنُ خروف، أمّا أبو حيّان فقال بفسادِ هذا الحدِّ؛ لأنّ الإعرابَ قد يتعدّى الصوتَ إلى الحذف، مثل: لم يجلسا، ولم يذهبا (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1/116).

وحدهُ عندَ الشلوبين: "حكّمَ يحدّثه العاملُ في آخر الكلمة" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1/116) وهو منقودٌ من جهة أنّه لا يفهم ما أراد (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1/116؛ ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 1/224)؛ أمّا ابنُ العليّ فحدّه " بقبولِ الكلمةِ العوارضِ الحادثةِ في آخرها لفظاً أو تقديرًا، المؤثّرة عن العواملِ المختلفةِ العملِ، المكافئة لها تأثيراً لفظاً أو تقديرًا" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1/117) فأرى رجاحةً هذا الحدِّ على غيره.

وقد احتقَى أبو حيّان بتعريفِ ابنِ العليّ احتفاءً يدلّل على قوّة هذا الحدِّ، في مقابلِ توجيهِ النقدِ لحدِّ الشلوبين للإعرابِ ولغيره من النحاة، ولم يوجّه نقداً لحدِّ ابنِ العليّ للإعرابِ، بل أتى عليه.

2. التوسّع في الظرف

وعند ابن العليّ التوسّع ليس مطرداً في كلّ الظروف من الممكنة كما في ظروف الزمان؛ بل ظروف المكان التي تمّ التوسّع فيها وردّ سماعاً عن العرب، وفي مقابلها ظروف الزمان غير التوسّع فيها وردّ سماعاً، لأنّ ظروف الزمان أشدّ تمكناً يُقال في المكان: نحا نحوك، وقصد قصدك، رفعوا، فدلّ على نصب التوسّع، وهذا لا يجوز في الظروف أمثال (خلف وأخواتها)، فتقول: ضربت خلفك، فتجعلهُ مضرورياً.

التوسّع في المصادر المتصرفية، وظروف الزمان، أو المكان المتصرفية يجوز فيها التوسّع، فقد يؤتى بها مفعولاً على المجاز، تقول: ضربتكَ الضربَ عمراً، وسرت الساعة، وسرت ميلاً، تنصبه متوسّعاً نصبَ المفعول به، وقد وافق أبو حيان ابن العليّ في مسألة التوسّع في الظرف.

3. إبطال عمل حتى

سبق أن عرضت لهذه المسألة، حين الحديث في أصول آراء ابن العليّ عند النحاة السابقين من نحاة الكوفة عند الكسائي، وفصلت آراء النحاة فيها، وأرى أن أبا حيان لم يعترض على أقوال ابن العليّ حين عرض لهذه المسألة؛ بل وافقه الرأي في ذلك.

4. حذف نون الوقاية

وقفت على هذه المسألة قبلاً، عند الحديث عن موافقات ابن العليّ ومخالفاته للبصريين والكوفيين، ورأيتُ موقف ابن العليّ في أنّ المحذوفة نون الوقاية مع الضمير الفاعل، وقد وافقه أبو حيان وابن عقيل في ذلك.

5. القطع في النعت

قال المرادي: الخلاف قائم في مسألة القطع في النعت، فإذا قُطِعَتْ بعضُ النعوتِ دونَ بعضٍ، فيقْدَمُ المُتَّبَعُ على المقطوعِ ولا يعكسُ (المرادي، 2008م، صفحة 962/2)، مخالفةً لابنِ أبي الربيع الذي قال بالمنع، وخالفه ابنُ العليج الذي قال بالجواز؛ لأنَّ القطعَ عارضٌ لفظيٌّ، فلا حكمَ له، ويدلُّ على أنَّ الجملةَ ليستَ فاصلةً صحَّةً جريانه على الأولِ" (الإشيلي، 2021م، صفحة 1/415)، ثم بيّن المرادي وجهي القطع بقول ابن مالك (المرادي، 2008م، صفحة 2/962؛ بدر الدين، 2000م، صفحة 1/354):

ارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ، مَضْمَرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِيًا لَنْ يَظْهَرَا.

فإذا نصبَ فبإضمارِ فعلٍ واجبِ الحذفِ، وإذا رفعَ فهوَ خبرٌ مبتدأٌ واجبِ الحذفِ، وأما الجرُّ فلا يُقَطَّعُ إليه أصلًا؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُضمَرُ، فإذا قلتَ: مررتُ بسعيدٍ المحترمِ، كانَ على تقديرٍ: هو المحترمُ، والنصبُ كقولك: مررتُ بسعيدٍ المحترمِ، على تقديرٍ: أمدحُ المحترمِ (الصّبان، 1997م، صفحة 3/101).

فالملاحظُ أنَّ المرادي وافقَ ابنَ العليج، من خلالِ تبنيه الجوازَ دونَ أنْ يصرِّحَ به، لكنَّهُ وضَّحَهُ من خلالِ الأمثلةِ.

6. دلالة (رَبِّ)

سبقَ الحديثُ عن اختلافِ النحويين، في معنى (رَبِّ) على أقوال أشهرها (المرادي، 1992م، صفحة 439):

الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين.

والثاني: أنها للتكثير، نُقِلَ عن صاحب العين.

والراجحُ أنها للتقليلِ، وقد وافقَ المرادي مَنْ قبله وابنَ العليج في إفادتها التقليل، وهو رأيُ الجمهورِ.

7. وقوع الحال جملة

الجملة الواقعة حالاً هي جملة خبرية خالية من دلائل الاستقبال أو التعجب، والجملة الطلبية لا تقع حاليةً، وذلك مخالفةً للفراء الذي أجاز مجيئها حالاً، مثل: التقيتُ خالدًا، فم إليه، والتقيته، غفر الله له؛ وحمل عليه قول أبي الدرداء: وجدت الناس أخبر تَقْلُهُ؛ وقيل إن الجملة ليست حاليةً، بل مؤولٌ على أنه معمولٌ لحالٍ محذوفةٍ أي مقولاً فيهم: أخبر تَقْلُهُ (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 34/2؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 9/164).

وأجاز ابن العلي أن تقع جملة الشرط حالاً كقولك: افعَلْ هذا إن جاء سعيدٌ؛ وهناك من قال بلزوم الواو، خلافاً لابن جني الذي قال بعدم لزومها (السيوطي ع.، 1998، صفحة 2/248؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 9/164).

أما التعجبية فلا تقع حالاً، وإن قلنا إنها خبرية، كقولك: مررتُ بسعيدٍ ما أكرمهُ! (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 2/44)، ولما الجملة المصدرية بدليل استقبال كالسين أو (سوف) أو (لن) أو (لا)، فلا تقول: امررُ بسعيدٍ سيقومُ، أو سوف يقومُ أو لن يقومَ، وعبارته قد تتناول المفتحة بأداة شرطٍ استقباليٍّ! (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 2/44).

وقد وافق ابن عقيل ابن العلي في رأيه الذي وافق فيه الفراء حول وقوع جملة الأمر وجملة الشرط ونحوهما حالاً.

8. لا يُعلق من أفعال القلوب إلا العلم

حكى عن المبرّد وثعلب، وذهب ابن كيسان إلى أن أفعال القلوب لا يُعلق منها إلا العلم، وأما الظن ونحوه فلا يُعلق، وهو الوجه عند الشلوبين، وعده رأي سيبويه على ما فهم عنه؛ لأنه ما مثّل به في أبواب التعليق (السيوطي ع.، 1998، صفحة 495/1)، وإن قلت: ظننتُ إنك لقاتمٌ، تريد ما غلب عليك

من اليقين، فتكون (ظننت) بمعنى (علمت)، فهو جائز، وإن أردت الشك كنت كالكذاب، وظننت في تمثيل سيبويه: ظننت سعيداً أبو من هو، إنما هو بمعنى العلم (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 6/80).

ورأي ابن العليج أنه تكلف في تأويل ذلك، ولو سلم ذلك لقليل: فما المانع من تعلق الظن بغيره من الحروف كـ(ما ولا)؟ أما ناظر الجيش: فضعف ما ذهب إليه ابن كيسان وتعلب والشلوبين وتحدثت عن وجوه ضعفه، وقال: الحق خلاف ذلك كله، وهو ما يفهم من كلام ابن العليج (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 3/1512).

ويتضح من ذلك موافقة ناظر الجيش لرأي ابن العليج، وتضعيف رأي ابن كيسان، وتعلب، والمبرد، والشلوبين، في أن أفعال القلوب لا يعلق منها إلا العلم.

9. جواز نيابة أي المفعولين

قال ابن العليج: بجواز تبادل الفاعل والمفعول الإعراب، وذلك في موضعين: الأول: أن يصلح كل واحدٍ منهما فاعلاً من جهة المعنى، نحو: ضارب سعيداً خالدًا، وقوله (الأسدي، 1997م، صفحة 95): أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق والثاني: الوضوح من جهة المعنى، نحو: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 4/1634).

وقال السيوطي (السيوطي ع.، 1998، صفحة 2/6): وسمع رفع المفعول به، ونصب الفاعل، وقد جاز رفعهما ونصبهما معاً، لوضوح المعنى (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 4/1634)، وأنشدوا:

إن من صَادَ عَفَعًا لَمْشُومَ كَيْفَ مَن صَادَ عَفَعَانِ وَبُومُ، (العسقلاني، د.ت، صفحة 5/3؛ السيوطي ع.، 1998، صفحة 7/2؛ ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 4/1646؛ ابن قدامة، 1997، صفحة 2/976؛ ابن هشام، 1985، صفحة 2/699).

فرع (عققان وبوم)؛ لأنهما مصيدان، حيث وافق ناظر الجيش ابن العلي في جواز نيابة أي المفعولين.

10. حذف تمييز كَأَيْنَ

عرضتُ قبلًا لمسألة حذف تمييز كَأَيْنَ، عند الحديث عن آراء ابن العلي، وقد وقفتُ على آراء العلماء في ذلك المقام، والذي يجب الوقوف عليه في حذفه، وما هنا رأيتُ أن ناظر الجيش قد وافق رأي ابن العلي، ورأي أبي حيان في تضعيف حذف تمييزها (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 66).

11. إعراب الأفعال الخمسة

مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْمُضَارِعَ الْمُتَّصِلَ بِالْفِ الْاِثْنَيْنِ، كـ(يقومان الزيدان)، أو وَاوِ جمع كـ(يقومون الزيدون)، أو يَاء مُخَاطَبَةٍ كـ(تقومين يا هُند)، فيعربُ بالحروف بثبوت النون رفعا وحذفها نصبا وجزما، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: 24]، والنصبُ محمولٌ على الجزم كما الجر في المثني والجمع (الأنصاري، د.ت، صفحة 1/92)، وقيل إن الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثني والجمع السالم كذلك، وردّه ابن العلي معللا بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في أحوال الإعراب الثلاثة، وأما الأَخْفَشُ والسَهيليُّ فقالا: الإعرابُ بحركاتٍ مقدرة، والنونُ دليلٌ عليها، وقد ردّه ابنُ مالكٍ بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له، وقال الفارسيُّ: هي معربةٌ ولما حرف إعرابٍ فيها؛ لعدم جواز النون لسقوطها للعامِلِ (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/200).

وعلق أبو حيان: على المناسبة بين قولي الفارسي والأخفش فقد ورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم (السيوطي ع.، 1998، صفحة 201/1؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1/191) وفي الصحيح: "لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْمَنُوا وَلَا تَوْمَنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" (البيهقي، حديث رقم 21064)، وقال الشاعر¹:

¹ الرجز بلا نسبة في (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 82/1)، (البغدادي، 1988م، صفحة 339/8)، (ابن جني أ.، د.ت، صفحة 388/1)، (العسقلاني، د.ت، صفحة 160/1)، (المالقي، 2019م، صفحة 361).

أَبَيْتُ أُسْرِي، وَتَبَيْتِي تَدُلُّكَ وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَسْكَ الذِّكْرِي¹
 وَفِي الْإِخْتِيَارِ لَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، إِذِ السُّكُونُ هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ النُّونِ، وَخَرَّكَتْ بِالْكَسْرِ مِنْعًا
 لِلانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَكُسِرَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ عَلَى أَصْلِهِ، وَفَتَحَتْ طَلَبًا لِلخَفَةِ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَذَلِكَ لِاسْتِنْقَالِ
 الْكُسْرِ بَعْدَهَا، وَقِيلَ تَشْبِيهًا لِلأَوَّلِ بِالْمَثْنَى وَالثَّانِي بِالْجَمْعِ (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/201).
 وقد وافق السيوطي في هذه المسألة ابن العليج وجمهور النحاة، بعد عرضه ومناقشته لآراء الآخرين.

12. الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إِلا)

قال ابن مالك موافقة للأخفش والفراسي لا يفصل بين الموصوف وصفته بـ(إِلا)، فلا يقال: جاعني رجل
 إِلا رآكب؛ لأنهما كالشيء الواحد، كما لا يفصل بين الصلة والموصول، والمُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ، وهذا
 ما ذكره ابن العليج كذلك، وقد ردَّ على الزمخشري الذي قال بجواز ذلك في المفرد، نحو: مَا مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ إِلا صَالِحٍ، وَفِي الْجُمْلَةِ، نَحْوُ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلا سَعِيدٍ خَيْرٌ مِنْهُ)، ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلاَّ
 وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: 4]، وقال بأن ما جاء به مذهب لم يقل به أحد من نحاة البصرة أو
 الكوفة وقال: الصواب أن الجملة في الآية والمثال الحالية، وإنما لم يتم القياس بين الصفة والحال؛ وذلك
 لوضوح الفرق بينهما بأن الحال يجوز تقديمه على صاحبه ومخالفته إعرابًا وتكثيرًا (السيوطي ع.،
 1998، صفحة 2/272).

وافق أبو حيان والسيوطي ابن العليج في منع الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إِلا).

13. هلم

النحاة مجمعون على التركيب في (هلم)، والخلاف حاصل في كفيته، عند البصريين: مركبة من (ها)
 التنبيه، و(لم)، التي هي فعل للأمر في قولنا: لَمَّ اللهُ شَعْنَهُ (الزجاج، 1988م، صفحة 30/2)، ويرى ابن

¹ الرجز بلا نسبة في (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 82/1)، (البغدادي، 1988م، صفحة 339/8)، (ابن جني أ.، دت، صفحة 388/1)، (العسقلاني، دت،
 صفحة 160/1)، (المالقي، 2019م، صفحة 361).

ثانياً: مسائل خالفه النحاة فيها

1. (ليس، ولا يكون) في الاستثناء

إذا استثنى بـ(ليس) (ولا يكون)، فيرى ابن العلي أن اسمها محذوف حذف الاسم؛ لقوة دلالة الكلام عليه (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 1538/3؛ ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 1538/3)، نحو قولهم: حضر القوم ليس سعيداً، وأقبل القوم لا يكون سعيداً، وتكون ناقصةً، والمنصوب خبرٌ لليس، ولا يكون خبرها جملةً، وقول ابن العلي هذا مخالف لاتفاق أهل الكوفة والبصرة من أن الفاعل يكون مضمراً لا محذوفاً (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1538)، والكوفيون يقدرونه بأنه يعود على الفعل المفهوم مما سبق، فإذا قلت: حضر القوم ليس سعيداً، فالمعنى ليس هو سعيداً (أي ليس فعلهم فعل سعيد) حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والبصريون يقدرونه ضميراً عائداً على البعض المفهوم المعنى ليس هو؛ أي بعضهم سعيداً (العكبري، 2009م، صفحة 1/307؛ النحوي، د.ت، صفحة 2/50).

ومن النحاة من قدره باسم فاعلٍ ودلت الجملة عليه، فإذا قال: أقبل القوم ليس ثابتاً، قدره ليس المقبل ثابتاً، ولما جعلت ليس في الاستثناء بمعنى (إلا) انفصل الضمير الواقع خبراً لها تقول: ثابت قام القوم ليس أنا (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1538)، والخلاف فيهما واقع في موضع الإعراب، إذ رأى بعضهم أنهما حالان (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1538؛ العكبري، 2009م، صفحة 1/308)، (النحوي، د.ت، صفحة 2/51).

فخالف أبو حيان والمرادي وابن عقيل ابن العلي وابن مالك في هذه المسألة.

2. المنصوب بعد حبذا

وقفت على هذه المسألة سابقاً، وفصلت آراء النحاة فيها، وقد خالف أبو حيان ابن العلي في ذلك ووصف قوله بالغريب (النحوي، د.ت، صفحة 78).

3 حذف الضمير العائد المرفوع إذا كان مبتدأ

من النحاة من ذهب إلى جواز حذف الضمير إذا وقع مبتدأً، مثل قوله (العنكي ، 1970م، صفحة 49):

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ.

فتقدير الخبر (هو عارٍ)، حذف الضمير من خبر المبتدأ (قتل).

وخلاصة قول ابن العلي جواز حذفه إذا وقع مبتدأً، مثل: سعيدٌ هو ضاحكٌ؛ لعدم وجود مانع من ذلك" (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 7/3335)، قال أبو حيان: والصحيح عدم جوازه، فخالف بهذا الرأي جمهور النحاة، الذين قالوا بعدم الجواز: لأنك إذا قلت: محمدٌ قائمٌ، وحذفت (هو)، لم يعلم أن (هو) محذوفٌ؛ لأن (قائم) تصلح لأن تكون خبراً مستقلاً، وأما الخليلُ فممنع: ليس سعيدٌ ضاحكٌ، على تقدير: هو ضاحكٌ، وحذف (هو)؛ لإمكانية نصب (ضاحك) فيعربُ خبراً (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 4/41).

أما البغدادي فيرى أن (قتل) المجرور بـ(رب) في محل رفع مبتدأ و(عار) هو خبره، وما في (رب) من معنى يدل على التكرير هو المخصص لابتدائية (قتل) (البغدادي ، 1988م، صفحة 9/576).

حيث خالف أبو حيان ابن العلي في هذه المسألة.

4. إعراب (إذ) مفعولاً به

الجمهور على أن (إذ) ظرفٌ غير متصرفٍ، فلا يخرج عن الظرفية، خلافاً للأخفش والزجاج اللذين أجازا مجيئها مفعولاً به، وقد وافقهم ابن مالك وابن العلي في مجيئها على المفعولية في قوله:

﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال:26]، فهي مفعولٌ به بـ(اذكر)؛ لأنه لا

يقصد تعيين الزمان، وإنما يقصد الواقع فيه، واستغنى عن ذكره بها مضافةً (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة

.(292/7).

وخالف أبو حيان وناظر الجبش والسيوطي، ابن العليج وابن مالك في مجيء (إذ) مفعولاً به، وقالوا ببقائها على ظرفيتها؛ لأن إضافة الزمان إليها لم يخرجها عن الظرفية، وأضاف أبو حيان بعدم وجود ما يدل على ذلك في كلام العرب، مثل: أحببت إذ ذهب سعيد، ولا كرهت إذ ذهب (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 500/1).

ومن قال بجواز مجيئها مفعولاً ما أشكل عليهم ورودها في القرآن في الآية السابقة، وعند أبي حيان تخريجها سهل، وهي كونها معمولةً لمحذوف يدل عليه المعنى، أي اذكروا أمركم أو حالكم أو قصتكم، وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به، في قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً قَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: 103]، فـ(إذ) ظرفٌ معمولٌ لقوله: (نعمت الله)، وهذا أولى من إثبات حكم جديد غير راجح (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 3/1402؛ الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 292/7)، ونرى أبا حيان وناظر الجبش والسيوطي قد خالفوا ابن العليج في هذه المسألة.

5. المفعول المطلق

الذي لم يقيّد بشيء من حروف الجر، وهو أسماء الأحداث، فالفعل المتعدّي يتعدّى إلى المصدر وغير المتعدّي إلى المفعول به، تقول: ضربت ضرباً، وعلمت علماً، وظننت ظناً، وقمت قياماً، ونمت نوماً، فتعدّى نمت إلى المصدر كما تعدّى إليه ضربت، وإذا عرفت المصدر تقول: ضربت الضرب الذي تعرف، وقمت القيام الذي تعلم، ويتعدّى الفعل إلى ما كان ضرباً من الحدث، وإن لم يشتق من لفظه، وكذلك إذا ثبتت، أو جمعت، تقول: ضربته ضربتين وضرباً (الفارسي، 1969م، صفحة 1/167).

خالف ابن العليج جمهور النحاة في تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكّد وإلى متّسع، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العمّة، نحو: فعلت، وأوقعت وكتبت، وصنعت، فإذا قلت فعلت فعلاً، فالواقع ذات الفعل؛ لأنّ الذوات الواقعة منا هي هذا، ولما يقع منا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا

فَلَا تَكُونُ مُطْلَقَةً فِي حَقِّنا بَلْ فِي حَقِّ اللَّهِ، كَقَوْلِكَ: خَلَقَ اللَّهُ عَمْرًا، فَإِنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ فَلِذَلِكَ كَانَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ أَعَمُّ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَطْلُوقِ، فَاخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَّتِهِ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 7/131) تَسْمِيَةً مَا انْتَصَبَ مَصْدَرًا مَفْعُولًا مُطْلَقًا هُوَ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ، وَعَلَيْهِ نَلَاخِظُ أَنَّ السِّيَوطِيَّ يَرَى رَأْيَ الْجُمْهُورِ فِي تَقْسِيمِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَلَا يَرَى رَأْيَ ابْنِ الْعَلَجِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

6. (ما) المصدرية

عند ابن العلي (ما) المصدرية، هي التي يصح أن تحل (ما) الموصولة محلها، فالموصولة سابقة في المعنى، لأنك تسبك بها الجمل إلى الوصف المفرد، وعنده كذلك أن صلتها تكون فعلًا يفيد الإبهام، ويحتمل التنويع، موافقةً للسهلي، أي يكون فعلًا غير خاص، فنقول: أسعدني ما قلت؛ لأن القول عام، ولا تقول: أعجبتني ما جلست؛ فالجلوس خاص وليس عامًا، فيكون المعنى: أعجبتني الجلوس الذي جلست، فالكلام على هذا المعنى يكون رافعًا للإبهام، وآخره يفسر أوله فلا معنى لها (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/266).

وذهب أبو حيان إلى رفض الشروط التي قال بها ابن العلي وبطلانها، بأنها بمعنى الذي، وأن الفعل الذي يليها لا يكون خاصًا، ودل على قوله بأن صلتها تكون فعلًا ماضيًا على الأغلب (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 151/3)، قال تعالى ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: 118]، وقال الشاعر¹: يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ الليلي وكانَ ذهابُهُنَّ لَهُ ذهابًا.

التقديرُ ذهابُ الليلي، وفي هذه الآية، وبيت الشعر ردُّ على ابن العلي، وبطلانُ رأيه، فأبو حيان عارضَ ابنَ العلي، ورفضَ رأيه.

¹ البيت بلا نسبة في (السيوطي ج.، 1406هـ، صفحة 73/3)، (المرادي، 1992م، صفحة 331)، (العسقلاني، د.ت، صفحة 253/1)، (ابن مالك، 1990م، صفحة 225/1).

7. إضافة الظرف المتوسّع فيه إلى الجملة

منع ابنُ العليّ إضافةَ الظرفِ إذا توسّع فيه إلى الجملة؛ لأنَّ الظرفَ المتوسّع فيه أصبحَ اسمًا، والأسماءُ لا تضافُ إلى الجملِ، ورأى المرادِيُّ أنَّ رأيَ ابنِ العليّ ليس بصحيح؛ لأنَّه أضيفَ متوسّعًا فيه (المرادِي، 2008م، صفحة 2/806)، نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المُرسلات:35]، وشَرطُ إضافةِ أسماءِ الزمانِ كونها مبهمَةً، أي لا تدلُّ على زمنٍ معيّنٍ كـ (مدةِ زمنٍ وحين)، أو أنْ تأتيَ غيرَ مختصّةٍ بوجهٍ كـ (عشيّةٍ وُغداةٍ) وتشملُ ما لا يختصُّ بوجهٍ ما كـ (مدّةٍ، و(زمنٍ)، و(حينٍ)، وما يختصُّ بوجهٍ دونَ وجهٍ كـ (عشيّةٍ) و(غداةٍ)، أمّا إذا أتتْ مختصّةً بتصريفٍ كـ(سحرٍ) يومٍ محدّدٍ، أو جاءَ محدّدًا بالثنية كـ(يومانٍ وليلتانٍ) فلا يُضافا.

وقد خالفَ ابنُ كيسانَ في الثنية، فأجازَ الإضافةَ، والصحيحُ المنعُ؛ لأنَّه لم يسمعَ عن العربِ، ولمخالفةٍ (إذ وإذا) لأنَّه لا يجري مجراهما في الإبهامِ فإنَّ دلَّ على استحضارٍ ما تحته من العددِ استحضارًا أوليًا كـ(عامٍ، وسنةٍ، وأسبوعٍ، وشهرٍ)، فيجوزُ إضافتهِ إلى الجملِ (ناظرُ الجيشِ، 1428هـ، صفحة 7/3231).

ووقعَ الخلافُ في إضافةِ ما دلَّ على استحضارٍ ما تحته من العددِ كـ(شهرٍ وأسبوعٍ وسنةٍ وعامٍ)، فأجازَ أبو حيانَ وأصحابه إضافةَ إلى الجملِ، موافقةً للمبرّدِ الذي أجازَ كلَّ ما كانَ في معنى (إذ)، كقولنا: أتيتُكَ شهرَ محمدٍ أميرٍ (الأندلسي أ.، 1988م، صفحة 2/452)، وقد خالفَ المرادِيُّ وناظرُ الجيشِ ابنَ العليّ، الذي منعَ إضافةَ الظرفِ المتوسّع فيه، فتابعنا في هذه المسألةِ أبا حيانَ الذي أجازَ الإضافةَ ودلَّلَ على جوازها.

8. إضافة فاعل (نعم وبئس) إلى النكرة

الغالب في فاعلِ (نعم وبئس) أن يأتيَ اسماً ظاهراً معرفاً بأل، نحو: ﴿يَعْمَرُ الْمَوْلَى﴾ [الأنفال:40]، وقوله: ﴿جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة:206] أو مُضَافاً لمعرفِ بأل، نحو: ﴿وَلَيَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:30]، ﴿فَيْئَسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر:76] أو مُضَافاً لمضافٍ إِلَيْهِ، أي إِلَى مَا هِيَ فِيهِ، وَأَجَازَ الْفِرَاءُ إِضَافَتَهُ إِلَى النُّكْرَةِ، كَقَوْلِهِ¹:

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ، لَا سِيْلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا
وقد أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ وَابْنَ السَّرَاجِ، وَجُمُهورُ النُّحَاةِ حَمْلُوهُ عَلَى الضَّرورَةِ (المَرادِي، 2008م، صَفْحَةُ 905/2)، (الأشْمُونِي، 1998م، صَفْحَةُ 277/2)، وَأَمَّا ابْنُ العَلِجِ فَقالَ بِمَنْعِ مَجِيئِهِ نَكْرَةً غَيْرَ مُضَافَةٍ، وَلَيْسَ كَمَا قالَ، بَلْ جِاءَ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ (المَرادِي، 2008م، صَفْحَةُ 906/2)، فَإِنَّ أَضْفَتَ النُّكْرَةَ رَفَعْتَ وَنَصَبْتَ، وَذَلِكَ مُوافِقَةً لِلْفِرَاءِ وَالأخْفَشِ فِي كَوْنِ الفاعِلِ نَكْرَةً مُضَافَةً، كَقَوْلِكَ: نِعَمَ غِلامٌ سَفَرٌ عَمْرُو، وَنِعَمَ غِلامٌ سَفَرٌ عَمْرُو (ابن مالِك ، 1990م، صَفْحَةُ 3/10)، وَقَدْ خالَفَ المَرادِيُّ ابْنَ العَلِجِ فِي ذَلِكَ وَرَدَّ زَعْمَهُ.

9. القول في (كم)

قالَ ابْنُ العَلِجِ بحَرْفِيَّةِ (كَم الخَبْرِيَّةِ)، فَهِيَ عِنْدَهُ حَرْفٌ لِإِفاذَةِ التَّكْثِيرِ فِي مَقابِلِ (رَبِّ) الَّتِي تَقيدُ التَّقْليلَ، وَهَذَا خِلافٌ لِمَا عَلَيْهِ جُمُهورُ النُّحَاةِ مِنْ أَنَّ (كَم الخَبْرِيَّةِ) اسْمٌ، وَدَلائِلُ اسْمِيَّتِها الإِسْنادُ إِلَيْها، وَعَوْدُ الضَميرِ عَلَيْها (ابن عَقيل، 1400هـ، صَفْحَةُ 2/106)، (الأندلسي أ.، 1988م، صَفْحَةُ 2/780)، فِي قولنا: كَم كانَتْ دِراهُمُكَ، وَكَم طِفْلٌ قَتَلَ الإِحْتِلالَ فِي غَزاةٍ.

وقد رَفَضَ ابْنُ عَقيلٍ ما ذَكَرَهُ ابْنُ العَلِجِ حَولَ حَرْفِيَّةِ (كَم)، وَأَكَّدَ اسْمِيَّتِها.

¹ البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في (الفارسي، 1969م، صفحة 85/1)، (البغدادي، 1988م، صفحة 417/9)، (ابن يعيش، دت، صفحة 395/4).

10. إبدال الجملة من المفرد

ابن العلي على منع إبدال الجملة من المفرد، وذلك خلافاً لما أجازته عددٌ من النحاة، منهم ابنُ جنِّي والزمخشريّ وابنُ مالك، الذين أجازوا إبدالَ الجملة من المفرد في قوله¹: إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أُخرى كيف يلتقيان.

فـ(كيف يلتقيان) في البيت بدلٌ من حاجةٍ وأخرى، فالمعنى على أن الشاعر يشكو الحاجتين لصعوبة التقائهما، وعند ابن العلي على الحالية، وعند أبي حيان استئنافٌ للاستبعاد وليس بدلاً، حتى لا يُسند الفعل إلى الجملة وهو غيرُ جائزٍ.

وفي قولنا: عرفتُ سعيداً أبو من هو، فالجملة على البدلية من سعيدٍ أي أبوتّه، وعند ابن العلي على المفعولية أي عرفتُ بمعنى علمتُ المتعدي.

وخرّج على إبدال الجملة من المفرد قوله (ابن عقيل، 1400هـ، صفحة 2/438): لَقَدْ كَلَمْتِي أُمَّ عَمْرٍو بِكَلِمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

والملاحظ أن ابن عقيل وافق من أجاز إبدال الجملة من المفرد، وساق الأدلة على ذلك، وعارض ابن العلي الذي منع إبدال الجملة من المفرد.

11. الوصف بـ (إِنا)

أجاز ابن العلي موافقةً لجمهور النحاة جواز جريان (إِنا) على المعرفة مثل (غير)، يستثنى من ذلك الموضع الذي لا يتقدّمها فيه منعوتٌ، سواءً أكان المنعوت منفيّاً أم مثبتاً، مفرداً أم مجموعاً، معرفاً أم منكرّاً، فـ(غير) تجري على المعرفة والنكرة، فـ(إِنا) مثلها وبمعناها، وتجري مثلها، وكما جاز أن

¹ البيت منسوب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في (البغدادي، خزنة الأدب ولب لسان العرب، 1988م) (الأزهري خ، 2000م، صفحة 2/162)، (العيني، 2010م، صفحة 1682/4)، (الأصاري، 1، دت، صفحة 372/3)، (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 3411/7)، (السيوطي ع، 1998، صفحة 3/183/3).

تأتي (إلّا) نعتاً لما قبلها في قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:22]، فـ(إلّا الله) وقعت نعتاً للمنعوت (الآلهة)، هذا ما أجازَه ابنُ العَلجِ فيها، إضافةً إلى إجازته البدلية (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 5/2595).

وعند ابنِ السَّيِّدِ، موافقةً لابنِ الضَّائِعِ، منع الوصفَ بها ولم يجرْ إلّا أنْ تكونَ (إلّا) في معنى (غير) التي يرادُ بها البَدلُ، أي: لو كان فيهما آلهةٌ، غيرَ واحدٍ، أي بدلَ الواحدِ الَّذي هو اللهُ لفسدَتَا (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 8/289).

قال ناظرُ الجيشِ: "وهذا الَّذي قاله يظهرُ أَنَّهُ الحقُّ، وقد بيَّنَ هوَ مرادُ نفسه بقوله: أي لو كان فيهما آلهةٌ عوضَ واحدٍ، أي بدلَ الواحدِ، الَّذي هوَ اللهُ، يعني أن المرادَ بـ (غير) التي وقعتُ (إلّا) موقعها، ما يرادُ بقوله: بدل، و عوض، لا الوصفُ الحقيقيُّ" (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 5/2595).

فما ذهبَ إليه ناظرُ الجيشِ يتعارضُ مع ما أجازَه ابنُ العَلجِ في البسيطِ من جوازِ الوصفِ بها.

12. اللام مع المستغاث به والمتعجب منه

يرى ابنُ العَلجِ أن: "المستغاث به والمتعجب منه الَّذي يشبهه، فإذا قلنا: يا قومُ عجباً لهذا الأمرِ، فهوَ مثل: يا اللهُ لأهلِ غزّة، فهو منادى مبنيٌّ، وعلّةُ بنائه موجودةٌ فيه، فإذا دخلتُ عليه لامُ الجرِّ، فهل يبقى على بنائه، كما تقولُ لهذا، ومن قبلُ، ومن بعدُ، فرأيُ ابنِ العَلجِ أن دخولَ لامِ الجرِّ عليه أبطلَ عملَ (يا)، ولم يبقَ لها عملٌ فهي نظيرُ قولنا: ما سعيدٌ بـجبانٍ، فعلى هذا له موضعُ رفعٍ، وبناءً على هذا أجازَ في نعتِه ثلاثةَ أوجهٍ (الرفعُ والنصبُ والجرُّ).

أمّا ناظرُ الجيشِ فضَعَّفَ رأيَ ابنِ العَلجِ بقوله: إنَّ ما ذكره ابنُ العَلجِ ضعيفٌ وبعيدٌ، ودلّلَ على ضعفه وبعده عن الصوابِ، بقولِ ابنِ العَلجِ: كان الأصلُ البناءُ (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 7/3600)، وأضافَ ناظرُ الجيشِ أيضاً: "لَمَّا دخلتِ اللامُ عليه صارَ معمولاً وعاملاً، فصارَ شبيهاً بالمضافِ فلم

يعمل فيه ما كان أصلاً له وهو (النداء)، وانتقل العمل للجار، وبناءً على ذلك ذهب موضع الرفع خلافاً لما قاله ابن العليج، وبقي الجرُّ والنصب، كقولك: يا لسعيدٍ وخالداً، فكأنك قلت: مررتُ بسعيدٍ وخالداً، والجرُّ أحسنُ (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 7/3600)؛ ويتضح أن ناظرَ الجيش قد ضعّف ما قاله ابنُ العليج في هذه المسألة.

13. ما المصدرية

وقفتُ على الحديث في هذه المسألة حين الحديث عن أصول آراء ابن العليج عند نحاة الأندلس، ولا حاجة لإعادة تفصيلها تكراراً في هذا المقام، ومن المهم أن أبين في هذه المسألة، ما نحن عليه من الحديث عن مخالفة السيوطي لابن العليج في هذه المسألة؛ إذ يرى السيوطي أنها تكون سابقة في المعنى للجملة التي توصف بالمفرد (ناظر الجيش، 1428هـ، صفحة 63)؛ وهذا القول بخلاف ابن العليج الذي يرى: أن صحة حلول الموصول محلها هو الذي يجعلها سابقة فقط (السيوطي ع.، 1998، صفحة 317/1).

14. جواز دخول (الفاء) على الخبر

الأصل في الخبر أّنا يحتاج إلى ما يربطه بالمبتدأ لأنهما مرتبطان ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، كما الفعلُ والفاعلُ كذلك، فالأصل عدم دخول الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكن وجود بعض الأخبار، فيها معنى ما تدخل الفاء فيه، وهو الشرط والجزاء (السيوطي ع.، 1998، صفحة 1/403)، فدخلت الفاء على الخبر المستحق بالصلة، أو الصفة، مع قصد العموم في ذلك.

ويكون دخول الفاء على الخبر واجباً بعد أمّا، ويكون جائزاً وذلك في صور، كما قال ابن العليج:

أولها: أن تتصل بالمبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام، وهذا ما جزم به ابن مالك (ابن مالك، 1990م، صفحة 1/328) موافقةً للكوفيين والمبرد والزجاج، في قوله: ﴿الزانية والزاني فأجلدوا﴾ [النور: 2]، أمّا

سَيَّبَوِيهِ وَجَمُهورُ البَصْرِيِّينَ فَمَنَعُوا دُخولَ الفَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَتَأَوَّلُوا الأَيِّينَ عَلَى حَذْفِ الخَبَرِ، أَي: فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمُ الزَّانِيَةُ أَي حَكْمُ ذَلِكَ.

الثانية: أَنْ يَكُونَ المَبْتَدَأُ اسْمًا مَوْصُولًا غَيْرَ (أَلَّ)، وَصَلْتُهُ شَبَهَ جُمْلَةٍ (ظَرْفٌ، أَوْ جَارٌ مَجْرورٌ)، أَوْ جُمْلَةٌ تَكُونُ صَالِحَةً لِلشَّرْطِ، وَهِيَ الجُمْلَةُ الفَعْلِيَّةُ غَيْرُ المَاضِيَةِ، وَليست مَصْدَرَةً بِإِحْدَى أَدْوَاتِ الشَّرْطِ أَوْ حَرْفِ اسْتِقْبَالٍ أَوْ قَدْ وَلَنَ، أَوْ مَا النَافِيَةِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُم دُخولَهَا عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صَلَّتْهَا مَصْدَرَةً بِشَرْطِ، مِثْل: الَّذِي إِنْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ فَهُوَ مَكْرَمٌ.

وَرَدَهُ السِّيَوطِيُّ (السِّيَوطِيُّ ع.، 1998، صَفْحَةُ 1/348) بِأَنَّ دُخولَ الفَاءِ لَشَبَهِ المَبْتَدَأِ بِالشَّرْطِ، وَهُوَ هُنَا غَيْرُ مُتطَابِقٍ؛ لَعَدَمِ جَوَازِ دُخولِ اسْمِ الشَّرْطِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ (إِنْ)، وَأَجَازَ بَعْضُهُم دُخولَهَا إِذَا كَانَتِ الصَّلَةُ فَعْلًا مَاضِيًا، مِثْل: الَّذِي زَارَنَا أَمْسَ فَلَهُ كَذَا، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَصْبَحُكُمْ يَوْمَ التَّقَى الجَمْعَانَ فَيَاذِنِ

اللَّهِ ﴿﴾ [آلِ عَمْرَانَ: 166].

الخاتمة والنتائج

بعدَ دراسة آراءِ ابنِ العِلاجِ الإشبيليِّ، أصولها عند سابقيه، وأثرها في لاحقيه، يمكنُ إجمالُ أبرزِ النتائجِ

التي توصل إليها البحث في الآتي:

- ابنُ العِلاجِ علم من أعلام النحو الأندلسيِّ في القرن السابع الهجريِّ، وأنَّ كتابه البسيط زاخرٌ بالآراءِ النحويَّةِ القيِّمةِ.
- استطاع ابن العِلاجِ الاستفادة من الإرث النحويِّ الذي سبقه، و يختار منه ما يراه الأقرب إلى الصحة، فنأى بنفسه عن التوقُّع في فلك المذهب الواحد، حيث تأثر بالمذهب الكوفيِّ، مثلما تأثر بالمذهب البصريِّ مع ميل للوجهة البصريَّةِ.
- إنَّ موقف ابن العِلاجِ من السماع - بمصادره المتنوّعة - دليل على انفتاح الفكر النحويِّ لديه وتميِّزه، فقد استشهد بالقراءات، ولم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبويِّ. وفي المجمل أعلى ابن العِلاجِ من قيمة المسموع.
- يتعدَّر على الدّارس والمتخصِّص لكتاب البسيط في النحو فهم القضايا إلّا بعد تمحيص دقيق، حيث تتشابك الجزئيات مع بعضها البعض.
- كانت لابن العِلاجِ نظرات لغويَّةٌ مضيئةٌ مسّت الجانب الدلاليّ الوظيفيَّ للغة.
- تفرَّد ابن العِلاجِ بعدد من الآراء التي تتعلق بالأدوات والمسائل النحويَّة المختلفة.
- ترك ابن العِلاجِ آثاراً بعيدة الغور في الدراسة النحويَّة، حيث تأثر بأرائه العديد من أعلام النحو: كأبي حيَّان الأندلسيِّ، والمراديِّ، وناظر الجيش، وابن عقيل، والسيوطيِّ وغيرهم، ونجد آراءه - أحياناً - منقولة حرفياً.

المراجع العلمية

القرآن الكريم.

الأخطل. (1992م). *ديوان الأخطل (الإصدار 1)*. (راجي الأسمر، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.

الأخفش. (1990م). *معاني القرآن (الإصدار 1)*. (هدى محمود قراعة، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، أبو منصور. (1964م). *تهذيب اللغة (الإصدار 1)*. (عبد السلام هارون وآخرين، المحرر) القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

الأزهري، خالد. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح (الإصدار 1)*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الاسترأبادي، رضي الدين. (1975م). *شرح كافية ابن الحاجب*. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأسدي، الأفيشر. (1997م). *ديوان الأفيشر الأسدي*. (محمد علي دقة، المحرر) بيروت: دار صادر.

الأسمر، عبد الكريم. (1992م). *الوسيط في تاريخ النحو العربي (الإصدار 1)*. الرياض: دار الشواف.

الإشبيلي، ابن العلق. (2021م). *الوسيط في النحو (الإصدار 1)*. (صالح العابد وتركي العتيبي، المحرر) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الإشبيلي، علي بن مؤمن ابن عصفور. (1400هـ). *شرح جمل الزجاجي (الإصدار 1)*. (صاحب أبو جناح، المحرر) مطابع مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل.

الأشموني. (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (الإصدار 1)*. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

الأفغاني، سعيد. (1994م). *في أصول النحو (الإصدار 1)*. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

امرؤ القيس. (1984م). *ديوان امرؤ القيس (الإصدار 4)*. (محمد أبو الفضل، المحرر) دار المعارف.

أمين، احمد. (1933م). *ضحى الإسلام (الإصدار 1)*. مطبعة الاعتماد.

- ابن الأنباري. (1957م). *لمع الأدلة*. (سعيد الأفغاني، المحرر) مطبعة الجامعة السورية.
- الأنباري، أبو البركات. (2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (الإصدار 1). المكتبة العصرية.
- الأندلسي، أبو حيان. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. (صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دار الفكر.
- الأندلسي، أبو حيان. (1988م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (الإصدار 1). (رجب عثمان، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان. (د.ت). *التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (الإصدار 1). (حسن هنداوي، المحرر) دمشق: دار القلم - (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية.
- الأندلسي، الزبيدي. (د.ت). *طبقات النحويين واللغويين*، (الإصدار 2). (محمد أبو الفضل، المحرر) دار المعارف.
- الأنصاري، ابن هشام. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. (يوسف البقاعي، المحرر) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأنصاري، أحمد مكي. (1962م). *أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو*. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- بدر الدين، محمد. (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (الإصدار 1). (محمد السّود، المحرر) دار الكتب العلمية.
- برجستراسر، ج. (د.ت). *النشر في القراءات العشر*. (علي الضباع، المحرر) المطبعة التجارية الكبرى.
- البغدادي، عبد القادر. (1414هـ). *شرح أبيات المغني* (الإصدار 2). (عبد العزيز رباح، المحرر) دار المأمون للتراث.
- البغدادي، عبد القادر. (1988م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. (محمد طريفّي/إميل بديع، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- بن أحمد، الحسن. (1993م). *الحجة للقراء السبعة* (الإصدار 2). (بدر الدين قهوجي، المحرر) دمشق: دار المأمون للتراث.

بن الصمة، دريد. (د.ت). *ديوان دريد بن الصمة القشيري*. (عمر عبد الرسول، المحرر) دار المعارف بمصر.

بن العجاج، رؤبة (2020م). *ديوان رؤبة بن العجاج* (الإصدار 1). (وليم بن الورد البروسي، المحرر) بيروت: دار الآفاق الجديدة.

بن المثنى، أبو عبيدة معمر. (1998م). *شرح نقائض جرير والفرزدق* (الإصدار 2). (محمّد إبراهيم حور، المحرر) أبو ظبي - الإمارات: المجمع الثقافي.

بن ثابت، حسان. (1987م). *ديوان حسان بن ثابت*. دار الأندلس.

بن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392 هـ) ابن جني. (1954م). *سر صناعة الإعراب*. (مصطفى السقا وآخرون، المحرر) دار إحياء التراث القديم.

بن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392 هـ) ابن جني. (1954م). *المنصف* (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) (الإصدار 1). دار إحياء التراث.

بن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392 هـ) ابن جني. (د.ت). *الخصائص* (الإصدار 1). (محمّد على النجار، المحرر) بيروت: المكتبة العلمية.

بن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392 هـ) ابن جني. (د.ت). *اللمع في العربية*. (فانز فارس، المحرر) الكويت: دار الكتب الثقافية.

بن جؤية، ساعدة. (1965م). *ديوان الهذليين*. (محمّد الشنقيطي، المحرر) القاهرة - مصر: الدار القومية للطباعة والنشر.

بن زيد، الكميت. (2000م). *ديوان الكميت بن زيد* (الإصدار 1). (محمّد طريفي، المحرر) بيروت: دار صادر.

بن يعفر، الأسود. (1968م). *ديوانه* (الإصدار 1). (نوري القيسي، المحرر) وزارة الثقافة والإعلام - مديرية الثقافة العامة.

أبو تمام. (1981م). *الحماسة*. (عبد الله عسيلان، المحرر) الرياض: دار الهلال للأوفست.

ثعلب. (1960م). *مجالس ثعلب* (الإصدار 2). (عبد السلام هارون، المحرر) دار المعارف.

الجعدي، النابغة. (1998م). *ديوان النابغة الجعدي* (الإصدار 1). (واضح الصمد، المحرر) دار صامد.

- الجمحي، ابن سلام. (د.ت). *طبقات فحول الشعراء*. (محمود محمد شاكر، المحرر) جدة: دار المدني.
- الجوهري. (1987م). *تاج اللغة وصحاح العربية* (الإصدار 4). (أحمد عطار، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- الجوهري. (1987م). *تاج اللغة وصحاح العربية*. (أحمد عطار، المحرر) دار العلم للملايين، بيروت.
- الحداد، عبد العزيز. (2005م). *الأصول النحوية للمدرسة الأندلسية*. رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة الزقازيق، مصر.
- حسين، محمد خضر. (1960م). *دراسات في العربية وآدابها*. دمشق: المكتب الاسلامي و مكتبة دار الفتح.
- الخطيئة. (1407هـ). *ديوان الخطيئة* (الإصدار 1). (نعمان طه، المحرر) مطبعة المدني.
- الحنبلي، ابن العماد. (1986م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* (الإصدار 1). (محمود الأرنؤوط، المحرر) دمشق، بيروت: دار ابن كثير.
- ابن خالويه (1401هـ). *الحجة في القراءات السبع* (الإصدار 4). (عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت: دار الشروق.
- ابن خالويه (د.ت). *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع*. القاهرة: عني بنشره: برجشتراسر، مكتبة المتنبى.
- الدماميني، محمد بدر الدين. (1983م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). (محمد المفدى، المحرر)
- ديره، المختار أحمد. (1991م). *دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للقرآن* (الإصدار 1). بيروت: دار قتيبة.
- الذبياني، النابغة. (1977م). *ديوان النابغة الذبياني*. (محمد أبو الفضل، المحرر) مصر: دار المعارف.
- ذو الرمة. (1982م). *ديوان ذو الرمة* (الإصدار 1). (عبد القدوس مؤسسة الإيمان للطباعة والنشر، المحرر)
- رباع، محمد. (2020م). *السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه* (الإصدار 1). الشامل للنشر والتوزيع.

الزبيديّ، عمرو بن معد يكرب. (1985م). *ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي* (الإصدار 2). مجمع اللغة العربية، دمشق.

الزجاج، أبو اسحاق. (1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. (عبد الجليل شلبي، المحرر) عالم الكتب، بيروت.

أبو زرعة، عبد الرحمن. (د.ت). *حُجّة القراءات*. (سعيد الأفغاني، المحرر) دار الرسالة.

الزركلي، خير الدين. (2002م). *الإعلام* (الإصدار 15). دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود جار الله. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (الإصدار 3). دار الكتاب العربي - بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود جار الله. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب* (الإصدار 1). (علي بو ملح، المحرر) بيروت: مكتبة الهلال.

السبكي، تاج الدين. (د.ت). *طبقات الشافعية الكبرى*. (محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلوي، المحرر) جر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن السراج. (د.ت). *الأصول في النحو*. (عبد الحسين الفتلي، المحرر) لبنان-بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبي سلمى، زهير بن. (2005م). *ديوان زهير بن أبي سلمة* (الإصدار 2). (حمود طمّاس، المحرر) بيروت، لبنان: دار المعرفة.

السمين الحلبي. (1406هـ). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (الإصدار 1). (أحمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم.

السهيلي. (1992م). *نتائج الفكر في النحو*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السويح، محمد عاشور. (1986م). *القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة*. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

سيبويه. (1988م). *الكتاب* (الإصدار 3). (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده. (1978م). *المخصص*. بيروت: دار الفكر.

السيرافي. (1974م). *شرح أبيات سيبويه*. (محمّد علي الريح هاشم، المحرر) القاهرة، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية دار الفكر للطباعة.

السيرافي. (2008م). شرح كتاب سيبويه (الإصدار 1). (أحمد مهدي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي. (2006م). الاقتراح في أصول النحو (الإصدار 2).، دار البيروتية، دمشق.

السيوطي، جلال الدين. (1406هـ). الأشباه والنظائر في النحو. (عبد العال مكرم، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين. (1967م). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (الإصدار 1). (محمد أبو الفضل إبراهيم، و عيسى البابي الحلبي وشركا، المحررون) مصر: دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي، جلال الدين. (1974م). الإتيان في علوم القرآن. (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، جلال الدين. (1976م). الاقتراح في علم أصول النحو (الإصدار 1). (أحمد قاسم، المحرر) مطبعة السعادة.

السيوطي، جلال الدين. (د.ت). بغية الوعاة (الإصدار 1). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (الإصدار 1). (أحمد شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (1413هـ). (عبد الحميد هندواوي، المحرر) مصر: المكتبة التوفيقية.

ابن الشجري، أمالي ابن الشجري. (1978). (محمود الطناحي، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

شلبي، عبد الفتاح. (1388هـ). أبو علي الفارسي - حياته ومكانته - آثاره. القاهرة-مصر: دار نهضة.

شمس الدين (ت:833هـ) ابن الجزري. (1351هـ). غاية النهاية في طبقات القراء. كتبة ابن تيمية.

الشمنتري، يوسف بن سليمان الأعم. (1994م). تحصيل عين الذهب (الإصدار 4). (زهير عبد المحسن سلطان، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشني، الأعور. (1999م). *ديوان الأعور الشني (الإصدار 1)*. (ضياء الحيدري، المحرر) بيروت: مواهب للطباعة والنشر.

شهبه، ابن قاضي. (1974م). *طبقات النحويين واللغويين*. (محسن غياض، المحرر) بغداد.

الصّبّان، محمد بن علي. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (الإصدار 1)*. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.

ضيف، شوقي. (د.ت). *المدارس النحوية*. دار المعارف، مصر.

أبي طالب، مكي بن. (1984م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع (الإصدار 3)*. (محيي الدين رمضان، المحرر) بيروت، لبنان: دار الرسالة.

الطائي، حاتم. (1411هـ). *ديوان حاتم الطائي (الإصدار 2)*. (عادل سليمان جمال، المحرر)

الطبري. (2001م). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن (الإصدار 1)*. (عبد الله التركي، المحرر) ار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

الطنطاوي، محمد. (د.ت). *نشأة النجوم وتاريخ أشهر اللغات (الإصدار 2)*. القاهرة: دار المعارف.

الطويل، رزق (د.ت)، *الخلافة بين النحويين، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة*

الطويل، رزق (د.ت). *الخلافة بين النحويين*. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

العنكي، ثابت قطنة. (1970م). *ديوان ثابت قطنة العنكي*. (ماجد السامرائي، المحرر) مديرية الثقافة العامة.

العجاج. (1971م). *ديوان العجاج*. (عبد الحفيظ السطلي، المحرر) دمشق: المطبعة التعاونية.

عزة، كثير. (1971م). *ديوان كثير عزة*. (إحسان عباس، المحرر) لبنان: دار الثقافة بيروت.

العسقلاني، شهاب الدين. (د.ت). *الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة*. (محمد جادين، المحرر) طبعة دار الكتب الحديثة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1418هـ). *المقرب ومعه مثل المقرب (الإصدار 1)*. (عادل عبد الموجود، المحرر) دار الكتب العلمية.

ابن عقيل. (1400هـ). *المساعد على تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). (محمد بركات، المحرر) جامعة أم القرى (دار المدني، جدة).

ابن عقيل. (1400هـ). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (الإصدار 20). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار التراث.

العكبري، أبو البقاء. (2009م). *اللباب في علل البناء والإعراب* (الإصدار 1). (محمد عثمان، المحرر) القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

عواد، محمد حسن. (1994م). *ابن العليج وكتابه البسيط*. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 18 (47)، 195.

العيني، بدر الدين. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور* — (شرح الشواهد الكبرى) (الإصدار 1). (علي فاخر، و أحمد السوداني، المحررون) القاهرة-مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الفارسي، أبو علي. (1969م). *الإيضاح العضدي* (الإصدار 1). (حسن شاذلي) كلية الآداب - جامعة الرياض، (المحرر)

الفارسي، أبو علي. (1985م). *المسائل البصريات* (الإصدار 1). (محمد الشاطر، المحرر) مطبعة المدني.

الفارسي، أبو علي. (2004م). *المسائل الشيرازيات* (الإصدار 1). (حسن هندأوي، المحرر) كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.

فجال، محمود. (1989م). *الإصباح في شرح الاقتراح* (الإصدار 1). دمشق: دار القلم.

الفراء. (1955م). *معاني القرآن* (الإصدار 1). (أحمد نجاتي، المحرر) مطبعة دار الكتب المصرية.

الفرزدق. (1936م). *ديوان الفرزدق* (الإصدار 1). (شرح عبد الله الصاوي، المحرر) القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

ابن قاضي، شهبه. (1974م). *طبقات النحويين واللغويين*. (محسن غياض، المحرر) بغداد.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (1997). *المغني* (الإصدار 3). (عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، المحرر) الرياض: عالم الكتب.

- القفطيّ. (د.ت). *أنباه الرواة* (الإصدار 1). (محمّد أبو الفضل إبراهيم، المحرر)
- كحالة، عمر. (د.ت). *معجم المؤلفين*. بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي.
- المالقي، أحمد عبد النور. (2019م). *رصف المباني في شرح حروف المعاني* (الإصدار 1). (محمّد العزازي، المحرر) دار الكتب العلمي.
- ابن مالك. (1977م). *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*. (عدنان الدوري، المحرر) بغداد: مطبعة العاني.
- ابن مالك. (1982م). *شرح الكافية الشافية* (الإصدار 1). (عبد المنعم هريدي، المحرر) جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- ابن مالك. (1990م). *شرح تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). (عبد الرحمن السيد، المحرر) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن مالك. (د.ت). *ألفية ابن مالك*. دار التعاون.
- المبرّد، أبو العباس. (1986م). *الكامل في اللغة والأدب* (الإصدار 1). (محمّد الدالي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المبرّد، أبو العباس. (د.ت). *المقتضب*. (محمّد عبد القادر عزيمة، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
- ابن مجاهد. (د.ت). *السبعة في القراءات* (الإصدار 2). (شوقي ضيف، المحرر) القاهرة: دار المعارف.
- المرادي. (1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني* (الإصدار 1). (فخر الدين قباوة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- المرادي. (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (الإصدار 1). (عبد الرحمن علي سليمان، المحرر) دار الفكر العربي.
- أبي مقبل، تميم بن. (1381هـ). *ديوان تميم بن أبي مقبل*. (عزّة حسن، المحرر) دمشق: مديرية إحياء التراث القديم.
- المقري، أحمد بن محمد. (1968م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. (إحسان عباس، المحرر) بيروت: دار صادر.

ناظر الجيش. (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائ (الإصدار 1). (علي فاخر وآخرين، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،

نافع، غريب. (1975م). القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي (الإصدار 1). القاهرة: مكتبة الأزهر.

النحوي، ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل للزمخشري. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

النميري، أبو حية. (1975م). ديوان أبو حية النميري. (يحيى الجبوري، المحرر) دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي.

النميري، الراعي. (1980م). ديوان الراعي النميري. (د. نوري القيسي، المحرر) المجمع العلمي العراقي.

أبو نواس، الحسن بن هانئ. (1983م). ديوان أبو نواس (الإصدار 1). (إيليا الحاوي، المحرر) بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الهدليين. (1384هـ). ديوان الهدليين. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

الهروي. (1973م). الأزهية في علم الحروف (الإصدار 2). (عبد المعين الملوحي، المحرر) مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ). (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعراب (الإصدار 6). (مازن مبارك ومحمد حمد الله، المحرر) دمشق: دار الفكر.

هلال، عبد العظيم حامد. (1999م). خطوات البحث النحوي (الإصدار 1).

ابن الوراق. (1999م). علل النحو (الإصدار 1). (محمود الدرويش، المحرر) الرياض، السعودية: مكتبة الرشد.

ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل للزمخشري. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

يكر، عمرو بن معد. (1985م). ديوان عمرو بن معد يكر (الإصدار 2). دمشق: مجمع اللغة العربية.

الملاحق

ملحق (أ)

شهادة قبول نشر البحث المستل من الأطروحة

عنوان البحث: ابن العلي الاشبيلي وأرؤه النحوية دراسة نحوية تحليلية

<p>KHATAM AL - MORSALEEN INTERNATIONAL UNIVERSITY -Journal ISSN : 2811-3225 khatam_journal@gmail.com</p>		<p>مجلة جامعة خاتم المرسلين العالمية التاريخ 8/صفر/1446هـ الموافق 12 / 8 / 2024م</p>
<p>سعادة الباحث: يوسف محمود محمد الحسني حفظكم الله تعالى. سعادة الاستاذ الدكتور: محمد علي رباح حفظكم الله تعالى. جامعة النجاح الوطنية - فلسطين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :</p> <p>الموضوع: وعد بالتشر.</p> <p>يسر هيئة تحرير مجلة جامعة خاتم المرسلين العالمية إفادتكم أن بحثكم الموسوم بـ ﴿ ابن العلي الاشبيلي وأرؤه النحوية دراسة نحوية تحليلية ﴾ قد تم تحكيمة وإجازته للنشر في المجلة بعد إخضاعه للتحكيم العلمي السري وفق قواعد التحكيم والنشر المعتمدة في المجلة. وإنما إذ نشكركم على جهودكم واختياركم مجلة خاتم المرسلين العالمية لنشر البحث المشار إليه أعلاه، وإذ ترحب بكم هيئة تحرير المجلة لمواصلة التعاون، ورفد المجلة بأبحاث علمية في الأعداد القادمة بإذن الله تعالى .</p> <p>ونفيد فضيلتكم بأن بحثكم سيتم نشره في (العدد الخامس) النسخة الإلكترونية من المجلة، وذلك في عدد شهر كانون أول/2024م ، كما نحيطكم بأن البحث سيُنشر في دار المنظومة بناءً على البروتوكول بين المجلة ودار المنظومة.</p> <p>حرت لكم هذه الشهادة للإحاطة والإفادة</p>		
<p>وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير .</p>		
<p>رئيس التحرير د. سمير محمد عاودة</p> 		



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**VIEWS OF IBN AL-ILG AL-ISHBILI:
ORIGINS WITH HIS PREDECESSORS
AND THEIR IMPACT ON HIS SUCCESSORS**

**By
Youssef Mahmoud Mohammad Al-Hasani**

**Supervisor
Prof. Mohammad Rabaa**

This Dissertation is Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D in Arabic Language and Literature, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus- Palestine.

2024

VIEWS OF IBN AL-ILJ AL-ISHBILI: ORIGINS WITH HIS PREDECESSORS AND THEIR IMPACT ON HIS SUCCESSORS

By
Youssef Mahmoud Mohammad Al-Hasani
Supervisor
Prof. Mohammad Rabaa

Abstract

This study aimed at revealing the heritage of one of the grammarians in Andalusia; it will explore Ibn al-Ilj al-Ishbili's syntactic opinions, their origins according to his predecessors, and their impact on his successors. Moreover, it will explain his syntactic approach, which influenced the grammarians who succeeded him. Despite of the merit of this grammarian, he did not receive the adequate amount of honor to be studied and researched. His peers, *such as Ibn Asfour, Ibn Abi al-Rabi' al-Ishbili, and Ibn Malik* gained fame without him. Therefore, this research included an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion of the most prominent results.

In the introduction, the researcher highlighted the importance of the topic and the reasons for choosing it, and the research methodology. It included an introduction to the life of *Ibn al-Ilj al-Ishbili*, his *Al-Baseet* book and its syntactic value.

The first chapter discussed the principles of syntax according to *Ibn Al-Ilaj* whose general principles of the syntactic approach were tackled, without paying attention to the subsidiary issues. The study focused on the aspects listening, and what is included in *Ibn Al-Ilj's* position on the Holy Qur'an and its readings, the Prophet's hadith, and Arabic poetry, in addition to analogy and its importance, as well as consensus. Hence, the researcher detailed the origins of his views according to previous grammarians, including the Basrans, Kufans, and Andalusians.

The second chapter was limited to the syntactic opinions of Ibn al-Ilj al-Ishbīlī, and included his approvals and oppositions to the Basrans and Kufans, in addition to his unique opinions and views.

In the third chapter, the researcher traced Ibn al-Ilj, whether rejected or accepted by later grammarians, by observing the works of a number of the most prominent grammarians, such as *Abu Hayyan Al-Andalusi, Ibn Umm Qasim Al-Muradi, Ibn Aqeel, Nathir Al-*

Gaish, and Al-Suyuti. The conclusion included the most prominent results and recommendations.

Keywords: Seville's Alaj; its origins; its impact.